DCAF
ديكاف ـ مركز
جنيف لحوكمة
قطاع الأمن

استكشاف الجماعات المسلحة في ليبيا

رؤى حول إصلاح القطاع الأمني
في بيئة هجينة

ديكاف - مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن
مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن هو مؤسسةٌ دوليةٌ مهمتها مساعدة المجتمع الدولي على تحقيق الحوكمة الرشيدة وإصلاح القطاع الأمني. يتولى المركز وضع القواعد والمعايير وتعزيزها، وإجراء أبحاث في مجال السياسات تكون مصممة حسب الحاجات، وتحديد الممارسات الجيدة، وتقديم التوصيات اللازمة لتعزيز الحوكمة الديمقراطية للقطاع الأمني، بالإضافة إلى توفير برامج المساعدة العملية والدعم الاستشاري داخل البلدان.

نشره مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن في سويسرا عام 2020

مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن (DCAF) جنيف
ص.ب 1360
CH-1211 Geneva 1
سويسرا

يُشجع مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن على استخدام هذا المنشور وترجمته ونشره. لكنّنا نطلب منكم الإقرار بالمواد والاقتباس منها وعدم تغيير المحتوى.

يمكن الاقتباس من المنشور على النحو التالي: عماد الدين بادي، استكشاف الجماعات المسلحة في ليبيا: رؤى حول إصلاح القطاع الأمني في بيئة هجينة (جنيف: مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن، 2020).

رقم الكتاب المعياري الدولي: 978-92-9222-627-5

الآراء الواردة في هذا المنشور هي آراء المؤلف وحده ولا تعكس بالضرورة موقف المؤسسات المشار إليها أو الممثَّلة في هذا المنشور.

المؤلف: عماد الدين بادي
مراجعة الأقران داخليًا: أندريا سيلينو، وأرشيبالد جاليت، وروبرتا ماجي
مراجعة الأقران خارجيًا: فريدريك ويري
التصميم: Pitch Black Graphic Design
تصميم النسخة العربية : مالك الأمين | Malik Lamin
تحرير النسخ: أليساندرا ألين
صورة الغلاف: جبهة الرملة، طرابلس، ليبيا، 2020 © عمرو صلاح الدين

استكشاف الجماعات المسلحة في ليبيا:
رؤى حول إصلاح القطاع الأمني في بيئة هجينة

عماد الدين بادي

ديكاف ـ مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن

شكر وتقدير

يتقدم المؤلف بخالص الشكر والتقدير للعديد من المسؤولين الليبيين والعاملين في مجال التنمية والصحفيين الذين دعموا مساعيه البحثية وأغنوها بآرائهم الكريمة. ويُعرب عن امتنانه البالغ لروبرتا ماجي، وأندريا سيلينو، وأرشيبالد غاليت، ونور عوض من برنامج ليبيا الخاص بمركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن على دعمهم وتعليقاتهم القيّمة على المنشور. وهو ممتنّ بشكل خاص لفريدريك ويري على مراجعته الشاملة وملاحظاته المفيدة وتعليقاته الموضوعية على المسودة النهائية. كما قدّم ولفرام لاتشر وبن فيشمان رؤى وملاحظات متبصرة أسهمت في تنقيح المنشور. ويعرب المؤلف أيضًا عن بالغ تقديره للآراء المتبادلة مع الأقسام الأخرى في مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن التي ساعدت في صياغة الأساس المنطقي للمشروع، فضلاً عن المساعدة التحريرية المقدمة من أليساندرا ألين والدعم في مجال التصميم المقدم من Pitch Black Graphic Design.

نبذة عن المؤلف

عماد الدين بادي باحثٌ مستقلٌ متخصصٌ في الحوكمة، وتحقيق الاستقرار بعد انتهاء الصراع، وحوكمة قطاع الأمن وبناء السلام. يقدم عماد الذي يتمتع بأكثر من 8 سنوات من الخبرة، خدمات استشارية منتظمة للمنظمات الدولية والوكالات ومنظمات المجتمع المدني حول طرق تعزيز كفاءة برامجها وأنشطتها الإنمائية من خلال بناء القدرات وأنشطة البحث والتخطيط الاستراتيجي. وقد أجرى عماد أبحاثًا ميدانيةً منتظمة في شمال أفريقيا، تتركز بشكلٍ أساسي على سبل إصلاح المؤسسات الأمنية الليبية، والعنف المسلح، واقتصادات الحرب، والأمن الهجين، والجريمة العابرة للحدود. يعمل عماد حاليًا بصفة مستشار لدى مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن (DCAF) في الشأن الليبي، فضلاً عن توليه منصب كبير المحللين للمبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وهو أيضًا زميل أول غير مقيم في برامج الشرق الأوسط في المجلس الأطلسي، حيث يتركز نشاطه بشكلٍ أساسي على الأبعاد الجيوسياسية للصراع الليبي. وقد سبق له أن عمل كباحث غير مقيم في برنامج مكافحة الإرهاب والتطرف في معهد الشرق الأوسط، وكزميل كبير مقيم للسياسات في معهد الجامعة الأوروبية في فلورنسا بإيطاليا.

فهرس المحتويات

شكر وتقدير..... 2
الملخص التنفيذي..... 4
العلاقات المجتمعية، والاندماج الاجتماعي وأنماط الحشد.... 4

المقدمة..... 6
أنماط التهجين..... 7
إضعاف المؤسسات برعاية الدولة..... 9

الفصل الأول:
هيكل الجماعات المسلحة وتماسكها..... 11
إعادة رسم معالم المشهد والتكيف معه..... 11
انتشار الجهات الفاعلة المسلحة بعد عام 2011..... 11
التهجين عن طريق إصلاح القطاع الأمني..... 11
انتقال الانقسامات الاجتماعية إلى المشهد السياسي..... 12
الجوانب الاجتماعية للحرب الأهلية الثانية في ليبيا..... 13
التزاحم على الشرعية والتحالف الرباعي في طرابلس..... 17
القوات المسلحة العربية الليبية تؤكد سيطرتها على شرق ليبيا..... 19
التأثير غير المباشر للتنافس الشمالي على الانتماءات المجتمعية في فزان..... 20
الهجوم على طرابلس والحرب الأهلية الثالثة في ليبيا..... 21
ملخص..... 23

الفصل الثاني:
العلاقات المجتمعية، والاندماج الاجتماعي وأنماط الحشد..... 25
الجماعات المسلحة والاندماج الاجتماعي..... 25
الممارسات الاقتصادية التي تعكس العلاقات المجتمعية..... 26
الجماعات المسلحة ونظرية الهوية الاجتماعية ونظرية التميز الأمثل..... 29
العهود الاجتماعية وأنماط الحشد..... 30
الكتيبة 301 مشاة في مصراتة: كيف تآكلت الشرعية الاجتماعية مع مرور الوقت..... 32
جهاز مكافحة الظواهر السلبية والهدامة بقيادة فرج قعيم: إحدى حالات الشرعية الاجتماعية المجتزأة..... 34
ملخص..... 37

الفصل الثالث:
الرقابة على موفري الأمن غير الرسميين..... 39
الإصلاح المعيب لقطاع الأمن..... 39
بداية توفير الأمن والرقابة الأمنية على مستوى المجتمع المحلي..... 41
الرقابة المؤسسية الشكلية..... 42
التنسيق المحلي لتوفير الأمن والرقابة الأمنية «الهجينة»..... 42
طرابلس: بنية أمنية متغيرة لا تنمّ عن المركزية 43
مصراتة: النضال الثوري الجماعي يُترجم إلى رقابة أفضل..... 44
فزان: الرقابة غير الرسمية تقيدها العوامل الاجتماعية والديموغرافية..... 44
القوات المسلحة العربية الليبية في شرق ليبيا: هيكل أمراء حرب ذو بنية رقابية متباينة..... 46
موفرو الأمن السلفيون المداخلة: الإفلات من الرقابة..... 47

الخلاصة:
التداعيات على إصلاح القطاع الأمني والتوصيات..... 50
تداعيات التهجين في توفير الأمن ووقف إطلاق النار وإصلاح القطاع الأمني..... 50
تداعيات الاقتصاد السياسي للجماعات المسلحة على توفير الأمن ووقف إطلاق النار وإصلاح القطاع الأمني..... 50
تداعيات الاندماج الاجتماعي على توفير الأمن ووقف إطلاق النار وإصلاح القطاع الأمني..... 50

التوصيات..... 51
المراجع..... 53

الملخص التنفيذي

لقد أصبح من الصعب تمييز معالم قطاع الأمن في ليبيا عما كان عليه قبل عقدٍ من الزمن نظرًا للتحولات الهائلة التي حصلت منذ ثورة عام 2011. وكان لهذا التطور تداعيات على أية محاولةٍ للبدء بأية ترتيباتٍ أمنيةٍ مؤقتةٍ وقصيرة المدى - بما فيها التوسط لوقف إطلاق النار أو تحسين عملية توفير الأمن وتعزيز قدرات أجهزة الشرطة - وكذلك الجهود المبذولة لإصلاح القطاع الأمني على المدى الطويل.

يتقصى هذا البحث أثر هذه التحولات وأبعادها المختلفة على توفير الأمن في المشهد الليبي، ويُبرز الآثار المترتبة على محاولات إصلاح القطاع الأمني الهجين في البلد. كما يوضح، بشكل أعم، كيفية الاسترشاد بالنتائج التي توصل إليها هذا البحث في عملية إصلاح القطاع الأمني. يعتمد البحث على مصادرٍ رئيسيةٍ وثانويةٍ - بما فيها مقابلات أُجريت مع الجهات الأمنية الليبية الفاعلة خلال الفترة الممتدة من العام 2019 إلى العام 2020 - لتحديد الخصائص المميزة للحوكمة الأمنية في ليبيا وتحليلها من منظور إصلاح القطاع الأمني.

يستعرض الفصل الأول التطورات التاريخية الرئيسية التي أسهمت في ظهور أشكال متنوعة من الحوكمة الأمنية الهجينة في جميع أنحاء البلد. ويتناول الفصل الثاني مدى تأصل الجهات الفاعلة المسلحة ضمن الهياكل الاجتماعية ويحلّل علاقاتها مع المجتمعات المحلية، فيما ينظر في كيفية تأثير هذه الارتباطات على الاقتصاد السياسي للجهات الفاعلة المسلحة. ويوضح هذا الفصل أيضًا الأنماط المختلفة للتهجين والاندماج الاجتماعي باستخدام دراسات حالة تحدد عددًا غير شامل من الجهات الفاعلة المسلحة من مناطق مختلفة.

أما الفصل الثالث فيسلط الضوء على تأثير التهجين والاندماج الاجتماعي على بنية الحوكمة الأمنية على الصعيد المحلي - مما يؤثر بدوره على طبيعة وشكل الرقابة الرسمية وغير الرسمية على الجهات الفاعلة المسلحة. وفي النهاية، تبرز الخلاصة التداعيات الرئيسية للتهجين والاندماج الاجتماعي والاقتصاد السياسي للجماعات المسلحة على الترتيبات الأمنية المؤقتة والقصيرة المدى وعلى إصلاح القطاع الأمني. ويُختتم البحث بقائمة توصياتٍ حول كيفية الوصول إلى المستوى الأمثل من الجهود المبذولة لمعالجة كلا المجالين.

أنماط التهجين وهيكل الجماعات المسلحة وتماسكها

في السنوات التي أعقبت الثورة، ألقت الانقسامات الاجتماعية التي برزت إلى الواجهة بعد عام 2011 بظلالها على المشهد السياسي، مما أدى إلى تفاقم تهجين قطاع الأمن في ليبيا - وهي سمةٌ لا تزال قائمة. وكانت النُخَب في مرحلة ما بعد الثورة إمّا عاجزة عن وقف ازدياد عدد موفري الأمن غير الرسميين أو ترعى بنشاطٍ عملية التهجين هذه عن طريق الاستمالة أو الرعاية. وقد حاولت السلطات المتعاقبة إخضاع معظم هذه الجهات الفاعلة المسلحة المحلية - بصرف النظر عن خلفية تشكيلها - تحت أشكال متنافسة من القيادة المركزية.
أدت مقاربة التهجين التصاعدية هذه - والممولة في أغلب الأحيان من الدولة - إلى تشرذم الجماعات المسلحة هذه تشرذمًا ذا طابع مؤسسي لتتحول إلى كيانات

شبه دولة متنافسة فيما بينها. وقد اكتسبت معظم الجهات الفاعلة المسلحة التي ظهرت بعد الثورة، بطريقة أو بأخرى، تبعيةً للدولة - وهي عملية أضفت الشرعية عليها بينما نزعت الشرعية عن السلطات العليا التي كانت تابعة لها.

غير أنّ نوعية الأمن الذي تم توفيره في مناطق مختلفة من ليبيا لم تعتمد فقط على كفاءة هذه الجماعات المسلحة أو تماسكها الداخلي وأدائها؛ بل كانت مرهونةً بدرجة التجانس أو عدم التجانس الاجتماعي فيما بينها وبين الجماعات الأخرى العاملة في المناطق المجاورة. وعلى هذا الأساس، أدت الصراعات التي اندلعت داخل المجتمعات المحلية أو فيما بينها إلى تعزيز تماسك الجماعات المسلحة حيث حاولت الجهات الفاعلة في كثير من الأحيان تبرير مشاركتها في الصراع باعتبارها قرارًا يتأثر برغبتها في «حماية» المجتمعات المحلية.

واستمرار عملية الانتشار وانتقال السلطة في قطاع الأمن، متأثرةً بالعوامل الاجتماعية، قد أفضى إلى تهجين الحوكمة بشكلٍ عام، وبالتالي أصبح التهجين المستمر من السمات الرئيسية التي تسم توفير السلام والأمن. ومن النتائج الرئيسية التي نستخلصها من هذا الفصل أنّ تصميم أجهزة أمنية منظمة مركزيًا لإصلاح القطاع الأمني لن يكون فعالاً، على الأقل على المدى القصير.

العلاقات المجتمعية، والاندماج الاجتماعي وأنماط الحشد

إنّ الاندماج الاجتماعي للجهات الفاعلة المسلحة غير واضح المعالم، فهو يتطور بشكلٍ أساسي استنادًا إلى علاقة هذه الجهات بالمجتمعات المحلية. وقد أثّر قُرب الجماعات المسلحة من مجتمعاتها المحلية، فضلاً عن المنطقة الجغرافية التي تسيطر عليها، على مختلف العمليات: آليات إدرار الدخل التي اختاروا تفعيلها؛ ممارساتها كجهات موفرة للأمن؛ قدرتها على إضفاء الطابع المركزي على القيادة العسكرية؛ وأنماطها المتبعة في الحشد (والتسريح).

يحدد هذا الفصل الأنماط المختلفة التي ترتكز عليها ديناميكيات الجماعات المسلحة باستخدام نظريات الهوية الاجتماعية والسلوك الجماعي. والواقع أنّ السمات الفردية توضح المسارات المتشعبة للجهات المسلحة بعد عام 2011، وكثيرٌ منها يتجاوز ثنائية الانقسام بين فصائل الثورة والفصائل المناهضة للثورة. وفي حين أنّ نماذج التهجين المختلفة في كافة أرجاء البلاد قد أضفت طابعًا مميزًا اتسمت به حوكمة قطاع الأمن، كان للعوامل المحلية تأثير كبير على كيفية بروز هذه النماذج وتطورها لاحقًا في مناطق مختلفة.

توضح هذه النظريات عند تطبيقها على المشهد الليبي ظهور «العهود الاجتماعية» في مناطق معيّنة، حيث تعايشت جماعات مسلحة مع المجتمعات فيما تمتعت بدرجات متفاوتة من الاندماج الاجتماعي بدلاً من إبرام «عقود اجتماعية» تنازلية تتدرج من القمة إلى القاعدة مع المجتمعات المحلية في مناطق سيطرتها. وقد استطاعت الجهات الفاعلة المسلحة أن تضمن تعاون المجتمعات المحلية أو امتثالها، حسب درجة اندماجها فيها وتطلعاتها ووفقًا للسياق السياسي الاجتماعي والاقتصادي الأوسع نطاقًا.

يبرز هذا الفصل مدى التفاوت في الاندماج الاجتماعي ونماذج العلاقات المجتمعية عبر الجماعات المسلحة (على الرغم من موالاتها الشكلية لتحالفات أوسع معترف بها)، وذلك من خلال دراسات الحالة التي تحدد عددًا غير شامل من الجهات الفاعلة المسلحة من مناطق مختلفة. ويخلص هذا الفصل إلى أنّ الجهات الفاعلة المسلحة المندمجة اجتماعيًا لا تحتاج إلى اكتساب الشرعية من خلال توفير الخدمات أو دعم النظام الأمني وقت الحرب؛ وأنّه يمكن للخلط بين الشرعية الاجتماعية والسيطرة الإقليمية (من خلال قدرات إدرار الدخل) أن يشوّه إلى حد كبير تقييم تفاعلات الجماعة المسلحة وقُربها من المجتمعات المحلية. ولهذه النتائج آثار كبيرة على الجهود المبذولة للشروع في اتخاذ ترتيبات أمنية مؤقتة على المدى القصير، والبدء بإصلاح القطاع الأمني على المدى البعيد.

الرقابة على موفري الأمن غير الرسميين

إنّ إدراج الجهات الفاعلة المسلحة في إطار المشهد الاجتماعي والديموغرافي الأوسع لا يوضح عملية التهجين في حوكمة قطاع الأمن والاقتصاد السياسي فحسب، بل يعطينا أيضًا فهمًا أشمل لكيفية إشراكها وممارسة الرقابة عليها. وبناءً على النتائج المستخلصة من الأقسام السابقة، يفترض هذا الفصل جدلاً أنّ اندماج الجماعات المسلحة في إطار العهود الخاصة بها يمكن استخدامه كوسيلة للرقابة، إذ يمكن الاستعانة بالمجتمعات المحلية والمناصرين لكبح جماح الجهات الفاعلة المسلحة، وتقييد تحركاتها، وممارسة الرقابة عليها. ويمكن الاستفادة من هذه المقاربة خاصةً في سياق وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية المؤقتة اللاحقة؛ ويمكن اعتبار هذه الفترة في الأساس بمثابة مرحلة انتقالية عندما تتحوّل الأنظمة الاجتماعية في زمن الحرب إلى أنظمة يمكن الاستناد إليها لإحلال سلام أكثر استدامة.

يتناول هذا الفصل الدور الذي يمكن أن تلعبه الجهات الفاعلة على مستوى المجتمع المحلي في إطار هياكل الرقابة كعوامل لتعزيز الاستقرار، وأيضًا كعوامل لتمكين إصلاح القطاع الأمني. ورغم أنّ التهجين الذي يتخلل القطاع المسلح الليبي يحول دون التمييز بشكل واضح بين ما هو محلي وما هو مؤسسي، فإنّ هذا القسم يسلط الضوء على الخليط المختلف للأنماط الرسمية وغير الرسمية للحوكمة الأمنية - والرقابة - التي تطورت في كافة أرجاء البلاد. كما يستكشف هذا القسم آليات الدولة لتوفير الأمن والرقابة، وكيف أنّ هذه الآليات تُستكمل محليًا من خلال نشر الجهات الفاعلة المسلحة الهجينة، فضلاً عن تأثير العوامل الاجتماعية على احتمال ارتكاب هذه الجهات الفاعلة لانتهاكات ضد السكان المحليين.

تُستقرأ هذه النتائج من خلال استكشاف هياكل الأمن والشرطة المحلية، بالإضافة إلى أنماط الرقابة في شرق ليبيا وفزان ومصراتة وطرابلس. ويُعدّ تأثير الأيديولوجيا

على توفير الأمن والرقابة من الاتجاهات الرئيسية التي أُبرزت في هذا القسم. ولعلّ الحالة المتمثلة في موفري الأمن السلفيين المداخلة تُظهر تحديات الرقابة على الجماعات التي تستمد شرعيتها من الانتماءات خارج المجتمع.

التداعيات على إصلاح القطاع الأمني في ليبيا وخارجها

إنّ الطبيعة الهجينة لقطاع الأمن تجعل ثنائية الانقسام المعتادة لممارسات إصلاح القطاع الأمني - مثلاً التابعة للدولة وغير التابعة للدولة، الرسمية وغير الرسمية - غير قابلة للتطبيق على أرض الواقع نظرًا لانهيار الحدود بين هذه الأبعاد بمرور الوقت. ونتيجة لذلك، فإنّ التركيز فقط على تعزيز الهياكل المؤسسية الرسمية وممارسات توفير الأمن والعدالة قد يؤدي إلى تغييرات شكلية في حوكمة قطاع الأمن بما أنّ الجهات الفاعلة تتبنى بشكل انتقائي تدابير وروايات تعزز شرعيتها وتموّه هذه المناورة باسم إصلاح القطاع الأمني.

كما أنّ جور الجهات الفاعلة المسلحة في المجال الاقتصادي يعني ضُمنًا أنّ أي تصوّرٍ لعمليات إصلاح القطاع الأمني من منظورٍ أمني أو مؤسسي بحت ينأى بالعملية عن العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الأوسع نطاقًا، لن يكون كافيًا بطبيعة الحال. ومن ثم، فإنّ عملية الاندماج الأمني التي لا تأخذ في الاعتبار آليات إدرار الدخل البديلة للجهات المسلحة قد تؤدي إلى مواصلة إضفاء الطابع المؤسسي على الفساد على مستوى الدولة نظرًا لأنّ الجهات الفاعلة المسلحة ستندمج في الدولة فيما تحتفظ بمصادر دخلها.

وفي مزيد من التفصيل، تعتمد فعالية حوكمة قطاع الأمن، فضلاً عن جودة الأمن البشري، بشكل كبير على نوع العلاقة القائمة بين القوات والمؤسسات الرسمية (مثل مديريات قطاع الأمن) والجماعات شبه الرسمية أو غير الرسمية (مثل الجهات الفاعلة المسلحة المحلية). وهذه العلاقة ليست فقط إحدى المسائل الرئيسية التي ستوليها برامج إصلاح القطاع الأمني الاعتبارَ على المستوى الكلي، ولكنّها أيضًا أمر بالغ الأهمية بالنسبة للترتيبات الأمنية المؤقتة والجهود المستهدفة لإصلاح القطاع الأمني.

يستخلص الفصل تداعيات الاندماج الاجتماعي، والاقتصاد السياسي للجماعات المسلحة، وأنماط الرقابة المحلية لتقديم توصيات لدعم جهود إصلاح القطاع الأمني في إطار قطاع الأمن الهجين في ليبيا، فيما يتم إرشاد مبدأ إصلاح القطاع الأمني برمته.

المقدمة

منذ عام 2011، حدث تغييرٌ هائلٌ في المشهد الأمني الليبي عكسَ خطوط التصدع التي أبرزتها الثورة الليبية. فقد ظهرت هياكل حوكمة جديدة على الصعيدين الوطني والمحلي، فيما عكست التغييرات في العلاقات المجتمعية شعورًا واضحًا بالنزعة المحلية التي اتسمت بها هيكلية القوات الليبية. وكان لدرجة موالاة مجتمعات المدن للثورة، إلى جانب مدى حشد المناصرين فيها لأحد طرفي الانقسام الذي حدث بعد عام 2011، تأثير واضح أيضًا على الأنماط المحلية للتهجين[1]. وقد خضع مفهوم التهجين للتطبيق والدراسة بالدرجة الأولى في سياق بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وهو يشير في جوهره إلى «تمدين» عملية توفير الأمن، لا سيما في الحالات التي يعوّض فيها الوسطاء عن نقاط الضعف الكائنة في دولة سيادة القانون. ومن الناحية العملية، تعمل المؤسسات الأمنية الرسمية للدولة إلى جانب مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة المسلحة غير الحكومية أو شبه الحكومية. ورغم أنّ بعض هذه الجهات الفاعلة المسلحة «غير الرسمية» تتحدى الدولة بشكل مباشر، فإنّ البعض الآخر يعمل إلى جانبها أو يتعاون معها - مما يؤدي بدوره إلى نشوء بيئة «هجينة»[2].

في أعقاب الثورة، عكس المشهد الأمني العلاقات المتغيرة بين الدولة والمجتمع داخل المجتمعات المحلية. فقد أثرت سياسات القذافي القبلية التقسيمية جزئيًا على هذه العلاقات، كما فعلت أحداث حرب 2011 وتداعياتها. وفي عام 2011، كان غرب ليبيا مسرحًا للعديد من الانتفاضات المحلية التي احتشدت فيها المجتمعات محليًا للقتال ضد النظام، بينما انضوى الجيش الهش والمرتزقة وبعض المناصرين المحليين تحت لواء القذافي[3]. أما في شرق ليبيا، فقد تعذر على النظام إحكام السيطرة عليه في المراحل الأولى من الثورة وكانت الصراعات المحلية ضئيلة ويُعزى ذلك جزئيًا إلى التدخل الأجنبي. وقد برزت هذه الديناميكيات الفريدة في مرحلة لاحقة باعتبارها حالة فردية من التهجين: حيث أنّ العديد من الوحدات الرسمية التي انشقّت سخطًا على قادتها قد تعايشت مع القوى الثورية التي نشأت وحُشدت عام 2011[4]. وفي جنوب ليبيا، أثرت الفرص التي أدركتها المجتمعات القبلية والعرقية لكسب النفوذ السياسي والعسكري أيضًا على مستويات الاصطفاف سواء مع النظام أو مع القوى الثورية.
وكان لأساليب التدخل الدولي تأثير على درجة السلطة والاستقلالية التي سعت

1 Lacher, W., 2020. Libya›s Fragmentation: Structure and Process in Violent Conflict. Bloomsbury Publishing.

2 لأغراض هذا المنشور، يشير التهجين أيضًا إلى تمدين وظائف القطاع الأمني بما يتجاوز توفير الأمن ليشمل الوظائف الرقابية والوزارية والإدارية.

3 Gaub, F., 2013. 'The Libyan armed forces between coup-proofing and repression', Journal of Strategic Studies, 36(2), pp. 221-244.

4 Lacher, W., 2011. 'Families, Tribes and Cities in the Libyan Revolution', Middle East Policy, 18(4), p.140.

الجماعات المسلحة إلى الاحتفاظ بها فيما بعد. فقد تلقت الجماعات المسلحة الدعم على شكل معدات عسكرية فنية، وبناء القدرات والدعم الاستشاري؛ غير أنّ البنية المؤسسية التي استند إليها التدخل قد أدت بحد ذاتها إلى ظهور شكل لامركزي من التهجين. والواقعُ أنّ دُولاً مثل فرنسا وقطر والمملكة المتحدة والإمارات العربية المتحدة وغيرها من الدول، قد قدمت بعض الدعم الأحادي غير المنسق إلى الجهات الفاعلة المحلية، وأنشأت بالتالي «غرف عمليات» مستقلة - وفي بعض الأحيان متنافسة. واستمرت هذه العلاقات التي نشأت كجزء من عمليات التدخل غير المباشر حتى بعد الثورة. فعلى الرغم من أنّ الجماعات المسلحة لم تكن قد أخذت بعد الطابع العسكري العلني بُعيد الإطاحة بالقذافي، فإنّها مُنعت من الاندماج في الدولة إذ استمر التدخل الأجنبي في تقديم الدعم الأحادي للفصائل المحلية التي يفضّلها. وما بدأ كدرجة من الدعم السياسي الأجنبي لتشجيع الجهات الفاعلة المحلية على فرض أجنداتها الخاصة تحوّل إلى دعم عسكري كامل بحلول منتصف عام 2014[5].

ورغم الانقسامات الموجودة سابقًا والسوابق التاريخية التي أثرت على سلوك المجتمعات المحلية وانضوائها إلى جانب أحد طرفي الحرب الأهلية التي اندلعت عام 2011، غير أنّ هذه العوامل لم تفرضها[6]. ومع ذلك، شكّل تهديد القذافي بالقمع الجماعي والانتقام من المناصرين حافزًا لاتخاذ قرارات بالاصطفاف ضد نظامه، وعزّز التضامن والتكافل بين القوى الثورية التي اعتبرت نفسها بشكل عام على أنّها تحتشد ضد ما رأته في ذلك الوقت تهديدًا وجوديًا، سواء لها أو لمجتمعاتها المحلية. وفي المقابل، أسهمت التجربة المشتركة للصراعات التي نشبت فيما بعد في تعزيز الروابط الأخوية التي جمعت بين كل تلك الجهات التي احتشدت ضد نظام القذافي[7].

وقد استخدم كل من النظام والقوى الثورية التعاليم الإسلامية - مثل الجهاد[8] - كوسيلة للحشد وتبرير الانخراط في المقاومة الاجتماعية. وكانت هذه الديناميكية بمثابة نذير شؤم للدور الذي ستلعبه الأيديولوجيا داخل الجماعات المسلحة المختلفة التي ظهرت بعد الثورة[9]. وفي حين أنّ الثوار سمّوا معركتهم كفاحًا ضد الطاغية، لجأ الموالون للنظام إلى الرواية ذاتها لإضفاء الشرعية على معركتهم ضد مؤامرة حلف شمال الأطلسي (الناتو) والغرب. وقد جرى تنظيم الانتشار العسكري وحشد القوى الثورية على المستوى المحلي، حيث لعبت الهياكل القائمة على صلة القرابة دورًا رئيسيًا في حشد القوات البرية ضد النظام. وبطبيعة الحال، شكّلت المدن التي وقعت تحت سيطرة الثوار «مجالس عسكرية» محلية خاصة بها - وكانت هذه العملية مدفوعة بمطامح المجتمعات المحلية للحصول على سلطة أكبر لصنع القرارات، واعتُبرت أيضًا ضرورية من الناحية العملية. وقد لعبت هذه المجالس دورًا أساسيًا في تنسيق تقدُّم الثوار وتسهيل التواصل والدعم الخارجيين.

---

5 على الرغم من أنّ المنشور لم يتناول مسألة التدخل الأجنبي بشكل شامل إلاّ أنّ هذا التدخل يُعدّ أحد السمات الأساسية للتهجين الذي ظهر في ليبيا بعد عام 2011؛ ولكن بدلاً من تقصي مدى تطور ديناميكيات التدخل غير المباشر مع مرور الوقت، يركّز المنشور على تحليل مدى تأثير هذه الديناميكيات (المخفّفة أو المعزّزة) على أنماط التهجين في قطاع الأمن الليبي.

6 Lacher, 2020. Libya's Fragmentation: Structure and Process in Violent Conflict.

7 Whitehouse, H., McQuinn, B., Buhrmester, M. and Swann, W.B., 2014. 'Brothers in arms: Libyan revolutionaries bond like family', Proceedings of the National Academy of Sciences, 111(50).

8 في هذه الحالة، يُقصد بالجهاد «حرب مقدسة ضد أعداء الإسلام».

9 C. Mollo, V. Bell, B. Muosra and F. ,.. 2019. To get on or to get out? Libyan militias' Social Integration Strategies. Norwegian Peacebuilding Resource Centre. Policy Brief. Available at: https://www.files.ethz.ch/isn/161139/NOREF%20Policy%20Brief%20-%20Libyan%20Militias%20Social%20Integration%20Strategies.pdf.

وفي مجتمعاتٍ محليةٍ محددة، وفّرت المجالس المحلية الدعم للمجالس العسكرية من خلال الاضطلاع بدور ثائر بشكل أكبر وبالتالي موجَّه نحو الحوكمة، مع التركيز على تحقيق الاستقرار وتقديم الخدمات. وفي معظم الحالات، ظلت المجالس المحلية والعسكرية قائمة بعد الثورة، بالرغم من تراجع تأثيرها تدريجيًا بسبب محاولات سلطات ما بعد الثورة إحداث تحول في القطاع الأمني.

واليوم، أصبح من الصعب تمييز معالم قطاع الأمن في ليبيا عما كان عليه قبل عقدٍ من الزمن نظرًا للتحولات الهائلة التي حدثت منذ اندلاع الثورة. وكان لعملية إعادة التشكيل هذه تداعياتٌ على أية محاولةٍ للبدء بأية ترتيباتٍ أمنيةٍ مؤقتةٍ وقصيرة المدى - بما فيها التوسط لوقف إطلاق النار أو تحسين عملية توفير الأمن وتعزيز قدرات أجهزة الشرطة - وكذلك الجهود المبذولة لإصلاح القطاع الأمني[10] على المدى الطويل.

يعتمد هذا البحث على مصادرٍ رئيسيةٍ وثانويةٍ - بما فيها مقابلات أُجريت مع الجهات الأمنية الليبية الفاعلة خلال الفترة الممتدة من العام 2019 إلى العام 2020 - لتحديد الخصائص المميزة للحوكمة الأمنية في ليبيا وتحليلها من منظور إصلاح القطاع الأمني. ويستعرض الفصل الأول التطورات التاريخية الرئيسية التي أسهمت في ظهور أشكال مختلفة من الحوكمة الأمنية الهجينة في جميع أنحاء البلاد. ويركز الفصل الثاني على الاندماج الاجتماعي للجهات الفاعلة المسلحة ويحلّل علاقاتها مع المجتمعات المحلية، فيما ينظر في كيفية تأثير هذه الارتباطات على الاقتصاد السياسي للجهات الفاعلة المسلحة. كما يحدد أنماطًا مختلفة تحرّك عمليات حشد الجماعات وتشرذمها باستخدام نظريات الهوية الاجتماعية والديناميكيات الجماعية. ويوضح هذا الفصل أيضًا الأنماط المختلفة للتهجين والاندماج الاجتماعي باستخدام دراسات حالة تحدد عددًا غير شامل من الجهات الفاعلة المسلحة من مناطق مختلفة. أما الفصل الثالث فيسلط الضوء على تأثير التهجين والاندماج الاجتماعي على بنية الحوكمة الأمنية على الصعيد المحلي - مما يؤثر بدوره على طبيعة وشكل الرقابة الرسمية وغير الرسمية على الجهات الفاعلة المسلحة. وفي النهاية، تبرز الخلاصة التداعيات الرئيسية للتهجين والاندماج الاجتماعي والاقتصاد السياسي للجماعات المسلحة على الترتيبات الأمنية المؤقتة والقصيرة المدى وعلى إصلاح القطاع الأمني. ويُختتم البحث بقائمة توصياتٍ حول كيفية الوصول إلى المستوى الأمثل من الجهود المبذولة لمعالجة كلا المجالين.

10 يُعرف إصلاح القطاع الأمني بأنّه «العملية السياسية والفنية المعنية بتحسين أمن الدولة والأمن البشري من خلال تعزيز فعالية عملية توفير الأمن وإدارتها وممارسة الرقابة عليها وإخضاعها للمساءلة بشكل أكبر، في إطار الرقابة المدنية الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان». (مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن، 5102). وبحسب لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (7002)، يرتكز إصلاح القطاع الأمني على ثلاث ركائز أساسية: الرقابة الديمقراطية على نظام الأمن والعدالة ومكوناته؛ وتحسين الإدارة الفعالة لنظام الأمن والعدالة؛ وتعزيز فعالية نظام الأمن والعدالة في تقديم الخدمات. ورغم أنّ عالم التنمية قد رحّب بهذا المبدأ باعتباره نهجًا أفضل للمساعدة الأمنية عندما صيغ في تسعينيات القرن الماضي نظرًا إلى تشديده على أهمية تحقيق الحوكمة الرشيدة، تم بذل العديد من الجهود في الآونة الأخيرة لتجاوز الجيلين الأول والثاني من مبادئ إصلاح القطاع الأمني، في محاولةٍ للتكيف مع الاتجاهات الجديدة المتعلقة بقطاع الأمن، مثل التهجين، في السياقات المتأثرة بالصراع وسياقات ما بعد الصراع.

أنماط التهجين

إنّ ظهور نموذج التهجين الذي نشهده اليوم في ليبيا - والمتسم بالتعددية الأمنية[11] - تمتد جذوره إلى التطورات التي أعقبت ثورة عام 2011. وقد أثبتت الهياكل الأمنية التي بناها القذافي وأعاد تشكيلها[12] على مدى عقود من الحكم أنّها غير قادرة على التعامل مع الانتفاضات الشعبية. وكانت أسلحة النظام غير ملائمة للردّ على الانتفاضات المحلية المعارضة رغم أنّ كثيرين كانوا ينظرون إليها على أنّها الركيزة الأكثر فعالية لتمكّن القذافي من اتخاذ تدابير قسرية. ونتيجة لاستراتيجية «التحصين ضد الانقلابات» التي صاغها القذافي على مدى عقود، لم تكن الهياكل الأمنية التابعة للنظام ضعيفة فحسب، بل كانت مصممة أيضًا لتعمل كقوة متماسكة ذات تسلسل قيادي واضح.

ولقمع الاحتجاجات والقضاء على الثورة، اعتمد القذافي على وحدات غير رسمية منبثقة من قبيلته، القذاذفة، والقبائل المقرّبة منه مثل المقارحة، والورفلة، وفصائل المغاربة، كما اعتمد على وحداتٍ من العناصر الجنوبية، مثل معسكر المغاوير، وكتيبة طارق بن زياد، وكتيبة سحبان، واللواء 32 المعزز الذي يقوده نجله خميس[13]. وكان الاعتماد على المجتمعات المحلية الجنوبية والمجتمعات الواقعة على أطراف البلد يُعزى جزئيًا إلى خروج جزء كبير من الجنود في الجهاز الأمني للقذافي من الخدمة بسبب التسريح؛ غير أنّ الباقين إما ظلوا كموالين له أو انشقوا عنه. والواقع أنّ التكتيكات القائمة على مبدأ فَرّق تسُد التي اتّبعها القذافي - والتي منحت كبار الشخصيات التابعة للنظام، بشكلٍ غير متعمد، قدرًا متفاوتًا من النفوذ على اختيار الطرف الذي ستكون فصائلهم موالية له - أدت إلى تفاقم عدم التجانس الذي اتسم به القطاع الأمني قبل عام 2011.

وقد تسبب انشقاق بعض هؤلاء القادة في تخلي وحدات كاملة عن ولائها للنظام. على سبيل المثال، حذا أفراد وحدة الصاعقة في بنغازي حذو اللواء عبد الفتاح يونس، وهو شخصية ذات تأثير كبير في نظام القذافي انشق في شباط/فبراير 2011 وعُيِّن لاحقًا قائد الأركان لقوات الثوار. وبصورةٍ أكثر عمومًا، أفضت الخيارات الفردية للسياسيين والشخصيات العسكرية في شرق ليبيا إلى خسارة النظام مساحات كاملة من الأراضي إما بسبب انشقاقات أو هروب بعض الجنود. وبالرغم من انضمام الكثيرين إلى ركب الثورة والثوار، فإنّ حقيقة احتفاظ العديد من الوحدات التابعة للنظام بسلسلة القيادة المستقلة الخاصة بها قد مهدت الطريق لنوع مميز من التهجين في شرق ليبيا في السنوات التي أعقبت 2011[14]. وفي شرق ليبيا، تكاد جماعات الثورة المسلحة، أكثر من أي مكانٍ آخر، غير قادرة على التعايش مع الوحدات الرسمية التابعة للنظام القديم.

---

11 F. Wehrey, 2018. Libya's Militia Menace: Tribes, Militias, and the Search for Legitimate Politics. Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace.

12 أنشأ القذافي عمدًا، على مدى أربعة عقود من حكمه، جهازًا أمنيًا وهياكل أمنية موازية شبه رسمية بصلاحيات غير واضحة ومرنة، كما أنّه عمل على إضعاف القوات المسلحة الليبية بشكل كبير في إطار استراتيجيته للتحصين ضد الانقلابات (غوب، 3102).

13 و. لاتشر، 4102. الجنوب الليبي المشاكس وعدم الاستقرار في الإقليم. النشرة. جنيف: مسح الأسلحة الصغيرة.

14 ف. ويري، 2102. تحدّي بناء الأمن في شرق ليبيا. العاصمة واشنطن: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي.

وفي غرب ليبيا، تفككت هياكل الحكم - الرسمية وغير الرسمية - التي كانت قائمة في عهد النظام. واستُبعد أفراد من عملية صنع القرار ضمن نظام الحكم الجديد، باستثناء المنشقين الأوائل الذين، رغم ذلك، تعرّضوا إلى حد كبير للوصم[15]. وعلى الصعيد الاجتماعي، أفسح الانهيار التدريجي للنظام القديم المجال أمام الانتقام الجماعي ومعاقبة جماعات بأكملها تحت لواء الثورة - وهي ممارسات بُرّرت على أنّها انتقام مشروع للمظالم التي ارتُكبت في عهد القذافي أو لأعمال العنف التي ارتكبها الموالون للنظام أثناء الثورة. وعلى وجه الخصوص، شهدت الأشهر الأخيرة من الحرب الأهلية[16] قيام القوى الثورية بالانتقام من مجتمعات بأكملها متّهمةً إياها بالموالاة لنظام القذافي. ومما دعم هذه الأعمال الانتقامية السياق المتساهل الذي لم يتم فيه التعتيم على أعمال العنف ونزع الملكية فحسب، بل تم التحريض عليها من قبل السياسيين داخل الائتلاف الثوري.

وبشكل عام، فإنّ نموذج التهجين الذي ظهر في مناطق معينة في شرق ليبيا (مع تحقق التعايش بين الهياكل القديمة والجديدة) لم يظهر بنفس الحدة في طرابلس وفزان، وإنما تُرك قطاع الأمن هشًا فيما كان يتفكك. أما على الصعيد الثوري، فقد تنافس عدد كبير من الجهات الفاعلة المسلحة الجديدة على إمدادات الأسلحة وتحقيق السيطرة على المنشآت الأمنية والمباني الحكومية والمواقع الاستراتيجية، حتى إنّها عمدت إلى تهميش أو تهجير كل من اختلف معها من داخل مجتمعاتها المحلية، أو المجتمعات الأخرى المجاورة[17]. وقد جمع بين فصائل الثورية الصغيرة المجزأة إحساس بالكراهية تجاه القذافي وجماهيريته - وإلى حدّ ما، تجاه فكرة الاستبداد بشكل عام. ومن ثم عمدت في الغالب إلى الحشد ضد ما اعتبرته تهديدًا خطرًا لمجتمعاتها المحلية. وتعرض المناصرون المصنفون على أنّهم مؤيدون للقذافي - مثل بني وليد وسرت وتاورغاء - لانتقام جماعي، وخرجوا من أحداث عام 2011 باعتبارهم طرفًا خاسرًا[18].

وكان لتجربة الحرب الأهلية الثورية عام 2011 تأثير كبير على المشهد الاجتماعي في أجزاء من مناطق غرب وجنوب ليبيا. فقد طوّرت الجهات الفاعلة المسلحة غير الحكومية[19] التي تشكّلت خلال الحرب درجة معينة من التماسك الداخلي جراء تجربتها في الحرب الأهلية باعتبارها صراعًا على مستوى المجتمعات المحلية وعلى المستوى الوطني. وأدّى التحوّل في المجتمعات المحلية لهذه الجهات الفاعلة المسلحة إلى تعزيز النزعة المحلية التي اتسم بها ظهور هذه الجهات. وغالبًا ما كانت المجتمعات المحلية التي نشأت منها هذه الجماعات المسلحة موصومة، وكان يُنتقم ممن كان يُعتقد أنّهم معارضون لتشكيل أعداء خارجيين محدّدين بوضوح. وقد تعرّض هؤلاء الأعداء إما للتهجير أو الانتقام في بعض الأحيان[20]. ومن

15 المرجع نفسه.

16 أدت أحداث عام 1102 إلى الخلط بين المفاهيم الأكاديمية المرتبطة بالثورة والحرب الأهلية، وشهدت تدويلًا لاحقًا للصراع (تحديدًا كتدخل علني لحلف الناتو وتدخل مبطّن للدول الأخرى التي دعمت فصائل الثوار).

17 rehcaL ,.W ,0202 .s'aybiL noitatnemgarF :erutcurtS dna ssecorP ni tneloiV .tciflnoC .nodnoL :gnihsilbuP yrubsmoolB.

18 المرجع نفسه.

19 ويتم تعريفها هنا بأنّها مجموعات من الأفراد أو الجماعات المسلحة التي انتظمت في هيكل شبه رسمي وتعمل بشكل متضافر.

20 notgnihsaW .raW liviC dna noituloveR yb detoorpU :sisirC tnemecalpsiD s'aybiL .6102 ,.H ,teduoizM dna .I ,tahiarF ,.M ,yeldarB: .sserP ytisrevinU nwotegroeG

المفارقات أيضًا أنّ تجربة «الهزيمة» التي مُني بها هؤلاء قد عززت تماسك جماعاتهم المسلحة وتضامنها، مما أفضى إلى تعزيز النزعة المحلية.

مع ذلك، شكّل انعدام الثقة والاتصال بين القوى الثورية الناشئة والجهاز القديم أحد خطوط التصدع التي أثرت على ديناميكيات الصراع والتهجين في ليبيا بعد عام 2011[21]. على أنّ معالجة خط التصدع هذا من خلال اللجوء إلى العنف لم تؤد إلى إعادة تكوين قطاع الأمن فحسب، بل أحدثت أيضًا انقسامات جديدة داخل النسيج الاجتماعي للمجتمعات المحلية[22]. فبعد سقوط نظام القذافي، جرى إبعاد المناصرين والموالين للقادة المثيرين للجدل بشكل عام عن عملية صنع القرار[23]، كما سُرِّحت وحدات الجيش النظامي، باستثناء الوحدات المنشقة. وبدلاً من دمج الجماعات المسلحة الثورية في أجهزة الدولة الرسمية، حاولت السلطات الانتقالية إنشاء هياكل أمنية موازية يمكن من خلالها استمالة الجماعات المسلحة أو إدارتها[24]. وقد تم ضم العديد من الثوار إلى هذه الهياكل، وحصلوا على رواتب دون أن يكون ذلك بالضرورة مقابل حشد القوات أو أداء مهمات أمنية.

إضعاف المؤسسات برعاية الدولة

منذ عام 2011، حاولت السلطات الانتقالية اللاحقة - دون أن تُحقق نجاحًا يُذكر - فرض بعض السيطرة على الجماعات المسلحة الليبية المتعددة. ورغم علم السلطات الليبية بأنّ هذه الجهات الفاعلة المسلحة يمكن أن تقوّض عمل الدولة، فقد اتّبعت سياسات متضاربة - إن لم تكن عديمة الجدوى - في التعامل مع الكتائب الثورية المشكّلة حديثًا. وقد يُعزى هذا الموقف المتضارب إلى حقيقة أنّ شرعية السلطات الانتقالية قد استندت جزئيًا إلى قدرة الكتائب الثورية على حشد الدَعميْن المحلي والدولي خلال الثورة، مما أدى بالتالي إلى إنشاء علاقات تبعية. وبالنظر إلى الماضي، نجد أنّ هذا الموقف كان أحد أعراض عجز السلطات الانتقالية - وشخصياتها المتنوعة - أو عدم رغبتهم في التخلص من الهيكل الأمني للنظام القديم أو تبني النظام الجديد بشكل كامل[25]. ومن الناحية العملية، عمدت السلطات الانتقالية إلى تمويل الكتائب الجديدة، واستخدمت برامج بسيطة للغاية لنزع السلاح، وأضفت الطابع المؤسسي على الجماعات المسلحة ضمن هياكل جديدة تابعة للدولة يمكن من خلالها تكليفها بتوفير الأمن[26]. وقد تخطى استخدام سياسة الاستمالة النفعية هذه زمن السلطات الانتقالية لتتبناها كافة الحكومات الأخرى، بما فيها الحكومات الأجنبية التي أقامت شراكات مع الجماعات المسلحة لتحقيق أهداف قصيرة المدى تتمركز حول مكافحة الإرهاب أو إدارة الهجرة.

---

21 ل. مارتينز، 4102. ليبيا من القوات شبه العسكرية إلى الميليشيات: بناء صعب لجهاز الدولة الأمني. بدائل سياسات.

22 dnu tfahcsnessiW gnutfitS .aybiL weN eht ni stciflnoC dna spmaC ,srotcA lacitiloP :noituloveR eht fo seniL tluaF .3102 ,.W ,rehcaL .(PWS) kitiloP

23 .yraurbeF 5 ,etutitsnI tsaE elddiM .?ecitsuJ fo scitiloP eht ro ecitsuJ dna scitiloP :waL noitalosI lacitiloP s'aybiL` .4102 ,.M ,netsreK

24 و. لاتشر و ب. كول، 4102. السياسة بوسائل أخرى، المصالح المتضاربة في القطاع الأمني الليبي. جنيف: مسح الأسلحة الصغيرة.

25 ط. مقريسي، 0202. الأبعاد الجيواستراتيجية للحرب الأهلية الليبية، نبذة موجزة عن الأمن الأفريقي رقم 73. مركز أفريقيا للدراسات الاستراتيجية، ص. 1.

26 ي. صايغ، 5102. الدول المتداعية: إصلاح قطاع الأمن في ليبيا واليمن. مركز كارينغي للشرق الأوسط

وقد أسهمت هذه الجهود - التي غالبًا ما تتجلى في إنشاء هياكل أمنية موازية واستغلال الجماعات المسلحة التابعة لها - في زيادة التعددية الأمنية[27] مع إزكاء النزعة المحلية. أما على الصعيد المؤسسي، فقد نشأت مشكلة أخرى تتمثل في عدم قيام هياكل الحكم لدى السلطات الانتقالية بتطوير أي آلية لممارسة سيطرة فعالة على الهياكل الموازية. وغالبًا ما كان ولاء هذه الجماعات المسلحة «للمركز» مشروطًا إن لم يكن انتهازيًا بحتًا، وكثيرًا ما كانت تتأثر فعالية هذه الترتيبات واستدامتها بتسلسل القيادة غير المنظم، والمنافسات بين المجتمعات المحلية، والمهام المسندة غير الواضحة، فضلاً عن التزاحم على الموارد. وقد فشلت هذه الجهود المتنافسة في مراعاة المشهد الاجتماعي المجزأ الذي خلفته الحرب الأهلية الثورية. علاوة على ذلك، افترضت السياسات المتبناة أنّ المحسوبيات التي وزعت العائدات على الجماعات المسلحة ومختلف المناصرين ستكون كافية للتقليل من الانقسامات وتجنب الصراعات. غير أنّ تشرذم قطاع الأمن في السنوات التي أعقبت الثورة عكس تفتت المشهد السياسي، وغالبًا ما كان للتوترات السياسية تأثير غير مباشر على قطاع الأمن[28]. علاوة على ذلك، كانت الجماعات المسلحة تناور باستمرار أو تُستغَل للتأثير على القطاع الاقتصادي وعلى المشهد السياسي في ليبيا. وفي موازاة ذلك، عمدت بعض هذه الجماعات إلى تنويع قدرات إدرار الدخل لديها من خلال إنشاء مصادرها الخاصة بعيدًا عن سيطرة الدولة[29].

في السنوات التي أعقبت ثورة 2011، عمدت فصائل سياسية متعددة إلى رعاية عمليات اندماج متنافسة، فضلاً عن الجهود المخصصة «للإصلاح» في القطاع الأمني[30]. ولم تتردد الجماعات المسلحة التي تنافست على عباءة الشرعية في استخدام القوة لتعزيز مصالحها، لا سيما بعد أن أضفت عليها سلطات ما بعد 2011 طابع الشرعية وموّلتها. كما أثّرت التحالفات القائمة على الأيديولوجيا والأهداف المشتركة والأصول القبلية أو الجغرافية المشتركة على تموضع الجماعات المسلحة في مواجهة الفصائل المتنافسة الأوسع نطاقًا التي تنافست للسيطرة على الهياكل التحفيزية[31] التي أنشأها القذافي أو لإنشاء هياكلها الخاصة. ورغم ذلك، كان لأحد جوانب هذا التزاحم على الشرعية تأثير طويل الأمد على القطاع الأمني في ليبيا، أو بمعنى آخر لم تهيمن الجماعات المسلحة على البنية الأمنية فحسب، بل تسللت أيضًا إلى الأجهزة الأمنية الرسمية من خلال توظيف الثوار فيها. وفي الواقع، لن تسعَ الجماعات المسلحة إلى الانتساب الانتهازي إلى الدولة فحسب، بل أسهمت أيضًا في استفحال حالة التهجين من خلال التسلل إلى الأجهزة الأمنية الرسمية التي كانت قائمة قبل الثورة وظلت قائمة بعدها. ونتيجة لذلك، أدت «عمليات الاندماج» التي ترعاها الدولة إلى إضعاف مؤسسات السلطة المركزية

27 تشير التعددية الأمنية إلى «المواقف التي تدعي فيها مجموعة من الجهات الفاعلة، بغض النظر عن علاقتها بالدولة، صلاحية ممارسة القوة الجبرية» (س. بلحاج، وس. فان دير بورغ، ور. جاف، وم. برايس، ون. ستيل، وم. وارن). 5102. eBjdahleB ،S ،naV red hgroB ،C ،effaJ ،R ،ecirP ،M ،letS ،N dna nerraW ،M .5102 .ytiruces larulP noisivorp ytiruces ni turieB .ehT eugaH :ehT egdelwonK mroftalP ytiruceS & eluR fo waL. يرتبط هذا المفهوم في حد ذاته بمفهوم التهجين، غير أنّ مفهوم التهجين يشمل أيضًا تمدين عملية توفير الأمن مع افتراض وجود علاقة مع الدولة إلى حد ما.

28 ي. صايغ، 6102. معضلات الإصلاح: ضبط الأمن في المراحل الانتقالية في الدول العربية. مركز كارينغي للشرق الأوسط.

29 .T ،.. ،notaE .8102 .s'aybiL raW ymonocE :noitaderP ،ssenkaeW etatS dna gnireetfiorP .layoR sriaffA lanoitanretnI fo etutitsnI.

30 ف. ويري و ب. كول، 3102. بناء قطاع الأمن في ليبيا. العاصمة واشنطن: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي.

31 على الصعيد المؤسسي، اعتمد نظام دولة القذافي، الذي ورثته السلطات الانتقالية الليبية دون أن تقوم قط بإصلاحه، اعتمادًا كبيرًا على القذافي في موازنة المحسوبيات المعقدة والتلاعب بها. وكانت مؤسسات القذافي بمثابة وسيلة يمكن من خلالها الحفاظ على هذه الشبكات والاحتفاظ بدورها كهياكل تحفيزية تصارعت عليها الفصائل الليبية بعد عام 1102.

للبلاد. وأفضى ذلك إلى تفاقم الخلل الوظيفي في الدولة لتصبح مؤسساتها بحكم الأمر الواقع ساحة لتنافُس القوى القبلية والسياسية والدينية والأيديولوجية، وأدى إلى غياب الرقابة الفعالة بسبب المصالح المتنافسة للأطراف المتأصلة التي لم يكن لديها أي دافع للخضوع للرقابة، مما جعل ظاهرة الإفلات من العقاب تستمر.

وبشكل عام، قدمت الجماعات المسلحة التي ظهرت في ليبيا نفسها على أنّها قوات يمكنها إما أن تعزز قوات الأمن الرسمية أو تحل محلها[32]. وفي كثير من الأحيان، نفذت هذه الجماعات إلى هذه الأجهزة الرسمية، مما أدى إلى زيادة عدد الأفراد العاملين فيها وإضعاف كفاءتها. وفي موازاة ذلك، سعت هذه الجماعات المسلحة إلى اكتساب الشرعية باستغلال جذورها الاجتماعية من خلال محاولة معالجة المخاوف الأمنية للمناصرين التابعين لها. ومن ثم، فإنّ نوع العقد الاجتماعي بين الجماعات المسلحة ومجتمعاتها المحلية - إن وجد - يتأثر كثيرًا بدرجة اندماجها الاجتماعي[33] وعلاقتها بمناصريها المحليين. وبالتالي، فإنّ أي دراسة للجماعات المسلحة الليبية يجب أن تتضمن تقييمًا لدرجة اندماجها الاجتماعي، على أن يشتمل هذا التقييم تحليلاً لدعامتها الاجتماعية وشبكات النفوذ المحلية الخاصة بها لاستخلاص معلوماتٍ يمكن الاسترشاد بها في وضع الاستراتيجيات اللازمة للتعامل معها. وفي كثير من الأحيان، يؤثر الاندماج الاجتماعي - إلى جانب العوامل الجغرافية والفردية الأخرى المتعلقة بقيادة الجماعة وتسلسلها الهرمي وأيديولوجيتها ومنافسيها - بشكل كبير على إدرار الدخل ونماذج توزيع رأس المال الداخلية التي تتبناها. ومع مراعاة هذا الإطار التحليلي، يركز القسم التالي على المفاهيم الاجتماعية الهيكلية والاقتصادية لهيكل الجماعات المسلحة وتماسكها في السياق الليبي، كما يتناول الجماعات المسلحة من غرب ليبيا وجنوبها وشرقها كأمثلة لتحليل درجة اندماجها الاجتماعي، ومدى تأثير ذلك على مقارباتها لإدرار الدخل وتوزيع رأس المال.

32 .P ,tnecniV-zorD .6102 ,`saitiliM :gnidliub-etats evitatnet s'aybiL` `ymonoce laroM` ,ecneloiv dna ,ytirucesni gnicnanfi ni ,E .trewarG
.dlefielttiL & namwoR :nodnoL ,noigeR ANEM eht ni tfiorP spuorG demrA rehtO dnA yratiliM eht woH :smrA ni nemssenisuB ,.de

33 لأغراض هذا المنشور، يُستخدم الاندماج الاجتماعي لتحديد الأبعاد الهيكلية للتماسك الاجتماعي للجماعة. ويشمل ذلك عنصرًا فكريًا (حيث يُعرف الفرد في إطار جماعة أكبر) وعنصرًا علائقيًا (يشير إلى الروابط بين أعضاء الجماعة المذكورة). والجهات الفاعلة المسلحة المندمجة اجتماعيًا وغير المنعزلة عن مجتمعها المحلي لا يمكن فعليًا تمييزها عن هذا المجتمع، كما أنّها تستفيد من الشبكات العلائقية للمجتمع المحلي الأوسع نطاقًا. أما الجهات الفاعلة المسلحة غير المندمجة اجتماعيًا فتعزل نفسها عمدًا عن مجتمعها المحلي - وبالتالي تفرّق نفسها عن مجتمعها المحلي وشبكاتها العلائقية على حد سواء. ومن المفترض أنّ الجهات الفاعلة المندمجة اجتماعيًا تحظى عمومًا بدرجةٍ من الشرعية الاجتماعية و/أو الدعامة الاجتماعية - وهما مفهومان مستخدمان في هذا المنشور لتوضيح تفاعلاتها مع المجتمعات المحلية، فضلاً عن أنماط الحشد والممارسات الاقتصادية.

هيكل الجماعات المسلحة وتماسكها

1

إعادة رسم معالم المشهد والتكيف معه

يتألف المشهد الأمني الليبي من مئات الجهات الفاعلة المسلحة ذات السمات الفردية. وعادةً ما يكون للجماعات خلفيات وتسلسلات هرمية متنوعة ومختلفة من حيث الحجم والتنظيم؛ ولكنّها تتشارك أيضًا في بعض المواضيع والأنماط التي تفسر تكوينها وتطورها لاحقًا. وللبيئة الهجينة التي تحكم تفاعل هذه الجماعات مع المجتمعات المحلية وسلطات الدولة تأثيرٌ على هيكلها التنظيمي الداخلي وأنماط الحشد الخاصة بها. كما نجد أنّ قيادة هذه الجماعات - إلى جانب خلفية جنودها وميولهم الأيديولوجية - تؤثر على علاقتها بالمجتمعات المحلية[34]، والأهم من ذلك، على مدى اعتبارها مندمجة اجتماعيًا. وبالرغم من أنّ سياسات الدولة كان لها بلا شك تأثير كبير على مناورات الجماعات المسلحة، ووسائل إدرار الدخل لديها، فمن المهم التأكيد على أنّ المشهد الأمني الليبي وجماعاته المسلحة قد تطورا في الأساس بسبب عوامل مجتمعية سيتم التطرق إلى تداعياتها لاحقًا.

ولهذه العوامل المجتمعية تأثير كبير على الهيكل الداخلي للجماعات المسلحة، وتسلسلها الهرمي، وتسلسل قيادتها. وغالبًا ما تتشكل هذه الجوانب بفعل تاريخ الجماعة وأفرادها وتطورهم وأيديولوجيتهم وقيادتهم والأراضي الخاضعة لسيطرتهم وطموحاتهم. كما تؤثر هذه العوامل - إن لم تحدد - أنماط تعاون الجماعات المسلحة مع الجهات الفاعلة المحلية والدولية، فضلاً عن الآليات التي تستخدمها لإدرار الدخل وتوزيع رأس المال الاقتصادي داخليًا. علاوة على ذلك، تُعدّ التطورات الخارجة عن المجتمع - سواء كانت سياسية أو اجتماعية اقتصادية أو عسكرية - من العوامل المهمة التي يمكن أن تؤثر على الهياكل الداخلية للجماعات المسلحة - وأحيانًا تؤدي إلى إعادة حشد مجتمعات محلية معينة في مواجهة التهديدات الخطيرة. ويمكن لكل هذه التطورات أن تعزز تماسك الجماعة أو تؤدي إلى تشرذمها أو تفككها. وهذه الأحداث الموضحة أدناه تقدم تفسيرًا لهذه السمات، مع إبراز الدور الذي لعبته هذه العوامل على الجماعات المسلحة والتحالفات منذ عام 2011.

انتشار الجهات الفاعلة المسلحة بعد عام 2011

شهدت ثورة 2011 ظهور جهات فاعلة مسلحة تم حشدها محليًا كثوار من جهة وكمعادين للثورة من جهة أخرى. ومنذ ذلك الحين، نشهد تشكيل المزيد من

34 يمكن للدعم الأجنبي - الذي لم يتطرق إليه هذا المنشور بشكل كبير - أن يسمح أحيانًا بتحقيق تماسك شَكلي بين تحالف الجماعات المسلحة. وقد تكون أشكال الدعم المالي أو السياسي أو العسكري بمثابة غطاء مؤقت يخفي أوجه القصور في التماسك. وهذا ما ينطبق أساسًا على التحالف المعروف باسم القوات المسلحة العربية الليبية (FAAL) (يتطرق هذا الفصل إلى نشأة القوات المسلحة العربية الليبية في موضع لاحق)

الجهات الفاعلة وحشدها، بحيث يجري ذلك في أغلب الأحيان على خلفية الصراعات المحلية والداخلية بين المجتمعات المحلية. كما أدت سياسات السلطات الانتقالية، التي عززت وجود هذه الهياكل المحلية، إلى ترسيخ النزعة المحلية. وفي أوائل شهر تشرين الأول/أكتوبر 2011، دعا المجلس الوطني الانتقالي المجتمعات المحلية إلى تشكيل مجالس محلية ومجالس عسكرية في المدن التي لم تشهد قتالاً كبيرًا[35]. وكان هذا القرار على أساس أنّه في غياب جهاز أمن فاعل تابع للدولة، يمكن لهذه الهياكل البديلة أن تلعب دورًا في فرض الأمن المحلي.

مع ذلك، أسهمت العملية التي أدت إلى تشكيل هذه المجالس - في الحالات التي لم تكن فيها هذه العملية أساسية - إلى إزكاء التوترات داخل المجتمعات المحلية التي تعاني أصلاً من انقسامات مجتمعية (مثل بني وليد). وفي المدن التي خلّفت فيها هزيمة قوات القذافي فراغًا أمنيًا، شُكلت كتائب جديدة أيضًا على خلفية التوترات الاجتماعية (مثلاً، في سرت). وفي هذه المناطق، ارتأت المجتمعات المحلية أنّها بحاجة إلى الحماية من القوى الثورية. وفي مناطق جغرافية نائية أخرى، مثل فزان، كان تنظيم الجهات الأمنية الجديدة يقوم غالبًا على أسس قبلية أو مجتمعية أو عرقية، بيد أنّها كانت تفتقر إلى التماسك الذي ينجم عن تجربة قتالية مشتركة (كما هو الحال في مصراتة)[36].

التهجين عن طريق إصلاح القطاع الأمني

حاولت سلطات ما بعد عام 2011 إخضاع معظم هذه الجهات الفاعلة المسلحة المحلية - بصرف النظر عن خلفية تشكيلها - تحت أشكال متنافسة من القيادة المركزية[37]. فقد كانت تتوقع نظريًا أن تضطلع هذه الجهات بمهام أمنية معينة أو تتعامل مع التهديدات الناشئة، مثل الإرهاب. وكان من المفترض أن تقدم هيئة شؤون المحاربين - أحد الأمثلة على جهود إعادة الإدماج التي ترعاها الدولة - فرصًا لبناء قدرات الثوار السابقين على أساس خلفياتهم وتطلعاتهم؛ غير أنّها أُغرقت بالطلبات، بحيث بلغ عدد الأشخاص الذين تقدّموا بطلبات معلنين أنفسهم أنّهم ثوار سابقون 250,000 شخص بحلول منتصف 2013، مما أعاق قدرتها على العمل بفعالية[38]. وكانت القدرة الاستيعابية للهياكل الأمنية الرسمية الموروثة من نظام القذافي ضئيلة أيضًا إذ لم يكن من المقصود أن تعمل هذه الهياكل بمهام واضحة.

وبصرف النظر عن ذلك، فضّل العديد من المسجلين في هيئة شؤون المحاربين الحفاظ على صلتهم بمجتمعاتهم المحلية، ومن ثم تجنبوا الانخراط في عملية من شأنها أن تؤدي إلى قطع تلك الروابط[39]. إضافة إلى ذلك، كانت الكتائب الثورية الرئيسية (خاصة من مصراتة والزنتان) تتزود بالأسلحة بشكل مستمر من قبل دول

35 مجموعة الأزمات الدولية، 1102. «المحافظة على وحدة ليبيا: التحديات الأمنية في حقبة ما بعد القذافي»، تقرير الشرق الأوسط/شمال أفريقيا، 511(1).

36 المرجع نفسه.

37 yerheW ,F.,، 3102. `aybiL s'ecaneM aitiliM ,'ngieroF sriaffA.

38 ك. س. شيفيس و ج. مارتيني، 4102. ليبيا بعد القذافي: عِبَرٌ وتداعياتٌ للمستقبل. العاصمة واشنطن: مؤسسة DNAR.

39 yerheW ,F.,، 3102. aybiL fo esaC gnilbuorT ehT :setatS derutcarF ni ecnatsissA ytiruceS citnaltasnarT fo dnuF llahsraM namreG. setatS detinU eht.

أجنبية أو كانت تشتري الأسلحة أو تسلبها من مستودعات النظام، ومن ثم خرجت من الحرب الأهلية عام 2011 وهي تمتلك معدات وموارد أفضل بكثير من القوات الرسمية التي كان من المفترض نظريًا أن يُعاد إدماجها فيها[40]. وقد أعاقت هذه الديناميكية - بطبيعة الحال - أي عملية جادة لإصلاح القطاع الأمني.

ومن المحتمل أن يفسر هذا الأمر لِمَ تم بالمقابل - ولسبب نفعي - إدماج هذه الجماعات المسلحة في هياكل شاملة وواسعة رغم أنّها لم تُحدث أي تغيير جدي في تكوينها أو تسلسل قيادتها. فقد صُممت هذه الكيانات لتكون بدائل «مؤقتة» للجيش والشرطة، كما كانت في الأساس مجرد أدوات يمكن من خلالها لأصحاب المصلحة المتنافسين استمالة الجهات الفاعلة المسلحة مؤقتًا، رغم عدم وجود إجراءات واضحة حول كيفية تخفيف نزعاتهم المحلية على المدى الطويل. وقد شملت هذه الهياكل اللجان الأمنية العليا، وقوة درع ليبيا، وحرس الحدود، وحرس المنشآت النفطية. وكان الانتساب لهذه الكيانات يضمن للجهات الفاعلة المسلحة تدفقًا ثابتًا للدخل - على شكل رواتب - دون أن تتم فعليًا المساهمة بشكل مُجدي في تحسين احتكار الدولة لاستخدام القوة[41]. وقد استمرت سياسة الاستمالة هذه طويلاً إذ عمدت معظم السلطات الليبية الانتقالية المتعاقبة، وكذلك الدول الأجنبية التي لها مصالح في ليبيا، إلى استخدامها لتأكيد سيطرتها على الأراضي أو لتأمين مصالحها.

وفي السنوات التالية، عكس التشرذم الذي شهده قطاع الأمن الليبي انقسام المشهد السياسي، وهو في حد ذاته أحد النواتج الثانوية للانقسامات الاجتماعية بين المجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة ذوي المصالح والأجندات الأيديولوجية المختلفة. كما بدأت الجماعات المسلحة في المناورة للتأثير على المشهد الاقتصادي، حيث طورت مصادر دخلٍ خاصة بها إما بعيدًا عن سيطرة الدولة الليبية، أو عن طريق إجبار أصحاب المصلحة والأفراد ذوي النفوذ داخل الحكومة على تقديم امتيازات. وهناك أصحاب مصلحة آخرون كانت تجمعهم روابط سرية مع الجهات الفاعلة المسلحة كانوا يستخدمونها غالبًا لتعزيز مصالحهم السياسية الضيقة. كما استفادت بعض الجماعات المسلحة من عقودٍ أبرمتها مع مؤسسات حكومية معينة أو من كونها تحت رعاية رجال أعمال أو سياسيين؛ ما شكّل نموذج معاملات لإدرار الدخل أصبح أكثر انتشارًا في السنوات التالية بسبب محاولات مصرف ليبيا المركزي للحد من الميزانيات المتضخمة المخصصة كرواتب للجهات الفاعلة المسلحة[42].

انتقال الانقسامات الاجتماعية إلى المشهد السياسي

بالنسبة للجماعات المسلحة والمجتمعات المحلية التي نشأت منها هذه الجماعات، كانت المرحلة الانتقالية التي بدأت بانتخاب المؤتمر الوطني العام

40 جدير بالذكر أنّ عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تصب تركيزها على إعادة الإدماج المدني قبل (إعادة) الإدماج في القوات الأمنية، مما يُظهر أنّ جزءًا على الأقل من برامج هيئة شؤون المحاربين ربما كانت تشوبه العيوب بطبيعة الحال.

41 و. لاتشر و ب. كول، 4102. السياسة بوسائل أخرى، المصالح المتضاربة في القطاع الأمني الليبي. جنيف: مسح الأسلحة الصغيرة.

42 iuoahcraH ،J. ،8102. `aybiL s'yratenoM ،'sisirC golB erafwaL ،yraunaJ 01.

حاسمة. فقد تعهد المؤتمر، الذي انتُخب في تموز/يوليو 2012، بحل الميليشيات وإعادة بناء قطاع الأمن الرسمي. ولكن كان من المفهوم أيضًا أنّ هذا الكيان سيعمل كوسيط يمكن من خلاله إعادة توزيع السلطة بين المجتمعات المحلية. فهذا الكيان الجديد سيضطلع بمهام تمرير القوانين وممارسة الرقابة على السلطة التنفيذية. وكانت هذه الصلاحية ستمنح المناصرين والجهات الفاعلة المسلحة قدرًا كبيرًا من التأثير على مستقبل ليبيا، سواء من الداخل (عن طريق العضوية) أو من الخارج (عن طريق الإكراه).

وقد أدى هذا الوضع إلى نوع من المنافسة - متأثرًا بالانقسامات داخل المجتمعات المحلية وفيما بينها - بين الجهات الفاعلة السياسية والجماعات المسلحة التي تدعمها. ومع ذلك، كان لهذه الديناميكية تأثير ضار: فقد حالت الرؤى المتضاربة وعقلية الكسب على حساب خسارة الآخرين بين مختلف الفصائل السياسية التي ظهرت بعد عام 2011 دون تحقيق تقدم ديمقراطي حقيقي. وبدلاً من ذلك، كانت التحالفات السياسية العسكرية تتنافس على النفوذ من خلال تعطيل عمليات المؤتمر. واستفحل ذلك التصدع بين الكتائب الثورية والمنشقين عن النظام السابق الذين انضموا إلى الثورة عام 2011 بسبب الانقسام الذي حدث داخل صفوف الثوار أنفسهم، مما حرض «المنتصرين» في الحرب الأهلية ضد بعضهم البعض. فقد حشدت الجهات الفاعلة المسلحة قواتها لإرغام المؤتمر الوطني العام على تمرير قانون العزل السياسي[43] في أيار/مايو 2013 - وما هذا سوى مثال واحد عن كيفية انتقال الانقسامات المجتمعية إلى المشهد السياسي من خلال حشد الجهات الفاعلة المسلحة.

لقد لجأت العديد من هذه الجماعات المسلحة التابعة للدولة إلى العنف بشكل متزايد، مستخدمةً القمع كوسيلة للحفاظ على امتيازاتها. واتُخذت إجراءات صارمة وعنيفة بحق المواطنين الذين دعوا إلى حلّ هذه الجماعات المسلحة أو إلى تغيير سياسي من شأنه أن يؤدي إلى تضاؤل نفوذها. وظهر ذلك بالأخص في الاحتجاجات المدنية[44] التي اندلعت في بنغازي وطرابلس عام 2013 ضد المؤتمر الوطني العام والجماعات الثورية التي تُعتبر موالية له. وأدى إطلاق النار على المتظاهرين إلى تدهور العلاقة بين الفصائل «الثورية» والمجتمعات المحلية، وقد تحول ذلك إلى شعور مناهض للميليشيات كان موجهًا بالأساس إلى الجماعات المسلحة التي ظهرت بعد عام 2011. وقد أدى ذلك أيضًا إلى دعم المجتمعات المدنية للفصائل المسلحة التي اعتبرتها ذات طابع رسمي أكثر - لا سيما تلك التابعة للنظام القديم.

وفي شرق ليبيا، كان هذا الشعور المتزايد مصحوبًا بحملات اغتيال استهدفت شخصيات في الجيش في عهد القذافي، ومحامين وقضاة ونشطاء في المجتمع المدني وشخصيات نافذة. كما أسهمت هذه الأحداث في النظرة السلبية التي

43 كان قانون العزل السياسي مرسومًا مثيرًا للجدل أصدره المؤتمر الوطني العام يحظر على المسؤولين في عهد القذافي المشاركة في العمل السياسي. وقد مُرّر هذا القانون تحت الإكراه، حيث حاصرت الجماعات المسلحة النواب في طرابلس.

44 على الرغم من أنّ الاحتجاجات كانت مدنية بطبيعتها، إلا أنّ مظاهرها وشعاراتها غدرت بالأجندات المجتمعية والقبلية والأيديولوجية. والواقع أنّ الاحتجاجات في طرابلس سُوِّقت على أنّها «مناهضة للميليشيات» لكنّ قادة الاحتجاجات أعربوا بوضوح عن رغبتهم في جماعات مسلحة من مصراتة خارج العاصمة، بدلاً من الجماعات الموجودة في طرابلس. وعلى نحوٍ مماثل، عكست الاحتجاجات في بنغازي الانقسامات المجتمعية والأيديولوجية، حيث توجّه المتظاهرون إلى أحد الكيانات التي تشكلت بعد الثورة - قوة درع ليبيا بقيادة وسام بن حميد - واقتحموا مقرها لإجبارها على الاندماج في الدولة.

سادت بين المجتمعات المحلية تجاه الجماعات المسلحة «الثورية» التي نصبت نفسها بنفسها؛ وأدى التناول الإعلامي المتزايد للأحداث من قبل وسائل الإعلام المتوائمة مع الأجندة «المناهضة للثورة» إلى تأجيج هذه النظرة[45]. فقد صاغت وسائل الإعلام روايتين كان لهما آثار طويلة الأمد على المشهد الاجتماعي في ليبيا وتصور الاندماج الاجتماعي للجماعات المسلحة. استخدمت الرواية الأولى التسمية العريضة «الإسلاموية» للإشارة إلى الجماعات المسلحة التي لم تكن منضوية إلى جانب التيار المناهض للثورة في ذلك الوقت. أما الرواية الثانية فقد استقطبت المشهد الاجتماعي من خلال التركيز على أصول[46] أعضاء الجماعات المسلحة، مما أسهم في تآكل شرعيتهم الاجتماعية وممارسة «الأغيرة»[47] تجاههم من قبل المجتمعات المحلية. وقد استُخدمت كلتا الروايتين - المعيبتين واللتين أججتهما جهات فاعلة خارجية - لتبرير الصراعات التي نشبت.

وأصبحت الترتيبات الأمنية المخصصة و«المؤقتة»، التي نشأت من الثورة، مسيّسة بدرجة أكبر. وكثيرًا كان يُنظر إلى هذا النظام الهجين باعتباره يميل نحو الإسلاميين، وهي وجهة نظر اكتسبت زخمًا كبيرًا في شرق ليبيا مع تدهور الوضع الأمني في بنغازي. كما أدت حرب العصابات التي نشبت للسيطرة على الأراضي بين الجماعات الإسلامية والثورية من جهة، وهياكل عهد القذافي، مثل لواء الصاعقة، والمناصرين من القبائل في شرق ليبيا، وعلى الأخص قبيلة العواقير البارزة، من جهة أخرى، إلى الانهيار التدريجي للترتيبات الأمنية الهجينة في المدينة. وأدى نهج الكسب على حساب خسارة الآخرين الذي اتبعه الإسلاميون والثوار في سعيهم إلى استبعاد ضباط سابقين في عهد القذافي من مناصب الأمن والحوكمة بشكل عام إلى تأجيج حالة الاستياء المتزايدة، لا سيما وأنّ الضباط المنشقين والمتقاعدين كانوا يتقاضون رواتب منخفضة للغاية ومعاشات تقاعدية متدنية مقارنة مع الجماعات الثورية.

وتمثّلت القشة التي قصمت ظهر البعير فيما يتعلق بتراجع التماسك في بنغازي في الانقلاب الذي وقع في مصر المجاورة، حيث أطاح عبد الفتاح السيسي بعضو جماعة الإخوان المسلمين المنتخب ديمقراطيًا الرئيس محمد مرسي في منتصف عام 2013. وكان لهذا الحدث تأثير مشجع للبيئة المناهضة للإسلاميين في ليبيا: بين القبائل الشرقية، وضباط عهد القذافي الساخطين، وحتى بعض «نشطاء المجتمع المدني»، إذ كان يُنظر إلى استنساخ السيسي في ليبيا على أنّه الدواء الشافي لعِلل البلاد.

45 rettiwT a fo sisylana nA ;yekruT dna ,rataQ ,narl no ti emalB` .0202 ,.C relliM dna ,.T ripdarehK ,.R atseRiD ,.H ajidahK .S ,namssorG .`aibarA iduaS dna ,EAU eht ,tpygE ot deknil noitarepo koobecaF dna

46 غالبًا ما كان قادة الجماعات المسلحة المناهضة لحفتر وأفرادها يتعرضون للازدراء على أساس الأصل العرقي القبلي الذي يتم تصوره - وكثير منهم كانوا يُوصمون على أساس إرثهم المصراتي (والتركي تاريخيًا). لمزيد من المعلومات، انظر: lacitiloP s'aybiL .0202 .A ,itamoG lE .sraW erutluC .gnutfitS reuanedA darnoK.

47 تُعرف الأغيرة gnirehtO على أنّها عملية يتم من خلالها وصم مجموعات من الأفراد على أنّهم غرباء عن مجموعات أخرى - غالبًا على أساس سمات معينة مثل العرق أو اللغة أو الإثنية أو الأصول. وتؤدي الأغيرة إلى لجوء المجموعة المفضلة بوعي أو بدون وعي إلى تصنيف شرائح أخرى من المجتمع على أنّها تهديد لها.

الجوانب الاجتماعية للحرب الأهلية الثانية في ليبيا

أدى تلاقي الديناميكيات المحلية مع التطورات الدولية الموضحة أعلاه، إلى جانب الاستقطاب الاجتماعي الكبير في عام 2014، إلى دخول ليبيا في حرب أهلية ثانية. وأسهم تضافر الدعم الأحادي غير المنسق للجماعات المسلحة، والمحاولات الفاترة لتحقيق الاستقرار، والانقسام الأوروبي، والمنافسات الخليجية في ليبيا ما بعد 2011 في تأجيج اندلاع الحرب الأهلية في عام 2014. كما تداخلت الأحداث مع الأحداث الجارية في مصر المجاورة، حيث كان لانقلاب السيسي المدعوم من الإمارات أصداء على الساحة الليبية. والواقع أنّ الكثيرين داخل الوسط الإسلامي الليبي اعتبروا محاولة خليفة حفتر الانقلابية في شباط/فبراير 2014 محاولة لمحاكاة السيسي[48]. وبعد أشهر، حصل تحالف فجر ليبيا على دعمٍ من قطر والسودان وتركيا، في حين انطلق مشروع حفتر الاستبدادي، الذي جرى تسويقه على أنّه عملية مزعومة لمكافحة الإرهاب، في بنغازي وتلقى دعمًا عسكريًا متفاوتًا من الإمارات العربية المتحدة ومصر والمملكة العربية السعودية وفرنسا والأردن.

لم يكن من الصعب بالنسبة لحفتر أن يقلب محاولته المبطنة نوعًا ما للاستيلاء على السلطة في طرابلس إلى عملية لمكافحة الإرهاب تنطلق من شرق ليبيا. وفي الواقع، كانت بنغازي تعاني من تفاقم التوترات بين الجماعات المسلحة المحلية، مما تسبب في تدهور الوضع الأمني إلى حد كبير. وكان من السهل احتواء تذمر القبائل الشرقية واستمالة قادة عهد القذافي وحتى نشطاء المجتمع المدني، خاصةً وأنّ حفتر سارع في تنصيب نفسه كوسيط لتلقي الدعم العسكري الموجه عبر أبوظبي والقاهرة. حتى أنّ تأثير قادة الجماعات المسلحة على تفاقم التوترات في بنغازي أخذ بالتراجع - مثل قائد الصاعقة ونيس بوخمادة - واختاروا الانحياز إلى جانب حفتر بسبب الدعم العسكري المحدود الذين حصلوا عليه من السلطات في طرابلس. ومن ثم انهارت البنية الأمنية الهجينة للثورة في جميع أنحاء البلاد، مع اندلاع القتال في بنغازي بين الجماعات التي تحالفت مع عملية الكرامة التي يقودها حفتر، وتلك المتحالفة ضدها. وبشكل مماثل، اندلع القتال في طرابلس بين الفصائل المسلحة من الزنتان - التي كانت متحالفة مع الجيش الوطني الليبي التابع لحفتر آنذاك[49] - وتلك المعارضة لحفتر، التي انضمت إلى تحالف فجر ليبيا[50].

وللمرة الثانية منذ عام 2011، شكّلت جماعات مسلحة مختلفة تحالفًا شبه متماسك ضد تهديد محتمل - بمعنى آخر، كان الانطباع السائد على نطاق واسع أنّ انقلابًا

48 .naidrauG ehT .'tsew dereknilb a tnuah ot emoc lliw aybiL ni "raw derongi" eht yhW' .0202 ,.T ,isiregeM

49 في عام 8891، أنشأ حفتر، بعد وقوعه في الأسر خلال حرب تشاد، «الجيش الوطني الليبي» خلال الفترة القصيرة التي تحالف فيها مع الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا، وهي جماعة معارضة مقرها الولايات المتحدة كانت تستهدف إسقاط القذافي. وبعد ذلك، أصبح الجيش الوطني الليبي الجناح المسلح للجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا. وفي عام 4102، استخدم حفتر مرة أخرى التوصيف ذاته، مطلقًا على التحالف المتمرّد الذي أنشأه اسم الجيش الوطني الليبي، ثم انتشر هذا الاسم وأصبح مستخدمًا من قبل العديد من وسائل الإعلام الدولية عند الإشارة إلى تحالف حفتر. وكما نصت تشريعات مجلس النواب - ولا سيما التشريع الذي سُمي فيه حفتر قائدًا عامًا لاحقًا - على أنّ الاسم الرسمي للقوات المسلحة العربية الليبية هو الجيش الليبي؛ غير أنّ حفتر أنشأ بشكل انفرادي القيادة العامة للقوات المسلحة العربية الليبية، مخالفًا بذلك التشريع نفسه الذي سماه قائدًا عامًا. علاوة على ذلك، فإنّ الاسم العربي الذي تستخدمه قيادة حفتر العامة للإشارة إلى تحالفها في الوثائق الرسمية هو القوات المسلحة العربية الليبية، ولهذا السبب، يستخدم هذا التقرير اسم القوات المسلحة العربية الليبية بدلاً من الجيش الوطني الليبي. والقوات المسلحة العربية الليبية «FAAL» هي النقل الحرفي للاسم المستخدم باللغة العربية؛ ويُعد استخدام التوصيف «العربية» الإثني في الاسم من الأسباب العديدة التي تجعل الأقليات العرقية الليبية والجماعات الأصلية، مثل الأمازيغ، يعارضون حفتر.

50 قاد هذا التحالف ثوار وشخصيات إسلامية وأعضاء سابقون في الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة.

يقوده حفتر هو بمثابة انتكاسة إلى عهد الاستبداد. وفي أعقاب الحرب الأهلية التي اندلعت بين فجر ليبيا ضد قوات الزنتان المتحالفة مع عملية الكرامة التي يقودها حفتر، انقسمت المؤسسات السياسية وظهرت مراكز القوى المتناحرة في الشرق والغرب. كما تسببت الأزمة المالية الحادة التي أعقبت ذلك في حدوث تغييرات في سلوك الجهات الفاعلة المسلحة[51]، مع أنّها أسهمت أيضًا في إحداث تحول كبير في تصورات المجتمعات المحلية للشرعية الاجتماعية للجهات الفاعلة المسلحة.

وفي تلك الأثناء، عمد حفتر في بنغازي إلى حشد الدعم من مسؤولي عهد القذافي الساخطين، والفدراليين، والقبائل التي اعتبرت نفسها مهمشة، والمناصرين المحليين الذين استاؤوا من مناخ انعدام الأمن والإفلات من العقاب الذي عانت منه بنغازي وشرق ليبيا على نطاق أوسع[52]. وكانت القوى المحترفة القليلة التي انضمت إلى حفتر قد انحازت إجمالاً إلى جانبه بسبب تهميشها من قبل الهياكل الأمنية الموازية التي أُنشئت بعد عام 2011. كما أنّ دعوات حفتر لـ«استنهاض الشباب» في تشرين الأول/أكتوبر 2014 للانضمام إلى صفوف «جيشه» كقوات دعم تردّد صداها لدى فئات المجتمع في بنغازي. علاوة على ذلك، عكس انضواء القبائل البدوية ذات النفوذ في شرق ليبيا، مثل العواقير، إلى جانب حفتر حالةً من التذمر المجتمعي: وبالفعل، كان الدافع وراء هذا الحشد هو مشاعر الحقد والعداوة التي كثيرًا ما تم التغاضي عنها والتقليل من شأنها كثيرًا، بين المناصرين من القبائل البدوية الفقيرة والعائلات الأكثر ثراءً التي يعود أصلها إلى مصراتة، فكانت ممتلكات هذه العائلات وأعمالها التجارية تتعرض لاستهداف متزايد من قبل أنصار القبائل البدوية الذين سعوا إلى الحشد والتحرك اقتصاصًا لهذه المظالم. وقد استغل حفتر هذا الانقسام الطبقي لحشد الجماعات البدوية المحرومة اقتصاديًا (في الغالب صحوات العواقير) لتنضوي كـ«قوات دعم» تحت لواء عملية الكرامة؛ ومع ذلك، فإنّ حقيقة ظهور المنتمين للدولة الإسلامية (داعش) في المدينة في كانون الأول/ديسمبر 2014 وقتالهم إلى جانب معارضي حفتر أخفت هذه الانقسامات المجتمعية وأضفت الصبغة الشرعية بأثر رجعي على رواية مكافحة الإرهاب المُعيبة التي استخدمها للحصول على الدعم واحتواء التذمر واستهداف المعارضين.

وعلى الطرف النقيض، تم تعريف القوى التي عارضت حفتر على أنّها مناهضة للقذافي ومؤيدة للثورة وليست إسلامية، مع أنّها تضمنت أيضًا أعضاء في جماعة أنصار الشريعة المصنفة كجماعة إرهابية من قبل الولايات المتحدة. وإضافة إلى أنصار الشريعة، حُشدت أيضًا قوات درع ليبيا 1، وكتيبة 17 فبراير، وكتيبة راف الله السحاتي، وكتيبة شهداء البريقة للقتال ضد حفتر، وانتظمت جميعها تحت مظلة مجلس شورى ثوار بنغازي، وهو كيانٌ أُنشئ حديثًا - بدعم أجنبي[53] وتنسيق محسّن - استطاع صدّ ما يُسمّى الجيش الوطني الليبي الذي يقوده حفتر لسنوات في بنغازي.

51 ytinummoC ;4102 ecniS spuorG demrA naybiL fo tnempoleveD ehT .0202 .V ,rekcotS dna .M ,hrajlE ,.E ,idaB ,.A ,ilegalA ,.T ,notaE .sriaffA lanoitanretnI rof etutitsnI layoR .stseretnI cimonocE dna scimanyD

52 ف. ويري، 4102. إنهاء الحرب الأهلية في ليبيا: التوفيق بين السياسة وإعادة بناء الأمن. العاصمة واشنطن: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي.

53 stooB ot seixorP morF stciflnoC 1102-tsoP s'aybiL fo noitazilanoitanretnI ehT "sdnaH ruO fo tuO si raW sihT"' .0202 .F ,yerheW .aciremA weN .'dnuorG eht no

وكان الجيش الوطني الليبي التابع لحفتر والجماعات المسلحة المناهضة لحفتر يتمتعان على السواء بدرجة خاصة من الشرعية الاجتماعية في الشرق، وهذا ما يفسر جزئيًا سبب اندلاع الحرب بين الأشقاء عام 2014 في بنغازي التي دارت رحاها مدة ثلاث سنوات وكان لها تأثير سلبي للغاية على النسيج الاجتماعي في المنطقة، حيث هُجّرت عائلات بأكملها من الشرق أثناء عملية الكرامة وبعدها بحجة أنّها عائلات إرهابية - وهو مؤشر على درجة الاندماج الاجتماعي للقوات التي عارضت حفتر، فضلاً عن دوافع المناصرين والقبائل المعارضة. وكان أصل معظم هذه العائلات من غرب ليبيا[54]، مما يعكس الدافع الخفي وراء عملية الكرامة والأسباب الكامنة وراء حشد بعض مناصري حفتر ضد مَن تم اعتبارهم من معارضيه، على نحو تخطى أهداف «مكافحة الإرهاب» البسيطة.

54 لم يكن أصل العديد من كبار قادة الجماعات المسلحة المناهضة لحفتر من غرب ليبيا أو مصراتة (مثل بوكا العريبي، وفتحي العبيدي، وجمال الزهاوي)؛ لذلك، فإنّ الانقسام الشرقي الغربي لا يعكس بشكل كافٍ الانقسامات الاجتماعية التي اتسمت بها عملية الكرامة. ومع ذلك، فقد نزحت عدة عائلات يعود أصلها إلى غرب ليبيا - من دون السماح لها بالعودة. (انظر: هيومن رايتس ووتش، 8102. «ليبيا: عائلات بنغازي النازحة تُمنع من العودة: تعذيب، إخفاء، واستيلاء على الممتلكات»).

قوات الصاعقة الخاصة: حالة تهجين تدريجي

تُعتبر الصاعقة واحدة من القوات القليلة للغاية التي صمدت بعد سقوط نظام القذافي. تأسست الصاعقة عام 1970 في مدينة بنغازي، بموجب مرسوم صدر عن الملازم آنذاك عبد الفتاح يونس. وتم استقدام مدربين من مصر إلى ليبيا للمساعدة في إنشاء هذه القوة وتدريبها. وفي 19 شباط/فبراير 2011، أعلن يونس انشقاقه عن نظام القذافي، وسارت على دربه جميع قوات الصاعقة الخاصة في بنغازي. وبعد يوم واحد، هاجمت الصاعقة كتيبة القوات الخاصة التابعة للفضيل بوعمر في بنغازي (قوة موالية للقذافي) وسيطرت على مقرها. وكانت هذه الحادثة من أولى العمليات العسكرية التي نفذتها كتيبة باسم ثورة فبراير.

اغتيل قائد الصاعقة عبد الفتاح يونس في تموز/يوليو 2011 في ظروف غامضة، وأدى الاشتباه في تورط شخصيات من المجلس الوطني الانتقالي وشخصيات إسلامية في اغتياله إلى استفحال التوترات القائمة بين الكتائب الثورية المشكّلة حديثًا والصاعقة. وتولى اللواء ونيس المبروك بوخمادة قيادة الصاعقة بعد يونس. وفي عام 2014، أعلن بوخمادة أنّ الصاعقة ستنضم إلى عملية الكرامة التي يقودها حفتر في بنغازي، وكان ذلك على خلفية التوترات بين أفراد الصاعقة إلى جانب جماعة أنصار الشريعة المتطرفة، وكتيبة 17 فبراير ذات الميول الثورية، وكلاهما سعى إلى توسيع نطاق تواجده العسكري في بنغازي بعد سقوط نظام القذافي.

وكانت الصاعقة من أبرز الجماعات التي لعبت دورًا أساسيًا في استيلاء حفتر على بنغازي وإبعاد خصومه، غير أنّها لم تكن تتألف من العناصر النظامية فقط، بل كان قوامها الداخلي عرضةً لتحولات تعكس التطورات السياسية التي أثرت على الدولة في العامين 2011 و2014. وفي عام 2013، ومع تزايد عمليات الاغتيال، دعا بوخمادة المدنيين للانضمام إلى صفوف الصاعقة؛ ونتيجة لذلك، انضم ما يقدر بنحو 800 فرد إلى صفوف الـ300 فرد المدربين تدريبًا احترافيًا الذين بقوا في الخدمة بعد سقوط نظام القذافي. وقد أسهم المقاتلون غير النظاميين (المدنيون السابقون) الذين انضموا إلى الصاعقة عام 2013 في دعم نفوذ الصاعقة المتضائل وتفادي تفككها الكامل إذ كانت الجماعات الثورية والإسلامية الأخرى تكتسب نفوذًا متزايدًا بسبب سياسات المجلس الوطني الانتقالي والمؤتمر الوطني العام، اللذين لم يقدما للصاعقة دعمًا كبيرًا.

احتفظت الصاعقة، حتى عام 2013، بدور في نشر الوحدات الأمنية من خلال «غرف العمليات» التي شكلت العمود الفقري للترتيبات الأمنية المؤقتة الهجينة في بنغازي، حتى إنّ قائدها، بوخمادة، تعاون مع أنصار الشريعة، وانتقد جهرًا من اتهموا الجماعة بالوقوف وراء موجة الاغتيالات في بنغازي؛ بيد أنّ الانقسام بين الجماعات المسلحة ما قبل الثورة وما بعدها في شرق ليبيا زاد تدريجيًا، ولم تعد شخصية بوخمادة مؤثرة بما يكفي لمنع هذا الانقسام من التأثير على الصاعقة.

كانت عملية الكرامة التي أطلقها حفتر - إلى جانب اصطفاف بوخمادة إلى جانبه - بمثابة حافز لتجنيد مقاتلين غير نظاميين - ولا سيما السلفيين. وتزامنًا مع سيطرة القوات المسلحة العربية الليبية على بنغازي، كان ما يقدر بنحو 1700 مجنّد جديد غير

مدربين قد انضموا إلى قوات الصاعقة، ومن ثم أصبح هؤلاء «المدنيون السابقون» يشكلون الجزء الأكبر من جنود الصاعقة، ومعهم أقلية من الجنود المحترفين النظاميين الذين يعملون كقادة وقادة ميدانيين للقوات. وهكذا، بدّلت عملية الكرامة هيكل الصاعقة تمامًا من خلال إنشاء وحدات كاملة تابعة للصاعقة مزودة بمتطوعين. وبالإضافة إلى «قوات الدعم» - ارتبطت مجموعة مختلطة من «أفراد الاحتياط» العسكريين النظاميين والمدنيين ارتباطًا هشًا بالجيش الوطني الليبي من خلال غرفة العمليات التي نسقت تحركاتهم في ساحة المعركة - وكانت هذه الوحدات المنشأة حديثًا هي القوات البرية الرئيسية التي اعتمد عليها حفتر في عملياته في بنغازي ودرنة.

أفضى العدد الهائل من الأفراد الذين حُشدوا في سياق الاستقطاب الاجتماعي الشديد - ووَصِم خصومهم بالمتطرفين - إلى تقليص القدرة على قيادتهم والسيطرة عليهم. فقد حُشد معظمهم جراء «نزعات محلية»، وعلى الرغم من أنّ بعضهم ينحدر من قبائل شرقية ذات نفوذ، كان النفوذ القبلي داخل الصاعقة ضئيلاً للغاية. وعلى النقيض من ذلك، أثرت الأيديولوجية الدينية للسلفية المدخلية تأثيرًا كبيرًا على بعض وحدات الصاعقة، وخصوصًا الوحدة 55 بقيادة الرائد محمود الورفلي. فقد صوّر الدعاة السلفيون معركة السلفيين ضد «الإرهابيين» على أنّها «جهاد ضد الخوارج»، مما جعلهم بطبيعة الحال يضعون التحالف مع عملية الكرامة بقيادة حفتر في إطار الواجب الديني المقدس.

وعند الجمع بين كل هذه العوامل - تجنيد عدد ضخم من الأفراد كقوات دعم باستخدام شعارات دينية - نجد أنّها تفسر جزئيًا سبب انخراط وحدات القوات المسلحة العربية الليبية، ولا سيما تلك التابعة للصاعقة، في أعمال انتقامية، فضلاً عن عمليات إعدام بإجراءات موجزة والتمثيل بجثث المقاتلين المعارضين. وإذا تناولنا حالة محمود الورفلي - أحد قادة الصاعقة المطلوبين من قبل المحكمة الجنائية الدولية لتصويره نفسه وهو يعدم عشرات الأفراد بإجراءات موجزة - نجدها تكشف عن مشكلة أوسع تتعلق بالقيادة والسيطرة التي تغلغلت في التسلسل الهرمي للصاعقة منذ عام 2014. ورغم بعض الجهود الضئيلة التي بُذلت لتسوية وضع المجندين في الصاعقة بعد عام 2013، كثيرًا ما يجادل قادة الصاعقة بأنّ الأفراد المنضوين إلى جانبهم قد اكتسبوا «وضعًا نظاميًا» (دون تدريب رسمي) بسبب الخبرة القتالية التي حصلوا عليها في بنغازي ودرنة.

واليوم، تنامت جماعة الصاعقة لتصبح هيئة تشرف على عدة كتائب خاضعة لقادة مختلفين، وهذا النظام يؤثر على هيكل الجماعة التي أصبح من الصعب تمييزها فعليًا عما كانت عليه عام 2011، إذ تتمتع الهياكل القيادية المركزية الموازية للكتائب، التي أُنشئت بعد عام 2013، بدرجة من السلطة تنافس سلطة ونيس بوخمادة، وبالتالي يمكن اعتبار الصاعقة مزيجًا من القوات شبه المنظمة وهيكل قيادة لامركزي تحت مظلة القوات المسلحة العربية الليبية بقيادة حفتر؛ وهي تستجيب في العادة لأوامر القيادة المركزية بقدر ما يكون التحالف مُعزِزًا لمصالح القادة، فضلاً عن مصالح الجنود. وبصورةٍ أعم، إنّ قادة الصاعقة متشاركون في تحالفهم مع خليفة حفتر - وهي علاقة يمكن أن تقوض القيادة التي يمارسها ونيس بوخمادة عليهم، نظريًا.

التزاحم على الشرعية والتحالف الرباعي في طرابلس

بحلول منتصف عام 2015، أصبحت معالجة الانقسام المؤسسي في ليبيا من المسائل ذات أولوية بالنسبة للدول الأوروبية والولايات المتحدة. والواقع أنّ الضرورات الأمنية للدول الأجنبية - التي تتمحور حول صد محاولة داعش لتوسيع رقعة وجودها في سرت وخارجها، ومعالجة تدفقات الهجرة عبر شواطئ الليبية - حفّزت بروكسل وواشنطن لدعم عملية سياسية تحدد السلطات الليبية الموحدة التي يمكن أن تتعاون معها لمعالجة هذه القضايا. وفي عام 2015، أفضى الحوار السياسي الذي توسطت فيه الأمم المتحدة بين السلطات في شرق ليبيا وغربها إلى عقد اتفاق الصخيرات بالمغرب في كانون الأول/ديسمبر، مسفرًا عن تشكيل حكومة الوفاق الوطني. ولتجنب الانتكاس والعودة إلى حالة انعدام الأمن، تضمن الاتفاق أيضًا بنودًا بشأن الترتيبات الأمنية[55]. ومع ذلك، استغلت بعض الجماعات المسلحة هذه البنود، سعيًا إلى الاستفادة من الشرعية الدولية للكيان المشكّل حديثًا. ومن الناحية العملية، استخدمت الجماعات المسلحة التي تشكلت - وتطورت - في طرابلس بعد عام 2011 النفوذ الدولي للكيان الجديد لإزاحة الجماعات المسلحة الأخرى (ولا سيما التي من مصراتة) من طرابلس، كما سعت بشكل انتهازي إلى الانتساب إلى وزارة متحالفة مع حكومة الوفاق الوطني، ومن ثم حماية نفسها من النقد من خلال الخضوع لسلطة الحكومة الجديدة المعترف بها دوليًا. وفيما بعد تشكّل تحالفٌ عُرف باسم «كارتل طرابلس»[56] يتألف من كتيبة ثوار طرابلس، وقوة الردع الخاصة، والإدارة العامة للأمن المركزي في أبوسليم، وكتيبة النواصي؛ وعمد هذا التحالف الرباعي إلى تقسيم طرابلس فيما بينهم، وتطوير مخططات غير مشروعة لإدرار الدخل والنفاذ إلى مؤسسات الدولة، فيما كان طمعهم يزداد أكثر فأكثر.

وبعد اتفاق الصخيرات، تعرضت السلطات الليبية أيضًا لضغوط لاتخاذ ما يلزم من إجراءات للحد من الهجرة بسبب أولويات الاتحاد الأوروبي، الذي كان يسعى إلى تعزيز سياساته المتعلقة بالاستعانة بجهات خارجية لمراقبة الحدود[57]. وكان لهذا الزخم تأثير على المستوى المجتمعي، مما حدا بالجماعات المسلحة إلى تغيير نشاطها للعمل كوكلاء لمكافحة التهريب، مع إشراك وكالات إنفاذ القانون التابعة للدولة، مثل حرس الحدود وخفر السواحل. وأسهمت هذه العملية في تهجين المشهد الأمني الليبي - على حساب قدرات حرس الحدود وخفر السواحل على إنفاذ القانون. علاوة على ذلك، استفادت جهات فاعلة مسلحة أخرى من أولويات السياسة الغربية في مجال «مكافحة الإرهاب»، أو بمعنى آخر قدمت نفسها كموفري أمن[58] مع التركيز الشديد على كبح الجريمة واتخاذ إجراءات صارمة ضد الخلايا الإرهابية النائمة.

---

55 كانوا غامضين عمدًا لتجنب استعداء الجماعات المسلحة والمناصرين الذين كان من المحتمل أن يفسدوا الاتفاق.

56 و. لاتشر و ع. الإدريسي، 8102. عاصمة الميليشيات: سيطرة التشكيلات المسلحة في طرابلس على الدولة الليبية، ورقة إحاطة. جنيف: مسح الأسلحة الصغيرة.

57 M egireseG, T. 9102. 'Opening Pandora's Box: The Effects of Externalizing Border Control to Libya'. Migration Policy Centre.

58 كانت هذه الاستراتيجية مستخدمة من قبل الجهات الفاعلة المسلحة في جميع أنحاء البلاد، وأبرزها قوة الردع الخاصة في طرابلس والإدارة العامة للأمن المركزي في أبوسليم، والبنيان المرصوص في مصراتة، وكتيبة أنس الدباشي في صبراتة، والقوات المسلحة العربية الليبية بقيادة حفتر. وسعيًا إلى تحقيق أولويات سياسية ضيقة الأفق وقصيرة المدى في مجالات مكافحة الإرهاب ومكافحة الهجرة، أسهمت الجهات الأجنبية في ترسيخ التهجين على الصعيد المحلي مع تقويض السلطات الوطنية التي كانت تدعمها شكليًا.

خلال السنوات التي تلت ذلك، أقام السياسيون ورجال الأعمال المرتبطون بحكومة الوفاق الوطني تحالفات قائمة على المصالح مع الجماعات المسلحة في طرابلس، أو كانت تحت رعايتهم بحكم الأمر الواقع. ومن الناحية العملية، أدى ذلك إلى خفض وتيرة العنف إذ عزز الكارتل سيطرته على وسط مدينة طرابلس. وكان المقابل لهذا التحسن في الوضع الأمني هو هيمنة كارتل طرابلس على آليات إدرار الدخل المستمدة من الدولة بالتواطؤ مع النخبة السياسية. وقد تنوعت مخططاتهم لإدرار الدخل من مشروعة إلى غير مشروعة، إذ شملت عدة مصادر، منها الضرائب المحلية وعقود توفير الأمن المبرمة مع مؤسسات مختلفة وخطابات الاعتماد الاحتيالية من خلال مصرف ليبيا المركزي والرواتب[59]. وبمرور السنين، شرعت هذه الجماعات المسلحة أيضًا في النفاذ إلى المؤسسات التي كانت توفر لها الأمن، مما أدى إلى جذب المزيد من العداء ممن هم خارجها، حتى إنّ الجماعات المسلحة التي كانت بينها عداوات سابقة مثل تلك الموجودة في الزنتان ومصراتة، فضلاً عن مناصريها، اتّحدت في رفضها لأفعال الكارتل. أما استغلال الكارتل المستمر بدون رادع فقد أدى إلى ظهور ديناميكية أخرى في الصراع، ألا وهي التذمر من مركزية النظام الاقتصادي الليبي.

أما من الناحية الاجتماعية، فقد حاولت الجماعات المسلحة في طرابلس أيضًا تحسين علاقتها مع المجتمعات المحلية، واهتمت بعض هذه الجماعات بتجنيد أفراد من أحياء معينة تتمتع فيها بمستوى أقوى من الشرعية الاجتماعية، بينما سعت فصائل مسلحة معينة إلى «إضفاء الطابع الاحترافي» على نفسها وعلى جنودها من خلال دمج عناصر النظام القديم في قيادتها[60]. وتحقيقًا لهذا الغرض، بدأت الفصائل المسلحة أيضًا في الإعلان عن أنشطتها - مثل مصادرة البضائع غير القانونية والمداهمات والاعتقالات وما إلى ذلك - بشكل متزايد عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وكان ذلك كما يبدو لتعميم موقفها «المناهض للجريمة» بهدف تقديم نفسها كجهات موفرة للأمن للمجتمعات المحلية، وللسلطات المحلية والدولية على نطاق أوسع[61].

59 .stseretnI cimonocE dna scimanyD ytinummoC - 4102 ecniS spuorG demrA naybiL fo tnempoleveD ehT (0202) .la te notaE

60 ع. بادي. (9102)؛ مقابلة هاتفية مع وزارة الداخلية في طرابلس (كانون الأول/ديسمبر 9102)

61 المرجع نفسه.

قوة الردع الخاصة: استغلال مكافحة الإجرام

نظرت العديد من جماعات غرب ليبيا إلى قوة الردع الخاصة باعتبارها الأبرع في استخدام جهود العلاقات العامة هذه، وأنّها استفادت أيضًا من خبرات مسؤولي الأمن والاستخبارات في عهد القذافي الذين أدرجتهم ضمن تسلسلها الهرمي لتحسين الكفاءة وبالتالي الإسهام في أدائها الفائق.

تأسست قوة الردع الخاصة عام 2013 على يد عبد الرؤوف كارة، أحد أعضاء المجلس العسكري في طرابلس (الذي تأسس أثناء تحرير طرابلس في آب/أغسطس 2011)، وهو كيان يقوده عبد الحكيم بلحاج. وكان كارة - إلى جانب العديد من الأشخاص الآخرين - جزءًا من كتيبة شهداء سوق الجمعة، وهي جماعة مسلحة يتألف قوامها في الأساس من سكان حي سوق الجمعة في طرابلس (وهي منطقة تشتهر بمعارضتها للقذافي).

تشكلت قوة الردع الخاصة نتيجة انشقاق حدث داخل كتيبة شهداء سوق الجمعة بسبب خلاف على القيادة. وكان كارة والقائد الحالي لكتيبة النواصي قائدين لمجموعات داخل كتيبة شهداء سوق الجمعة وهي الجماعة المسلحة الرئيسية لسوق الجمعة. قاد كارة مجموعة من الرجال تحت لواء «سرايا الإسناد 2» (كجزء من كتيبة شهداء سوق الجمعة)، واضعًا أنظاره على معيتيقة، حيث أقام مقره في المنطقة، وبالتالي أسس ما يُعرف اليوم باسم قوة الردع الخاصة. ومن المعتقد على نطاق واسع أنّ العلاقة الإيجابية (أو المتأرجحة) بين كتيبة النواصي وقوة الردع الخاصة، وغياب الصراع بين القوتين في السنوات اللاحقة، ترجع في المقام الأول إلى حقيقة أنّ القوتين تضمان مقاتلين ينحدرون من حي سوق الجمعة في طرابلس.

بدأت قوة الردع الخاصة وقت تأسيسها بحوالي 50 فردًا منشقًا عن كتيبة شهداء سوق الجمعة. وخلال الفترة الممتدة من عام 2013 إلى عام 2020، زاد قوامها لتشمل ما بين 700 و900 فردًا، موزعين بين وحدات الشرطة والمقاتلين. ويُقدر عدد الموظفين الإداريين (الذين يؤدون الأعمال الإدارية وغيرهم من الملحقين بوحدات التحقيق) بـ40 موظفًا. والجماعة تابعة لوزارة الداخلية، ولا تزال تعمل تحت إدارتها.

قوة الردع الخاصة هي قوة ذات نزعة محلية تعتمد على الشرعية الاجتماعية المستمدة من الجذور الاجتماعية لأفرادها في إطار مناطق عملياتها ومقرها الرئيسي؛ بيد أنّ هذه الجماعة المسلحة تعمل على أساس أيديولوجية قائدها بدلاً من السعي إلى تحقيق «مصالح سوق الجمعة». وفي حقيقة الأمر، لا يعتمد التجنيد داخل قوة الردع الخاصة على عوامل اجتماعية أو محلية فحسب؛ بل تمكنت القوة في السنوات السابقة من ضم عدد من المقاتلين السلفيين مع سكان سوق الجمعة ومقاتلين من مناطق أخرى بطرابلس إلى صفوفها.

علاوة على «النزعة المحلية» والعوامل المجتمعية، تُعد أيديولوجية السلفية المدخلية من العوامل التي تؤثر على عملية صنع القرار في قوة الردع الخاصة ومدى تعاونها مع الجهات الفاعلة الأخرى، إذ تتبع القيادة داخل قوة الردع الخاصة منهج

«الشورى» (أي اتخاذ القرار الجماعي) بين ذوي النفوذ داخل القوة - وهي علامة واضحة على التأثير الكبير للتيار السلفي. كما ترتبط قوة الردع الخاصة بشبكة واسعة ومتعددة الأوجه من الدعاة السلفيين في ليبيا، وهذا من الأسباب التي جعلتها تتقاسم الشعور بالنفور من جماعة الإخوان المسلمين وتعمل على الحد من نفوذ الجماعات المسلحة التي يُنظر إليها على أنّها مرتبطة بالإسلاميين في طرابلس بعد عام 2014. وبفضل الأيديولوجية أيضًا استطاعت الجماعة تجاوز الانقسامات الوطنية إذ تعاونت مع كتائب سلفية أخرى منها كتائب في الكفرة وصبراتة وسرت، رغم أنّ معظم هذه المناطق كانت تحت السيطرة الشكلية للسلطات الشرقية التي لم تكن متحالفة مع قوة الردع الخاصة.

وبفضل قيادة كارة، إلى جانب الأيديولوجية السلفية المدخلية داخل الجماعة وتجنيدها لمسؤولين سابقين في نظام عهد القذافي، أصبحت قوة الردع الخاصة واحدة من أكثر الفصائل تنظيمًا في طرابلس. فقد صاغت قوة الردع الخاصة هيكلها الداخلي نحو تحسين القيادة والسيطرة، وتبنّت استراتيجية قسمت قواتها إلى جماعات مسلحة أصغر يشرف عليها قائد ومساعد قائد لتولي قيادة هذه الوحدات الفرعية. وأسهمت هذه المقاربة في تعزيز التنسيق والتنظيم بشكل كبير داخل قوة الردع الخاصة، لا سيما وأنّ لكل «جماعة مسلحة أصغر» «تخصص» محدد؛ فبعضها متخصص في الغارات، والبعض الآخر يعمل كقوة دعم في حالات القتال أو الاشتباك، كما طورت بعض الوحدات الفرعية القدرة على التعامل مع المتفجرات والعبوات الناسفة اليدوية الصنع، بينما تخصص البعض الآخر في مهام الاستطلاع. وكانت وحدات إسعاف غير متفرغة مخصصة بالكامل لخدمة قوة الردع الخاصة.

إنّ التطورات التي شهدتها قوة الردع الخاصة منذ عام 2013 تبرز التأثير الذي يمكن أن تنطوي عليه الأيديولوجيا والجذور الاجتماعية والقيادة والتطورات الخارجية على التماسك الاجتماعي للجماعة المسلحة ودورها المحتمل كجهة موفرة للأمن. كما أنّها تثير أسئلة مهمة تتعلق بالسياسات حول مشاركة الجهات الفاعلة الدولية مع جماعة مسلحة تتأثر أنشطتها - جزئيًا على الأقل - بالخطب والفتاوى الدينية.

القوات المسلحة العربية الليبية تؤكد سيطرتها على شرق ليبيا

في تلك الأثناء، استفاد حفتر، في برقة، من سيطرة القوات المسلحة العربية الليبية على شرق ليبيا والهلال النفطي[62] لتطوير آليات لإدرار الدخل مستمدة من الدولة. وفيما يبدو محاكاةً لمقاربة الجيش المصري في هيمنته على الاقتصاد، أنشأ حفتر هيئة الاستثمار العسكري والأشغال العامة التابعة للقوات المسلحة العربية الليبية - وهي كيان يديره أفراد مقربون من القيادة المركزية للقوات المسلحة العربية الليبية. وكانت هذه المؤسسة تُستخدم كوسيلة للسيطرة على القطاعين الخاص والعام في شرق ليبيا. كما أشرف مصرف ليبيا المركزي في البيضاء على بيع ما يربو على 30 مليار دينار من السندات خارج النطاق الرسمي للنظام المالي في طرابلس، وقد اشتراها الكيان الموازي في البيضاء واستُخدمت لاحقًا لتمويل القوات المسلحة العربية الليبية. علاوة على ذلك، تلقى المصرف المركزي الموازي الذي يتخذ من البيضاء مقرًا له، مبلغًا لم يُكشف عنه من الأوراق النقدية «المزيفة» المطبوعة في روسيا، التي وُزعت في شرق ليبيا وجنوبها، مما زاد من تعقيد آفاق توحيد مصرف ليبيا المركزي الذي انقسم في أعقاب حرب 2014[63].

وكان تنوع مصادر التمويل لدى القوات المسلحة العربية الليبية متزامنًا مع محاولة حفتر لتحقيق السيطرة المركزية على الكيان الجامع للجماعات المسلحة والأفراد المنضوين تحت قيادتها. فقد صدرت سلسلة من المراسيم والقرارات، بعضها عُمم بشكل غير رسمي، في محاولة لـ «منع انقلاب» القوات المسلحة العربية الليبية وضمان ألا تسيطر عليها أي فئة اجتماعية معينة أو اتجاه أيديولوجي معين أو قبيلة معينة وتمثل تهديدًا لقيادة حفتر. وحتى الحركة الفدرالية الشرقية[64] أخضعتها القيادة المركزية للقوات المسلحة العربية الليبية وقمعتها، إذ أُجبر العديد من الجهات الفاعلة الفيدرالية على الانصياع لطموحات حفتر القومية، وذلك بسبب الدعم الأجنبي المكثف الذي استفاد منه، فضلاً عن توقع هذه الجهات أنّ دعمها له في مرحلة مبكرة قد يجعلها تجني ثمار هذا الدعم إذا نجح في بسط سيطرته الكاملة على ليبيا.

وبشكل عام، كانت الاستراتيجية القائمة على مبدأ فرّق تسُد التي اتبعها حفتر داخل القوات المسلحة العربية الليبية تذكرنا بالسياسة التي استخدمها القذافي للسيطرة على المشهد الليبي المتفتت. وكما كان الحال مع القذافي، كان الأثر الجانبي لمثل هذه المقاربة هو أنّ القوات المسلحة العربية الليبية أصبحت كيانًا لن ينعم بالتماسك إلا إذا بقي حفتر على رأسه. وعمد حفتر أيضًا إلى استخدام استراتيجية «منع الانقلاب» بينما كانت القوات المسلحة العربية الليبية تبسط سيطرتها تدريجيًا على شرق ليبيا - حيث شنت حصارًا مدة عامين على درنة قبل الاستيلاء على المدينة بعد عام من الحملات العسكرية المتواصلة. وكان للحرب

62 وسّع حفتر نطاق تواجده في منطقة الهلال النفطي واحتفظ بالسيطرة عليها بفضل الدعم العسكري الأجنبي في شكل غطاء جوي عبر طائرات بدون طيار وطائرات ذات أجنحة ثابتة من الإمارات. انظر: D ,ednalaleD .A ,7102. `woH ria itarimE denrut rewop s'ratfaH naybiL lio .eyE tsaE elddiM .'yrotciv ot retsasid strop

63 ..la te notaE ,0202 ,Tnempoleved ehT fo naybiL demrA spuorG ecniS 4102 - ytinummoC dna scimanyD ytinummoC .stseretnI cimonocE

64 عادت الحركة الفدرالية في شرق ليبيا إلى الحياة بعد ثورة 1102. وقد تباينت تطلعات الفيدراليين الليبيين، إذ دعا البعض إلى التمتع بمزيد من الحكم الذاتي الإقليمي لشرق ليبيا - على سبيل المثال، برقة - بينما دعا آخرون إلى الانفصال الكامل. وفي عام 4102، رأى الفيدراليون في صعود حفتر - إلى جانب الدعم الدولي الذي استفاد منه - فرصة لخدمة قضيتهم، مما دفعهم إلى التحالف معه.

في درنة جذور وأصداء اجتماعية عميقة[65]، إذ حُشدت عدة قبائل وجماعات تحت قيادة حفتر باتجاه المدينة، التي كانت تعتبرها شخصيات مؤيدة لحفتر في ذلك الوقت آخر معاقل الإسلاميين في شرق ليبيا. وتضمنت الوحدات المحتشدة كتيبة الصاعقة، مع غلبة كتيبة طارق بن زياد السلفية المدخلية، وجماعة أولياء الدم التي تقودها العواقير - وهي جماعة من قوات الدعم صوّرت عملية حشدها على أنّها انتقام لمقتل أقاربهم على يد «الإرهابيين». وقد استهدفت هذه الجماعات قبائل وعائلات مناهضة للجيش الوطني الليبي من درنة اتهموها بإيواء المتطرفين. وكان العدو الرئيسي للقوات المسلحة العربية الليبية في درنة هو مجلس شورى مجاهدي درنة، وهو جماعة إسلامية تبنّت رؤية إسلامية متشددة للدولة الليبية، وأبدت صِلاتها الأيديولوجية بتنظيم القاعدة. وكان مجلس شورى مجاهدي درنة متواجدًا مع داعش في درنة ثم قاتله لاحقًا قبل حصار حفتر. وأدت حرب درنة إلى تمزيق النسيج الاجتماعي في شرق ليبيا، حيث نزحت عشرات العائلات من درنة، بينما زُج مئات الأشخاص في السجون.

وبصورةٍ عامة، فإنّ المركزية التي تتسم بها قيادة القوات المسلحة العربية الليبية - التي تتمحور أساسًا حول شخصية حفتر - تعني ضمنيًا أنّ القرب منه ومن قبيلة الفرجان التي ينتسب إليها يسمح للجماعات بالتصرف مع ضمان الإفلات من العقاب، فضلاً عن الاستفادة من تدفقات الإيرادات المتنوعة للقوات المسلحة العربية الليبية، في حين أنّ الجماعات المحلية التي استمالتها القيادة المركزية للقوات المسلحة العربية الليبية أو أكرهتها أو جندتها لا تشارك بالضرورة طموحات القيادة لتأكيد السيطرة على المنطقة بأكملها، خصوصًا الجماعات ذات النزعة المحلية التي تفضل تعزيز الأمن في مناطق أو أحياء معيّنة. ويعطينا هذا التناقض بين قيادة القوات المسلحة العربية الليبية والجماعات المحلية التي انضوت تحت لوائها تفسيرًا لسبب ظهور مجموعة مختلفة من الجهات الفاعلة والوحدات التي تنتشر نيابة عن القوات المسلحة العربية الليبية في كل حربٍ تخوضها، مستندةً في كثير من الأحيان إلى مصلحتها الذاتية المتوخاة. فعلى سبيل المثال، كثيرًا ما كان العواقير يشاركون في الحشد للقتال في صراعات الشرق الليبي - لا سيما بنغازي ودرنة[66] - إلا أنّ مشاركتهم في الحشد نحو جنوب ليبيا وغربها فكانت محدودة، وهي ديناميكية تُظهر أنّ مصلحتهم الذاتية المتوخاة لا تتوافق دائمًا مع مصلحة حفتر.

التأثير غير المباشر للتنافس الشمالي على الانتماءات المجتمعية في فزان

كما هو الحال في شمال البلاد، تشكلت الجماعات المسلحة في فزان بعد عام 2011 على أسس مجتمعية أو عرقية أو قبلية أو حتى عائلية، وفي كثير من الأحيان كانت تعتمد على مفاهيم الشرعية الاجتماعية لإضفاء الشرعية على أفعالها، وتجنيد المقاتلين، فضلاً عن تصوير نفسها على أنّها تدافع عن مناصريها. وبالنسبة لبعض الجماعات، لعبت الأيديولوجيا (المتمركزة حول الخطاب الديني) دورًا كبيرًا أيضًا في تحفيز المقاتلين وتجنيدهم؛ بيد أنّ التوترات في الجنوب - المنتشرة - كانت تستفحل

65 أ. سالم، 8102. الحرب في درنة، ما الذي يحدث اليوم وما الذي سيحدث غدا؟، موجز السياسة العامة، مسارات الشرق الأوسط.

66 و. لاتشر، 9102. من يقاتل من في طرابلس؟ كيف تغير حرب عام 9102 الأهلية ملامح المشهد العسكري في ليبيا؟ ورقة إحاطة. جنيف: مسح الأسلحة الصغيرة.

في كثير من الأحيان وتتحول إلى بؤر ساخنة بسبب الصراع على السلطة بين الفصائل الشمالية المنقسمة. وترددت أصداء هذه الصراعات عبر فزان عدة مرات بعد عام 2011، مما أفضى إلى حدوث انقسامات اجتماعية. ولم تكن بنغازي وطرابلس المسرحين الوحيدين للحرب الأهلية الليبية الثانية عام 2014؛ فقد امتدت مراكز القوى الشمالية التي تتنافس على النفوذ - ولا سيما بين حلفاء الزنتان من حفتر وخصومه من مصراتة - إلى الجنوب في العام التالي.

وفي الواقع، حافظت الزنتان بعد عام 2011 على حضورها في فزان بفضل تحالفها مع فصائل الطوارق التابعة لحرس المنشآت النفطية. على أنّ حرس المنشآت النفطية - وهو هيكل أمني من عهد القذافي مكلف بحفظ أمن الحقول والمنشآت النفطية - شهد أيضًا حالةً من «التهجين» بعد عام 2011 إذ انضم إليه العديد من الثوار الذين نصبوا أنفسهم بأنفسهم وانتسبوا إليه للحصول على راتب. كما كان لوجود مقري الفرعين الجنوبي والغربي لحرس المنشآت النفطية في الزنتان أثرٌ في تمكين الفصائل التي تحالفت لاحقًا مع حفتر من بناء روابط مع الحرس. وفي أوائل عام 2014، اندلع صراع بين المجتمعات المحلية في سبها بين قبيلة أولاد سليمان العربية والتبو - وهي جماعة عرقية تسكن تشاد وليبيا والسودان. وأدت بؤرة التوتر هذه إلى تصعيدٍ تأثر بالمشهد السياسي الأوسع آنذاك، بدلاً من أن يتأثر بالتوترات بين المجتمعات المحلية بين هذه الفصائل.

وعلى خلفية التوترات العرقية هذه، ظهرت قبيلتا المقارحة والقذاذفة - وهما من القبائل التي تُعتبر في الأصل متحالفة مع نظام القذافي - على الساحة وسيطرتا على قاعدة جوية رئيسية في سبها. وكان هذا في الأساس من أعراض الحنين إلى عهد القذافي بين القبائل الهامشية، مما سمح للعديد من مسؤولي الأمن في عهد القذافي بإعادة فرض أنفسهم كشخصيات عسكرية «رسمية» لقيادة الجماعات المسلحة المحلية. ونتيجة للقلق من هذا التطور، كلّف المؤتمر الوطني العام «القوة الثالثة» التابعة لقيادة مصراتة بالانتشار في سبها للعمل كقوة حفظ سلام وللتحكيم بين الجماعات المختلفة، مع ضمان عدم عودة الموالين للنظام إلى الواجهة. غير أنّ وصول القوة الثالثة مصراتة قد أدى إلى تمهيد الطريق نحو جلب التوترات الشمالية إلى فزان. والواقع أنّ فصائل مصراتة استخدمت «قوة حفظ السلام» كوسيلة لتقويض نفوذ فصائل الزنتان وحلفائها. وقد أفضى هذا التنافس على النفوذ إلى عدة نتائج من بينها استفحال التوترات وإثارة الصراع بين التبو والطوارق - وهي أقلية عرقية أخرى في الجنوب الليبي - في أوباري في عام 2015.

واعتبارًا من عام 2016 فصاعدًا، بدأ حفتر - الذي كان قد عزز سيطرته على الهلال النفطي في ذلك الوقت، كما منحه مجلس النواب المنتخب لاحقًا رتبة المشير - في بناء تحالفات في فزان، لا سيما من خلال التواصل مع الموالين لعهد القذافي والشخصيات العسكرية من عهد النظام. وفي وقتٍ لاحق، صعّدت المقارحة وبعض القذاذفة المتحالفين مع القوات المسلحة العربية الليبية، جهودهم ضد القوة الثالثة مصراتة التي كانت قد حصلت آنذاك على تأييد من حكومة الوفاق الوطني. وفي أوائل عام 2017، أفضت جهود القوات المسلحة العربية الليبية في بناء التحالفات إلى إطلاق عملية لطرد القوة الثالثة مصراتة من الجنوب. وفي أيار/

مايو 2017، ردّت القوة الثالثة مصراتة بشن هجوم على قاعدة براك الشاطئ الجوية، حيث قتلوا أكثر من 100 من مقاتلي ومجندي القوات المسلحة العربية الليبية بطريقة وحشية - مع ظهور دلائل على تعرضهم للإعدام بإجراءات موجزة[67]. وقد أسفر هذا الحدث عن إقالة وزير الدفاع في حكومة الوفاق الوطني، المهدي البرغثي، وإلغاء تأييد حكومة الوفاق الوطني للقوة الثالثة التي انسحبت لاحقًا من فزان، تاركةً فراغًا أمنيًا حدا بسلطات وشخصيات الجنوب إلى البحث عن أموال ورعاية من كل من حكومة الوفاق الوطني والقوات المسلحة العربية الليبية بقيادة حفتر.

أدى الفراغ الناتج عن ذلك في فزان، إلى جانب عجز حكومة الوفاق الوطني عن الوصول إلى المجتمعات المحلية هناك والتواصل معها، إلى تمهيد الطريق أمام حفتر لإطلاق عملية عسكرية للاستيلاء على المنطقة في كانون الثاني/يناير 2019. فقد انتشرت عدة جماعات مسلحة من شرق ليبيا في المنطقة، وهو تطورٌ دفع عدة فصائل في الجنوب للتحالف مع حفتر، مستغلةً موجة الدعم الدولي التي استفاد منها، فضلاً عن تصوراتها بشأن قوته وعدم انهزامه[68]. وخلال عامين من التواصل قبل إطلاق العملية، ركزت القيادة العامة لحفتر على إنشاء غرف عمليات مشتركة ومناطق عسكرية في الجنوب، تخضع في أغلب الأحيان لقيادة شخصيات عسكرية تابعة للنظام السابق كانت قد تحالفت تدريجيًا مع حفتر بعد عام 2016. كما أنشأت القيادة المركزية للقوات المسلحة العربية الليبية هياكل جديدة لمحاولة إضعاف الانتماءات المجتمعية للجماعات المسلحة الجنوبية[69].

أعادت جهود القوات المسلحة العربية الليبية رسم معالم الجماعات المسلحة في الجنوب - على الأقل شكليًا - وأسهمت في إنشاء سلسلة قيادة مركزية أكثر فاعلية وتنازلية من القمة إلى القاعدة. وتحقيقًا لهذا الغرض، تعرضت بعض الجماعات إما للحل أو الدمج، في حين أُجريت تعديلات على المناصب العسكرية العليا لتعزيز ولاء فصائل معينة وضمانه. غير أنّ استدامة هذه التغييرات كانت تعتمد على قدرة حفتر على الحفاظ على المحسوبيات والولاءات التي تقوم على التعهد بالاستيلاء على طرابلس. كما كانت التغييرات التي أحدثتها القوات المسلحة العربية الليبية في الجنوب مبنية على صفقات وتحالفات مع جهات قبلية ومسلحة لها أجنداتها الخاصة وقادرة على تعطيل أو عكس هذه التغييرات إذا لم تتلق المكافآت المتوقعة. وفي مزيد من التفصيل، لم يؤثر توسع القوات المسلحة العربية الليبية في الجنوب - الذي استُخدم بشكل عام كنقطة انطلاق للهجوم على طرابلس الذي شنه حفتر بعد ثلاثة أشهر[70] - تأثيرًا كبيرًا على الترتيبات الأمنية المحلية.

67 هيومن رايتس ووتش، 7102. «ليبيا: إعدامات جماعية مزعومة في قاعدة عسكرية».

68 idaB ,E .,9102 .`ngiapmac nazzeF eht fo snoissucreper eht dna ygetarts nrehtuos s'retfiH lareneG` .etutitsnI tsaE elddiM.

69 ف. ويري، 7102. فقدان الأمن وتحديات الحكم في جنوب ليبيا. العاصمة واشنطن: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي.

70 idaB ,E .,9102 .`ytilibats nairatirohtua fo evitarran eslaf eht dna retfiH s'aybiL` .etutitsnI tsaE elddiM.

الكتيبة 116: تحوُّل جماعة مسلحة من جنوب ليبيا

تأسست الكتيبة 116 في سبها عام 2017 على يد مسعود جدي، وهو أحد ضباط عهد القذافي من قبيلة أولاد سليمان. والكتيبة عبارة عن فرع من كتيبتين أخريين شكّلهما جدي سابقًا: كتيبة الفاروق وقوة الردع الخاصة في سبها. شارك جدي في تأسيس كتيبة الفاروق - وهي جماعة مسلحة - في الأشهر التي أعقبت سقوط نظام القذافي. واشتهرت كتيبة الفاروق بعمليات الاعتقال المنفذة خارج نطاق القضاء - التي تمت في أغلب الأحيان لأسباب قبلية - وكثيرًا ما اتُهم أفرادها بتعذيب المحتجزين. ونتيجة لهذا السلوك، فقدت الكتيبة شرعيتها الاجتماعية خلال العام الذي أعقب الثورة، ومن ثم تفككت، مما يوضح لنا مدى قدرة الأعراف الاجتماعية على تقييد سلوك الجماعات المسلحة في فزان.

ورغم ذلك، عمد جدي إلى تجنيد العديد من أعضاء كتيبة الفاروق المنحلة آنذاك للانضمام إلى «قوة الردع الخاصة» التي أسسها حديثًا. وقد نجحت قوة الردع الخاصة في سبها التي تشكلت عام 2013 بالتنسيق مع عبد الرؤوف كارة من طرابلس - قائد جماعة مماثلة في طرابلس - في السيطرة على الشرطة داخل سبها، ما مكّنها من الانتساب لوزارة الداخلية في طرابلس. واستخدامًا لاستراتيجية تذكّرنا باستراتيجية نظيرتها في طرابلس، قدمت الجماعة نفسها باعتبارها قوة لمكافحة الجريمة ومكافحة الإرهاب بصورة أساسية، حيث نفذت دوريات أمنية وعمليات مصادرة في سبها وضواحيها. وكان جُلّ مقاتليها مجندين من قبيلة أولاد سليمان، التي هيمنت على المشهدين السياسي والأمني، متفاخرة بدورها خلال الثورة واصطفافها ضد القذافي حسب الرواية التي روجتها. ومن ثم صورت قوة الردع الخاصة نفسها أيضًا على أنّها قوة من شأنها أن تحول دون عودة الموالين للقذافي، وهو ما يفسر جزئيًا سبب العداء المشترك بين القذافة والمقارحة (وكلاهما من القبائل المتحالفة مع النظام) تجاه قوة الردع الخاصة.

ومع ذلك، وكما هو الحال بالنسبة لقوة الردع الخاصة في طرابلس، استخدم جدي الأيديولوجيا السلفية المدخلية من خلال الشبكات والخطب الدينية لأغراض التجنيد في عام 2013، مما سمح للكتيبة في البداية بتجاوز الانقسامات المجتمعية لتكون واحدة من الجماعات المسلحة الجنوبية القليلة للغاية التي تتسم بـ«التعددية» - حتى أنّها جنّدت قبائل التبو السلفيين في صفوفها. ولكن بحلول عام 2015، وعلى خلفية التوترات الاجتماعية المتزايدة بين كافة الانتماءات المجتمعية، أصبحت قوة الردع الخاصة في سبها بشكل رئيسي عبارة عن قوةً ذات ميول سلفية تتألف حصرًا من أفراد قبيلة أولاد سليمان. وحتى أوائل عام 2017، حافظ جدي على تحالفه مع القوة الثالثة مصراتة بعد نشرها في الجنوب. وكانت القوة الثالثة قد انحازت إلى قبيلة أولاد سليمان - ومن ثم، انحازت إلى قوة الردع الخاصة في سبها بقيادة جدي - بسبب خلفيتها الثورية؛ غير أنّ جدي انشق إلى جانب حفتر في عام 2017، متحالفًا مع محمد بن نايل، وهو شخصية من عهد القذافي وآمر اللواء 12 التابع للقوات المسلحة العربية الليبية في وادي الشاطئ، ثم تغير اسم قوة الردع الخاصة في سبها إلى الكتيبة 116، وهي القوة التي كان لها دور فعال في قتال حفتر ضد القوة

الثالثة مصراتة عام 2017. وبفضل هذا التحالف، أصبح الطريق أمام حفتر مفتوحًا للسيطرة على الجنوب في مرحلة لاحقة.

استند تشكيل الكتيبة 116، فضلاً عن حشد قواتها، إلى قيادة جدي الشخصية وخلفيته القبلية، وكذلك أيديولوجيا قوة الردع الخاصة. وفي الواقع، تعرض جدي لانتقادات بسبب انتمائه إلى النظام السابق وانتهازيته وانشقاقه المبكر إلى جانب القوات المسلحة العربية الليبية في عام 2017. وخلال الفترة الممتدة من عام 2017 إلى عام 2019، حشدت الكتيبة 116 قواتها على أسس قبلية (لحماية المصالح المتصوَّرة لأولاد سليمان) وعملت كفرع تابع للقوات المسلحة العربية الليبية في سبها. وعندما أطلقت القوات المسلحة العربية الليبية عملية عسكرية للسيطرة على فزان في كانون الثاني/يناير 2019، كان جدي وكتيبته من الجماعات الأساسية التي استفادت من تحالفها المبكر مع حفتر قبل عامين. وفي حين ناضلت بعض الجماعات المسلحة في سبها لإعادة تصنيف نفسها في مرحلةٍ متأخرة على أنّها حليف موثوق للقوات المسلحة العربية الليبية بقيادة حفتر، رأت جماعات أخرى أنّ نفوذها يتضاءل مع التغير الحاصل في قيادتها أو تسلسل قيادتها من خلال اندماجها في القوات المسلحة العربية الليبية، وهكذا زاد نفوذ الكتيبة 116 في سبها على حساب هذه الجماعات، مستفيدةً من مجموعة جديدة من المجندين بسبب تفكك بعض الفصائل التي لم تتمكن من الحفاظ على تماسكها مع اجتياح القوات المسلحة العربية الليبية لفزان.

الهجوم على طرابلس والحرب الأهلية الثالثة في ليبيا

في 4 نيسان/أبريل 2019، أطلق حفتر عمليته «طوفان الكرامة»، وحشد قواته من وسط ليبيا وشرقها باتجاه طرابلس للإطاحة بحكومة الوفاق الوطني وإجبار المجتمع الدولي على الاعتراف بمكسب آخر من مكاسبه العسكرية. كما حاول حفتر في هجومه الاستفادة من الانقسامات الاجتماعية القائمة في المنطقة الغربية، التي بدت أنّها معرضة للتأثر بشكل خاص. فقد لعبت الجماعات المتذمرة التي سبق تهميشها بعد 2011 (الموالية للقذافي) وقادة الجماعات المسلحة الذين سبق تهميشهم من قبل سلطات طرابلس (عادل دعاب من غريان واللواء التاسع الكانيات في ترهونة) دورًا أساسيًا في التوسط في التحالفات التي سمحت لحفتر باقتحام غريان وترهونة وحشد قواته باتجاه غرب طرابلس[71]. وثمة تحالفات أخرى كانت قد حظيت بالدعم لسنوات قبل بدء الهجوم، كتلك التي توسطت مع الجماعات المسلحة من خلال الشبكات السلفية المدخلية في صبراتة وسرت والزنتان.

كما سعى حفتر إلى الاستفادة من تذمر العديد من الجماعات المسلحة من المدن الغربية الأخرى - بما فيها مصراتة وترهونة والزنتان - التي استاءت من الجماعات المتمركزة في طرابلس التي احتكرت تدريجيًا آليات إدرار الدخل ونفذت إلى المؤسسات. والواقع أنّه في أيلول/سبتمبر 2018، اندلعت اشتباكات بين الجماعات المسلحة المتمركزة في طرابلس من جهة، وكتيبة الصمود من مصراتة وكذلك الكانيات من ترهونة من جهة أخرى. وكان الافتراض السائد أنّ هذه الانقسامات ستقضي على أي رغبة في الاحتشاد ضد حفتر ومد يد العون لهذه الفصائل. كما يُعتقد أنّ العديد من هذه الجماعات نسّقت انشقاقًا محتملاً إلى جانب حفتر في حال نجح في اجتياح طرابلس.

أظهر منطق حفتر، من نواحٍ عديدة، فهمًا بدائيًا لدرجة الاندماج الاجتماعي لجزء كبير من القوات الليبية الغربية التي حشدت ضد القوات المسلحة العربية الليبية وأنماط ذلك الحشد، وبصورة أوسع، إلى أي مدى كان يُنظر إلى هجومه - ونجاحه المحتمل - على أنّه تهديد وجودي لمجتمعاتها المحلية. وكانت غالبية القوات التي حُشدت ضد حفتر عام 2019 تتقاسم نفس الدعامة الاجتماعية للقوات التي حُشدت ضد القذافي عام 2011. كما أنّ المدن التي عانت من «صراعٍ محلي» - فضلاً عن «حربٍ أهلية» عام 2011 كانت قد خرجت من الصراع بقواتٍ شبهٍ متماسكة ولم تتفكك رغم تقلص حجمها بصورةٍ كبيرةٍ في أوقات السلم. ورغم أنّ بعض «الثوار» كانوا قد عادوا إلى حياتهم المدنية، فإنّ الروابط الاجتماعية (سواء روابط الدم أو غيرها من الروابط[72]) التي تربطهم بقادتهم أو زملائهم المقاتلين ظلت خاملة إلى أن أعيد تنشيطها بسبب التهديد الوجودي المتصوَّر الذي مثله الهجوم الخاطف لحفتر بالنسبة لمجتمعاتهم المحلية.

ومن العوامل الأخرى التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار الزمن المنقضي منذ اندلاع الثورة، وتأثير الأطفال والمراهقين داخل هذه المجتمعات المحلية الذين كانوا قد

71 لمزيد من المعلومات حول هجوم طرابلس وتشكيل القوات التي شاركت في القتال، انظر لاتشر (9102).

72 .yevruS smrA llamS :aveneG .spuorG demrA gnivlovE s'aybiL :llaF eht retfA .2102 ,.B ,nniuQcM

تأثروا بالروايات الثورية. فقد كانت المجتمعات المحلية التي خرجت متماسكة من أحداث 2011 بسبب اصطفافها ضد القذافي تتقاسم الأسس الأيديولوجية التي رسمت حدود انخراطها الجماعي في الصراع، وكان الوصم الذي كانت تتعرض له هذه المجتمعات من خصومها المتصوَّرين يؤدي غالبًا إلى تعزيز هذه الحدود الجماعية. وفي كنف هذه المجتمعات، نشأ جيل شاب على فكرة قتالٍ متصوَّرٍ ضد حاكم مستبد متصوَّر[73]، وآخرون كانت صدورهم موغرة بسبب وفاة قريب أو صديق أثناء الثورة[74]. وكان اجتماع هذه الديناميكيات يعني وجود جيل كامل من المجندين داخل هذه المجتمعات المحلية للفصائل المسلحة يمكن الاستفادة منه عندما يثير هجوم حفتر نفس المشاعر التي أثارها قمع القذافي عام 2011. وحقيقة أنّ الحشد حدث على أسس اجتماعية - داخل المجتمعات المحلية - قد حفز أيضًا أنماط تجنيدٍ دفعت هذا الجيل الشاب إلى «ثورة جديدة».

73 ع. بادي. (9102)؛ مقابلة مع عنصر من قوة الدعم انضم كجزء من قوة مكافحة الإرهاب في مصراتة (آب/أغسطس 9102).

74 ع. بادي. (0202)؛ مقابلة هاتفية مع قوة دعم تابعة للكتيبة 103 في مصراتة (آذار/مارس 0202).

قوة مكافحة الإرهاب: دمج الوحدات المندمجة اجتماعيًا

تأسست قوة مكافحة الإرهاب بعد هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية في سرت، حيث كانت الجماعة الإرهابية قد أقامت أول خلافة لها خارج حدود العراق والشام. وفي عام 2016، استهدفت عملية أُطلق عليها اسم «عملية البنيان المرصوص» استعادة سرت من مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية الذين كانوا قد بدأوا في توسيع نفوذهم غرب ليبيا. وبعد نجاح العملية المدعومة من الولايات المتحدة وبريطانيا، شُكلت قوة مكافحة الإرهاب رسميًا، بموجب قرار صادر عن حكومة الوفاق الوطني، كجهة فاعلة مسلحة تابعة للدولة في نهاية عام 2016 (بعد تحرير سرت)، ومُنحت تكليفًا واسعًا لـ«مكافحة الإرهاب» طبقًا لمرسوم رسمي صدر عن السراج. وجدير بالذكر أن قوة مكافحة الإرهاب تشكلت على خلفية تهديد وجودي متصور - ألا وهو توسع تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) نحو المنطقة الغربية، ولا سيما مصراتة. ومن ثم، فإنّ حشد المقاتلين الذين شكلوا الجزء الأكبر من قواتها كانت نتيجة لتفعيل الروابط الاجتماعية الموجودة مسبقًا في عملية مشابهة لتهديد القذافي بالقمع ضد المجتمعات المحلية في مصراتة قبل خمس سنوات - وإن كانت أقل حدة منها.

من الناحية الاجتماعية، شُكلت قوة مكافحة الإرهاب ككيان ضمّ الكتائب التي شاركت في عملية البنيان المرصوص، وكانت بمثابة قوة مساندة طوال فترة العملية. وقائد قوة مكافحة الإرهاب، اللواء محمد الزين، هو قائد نظامي اكتسب شهرة عام 2011 كواحد من ثلاث شخصيات عسكرية رئيسية من مصراتة انشقوا عن نظام القذافي. وكانت قوة مكافحة الإرهاب، في بدايتها، عبارة عن اندماج لثلاث كتائب شاركت تحت قيادته في عملية البنيان المرصوص، كما ضمت متطوعين (يشار إليهم عادة باسم قوات الدعم أو الاحتياط) من الخمس ومصراتة ومسلاتة وطرابلس وزليتن.

وبالتالي، تُعدّ هذه القوة مندمجة اجتماعيًا في النسيج المجتمعي لمصراتة، لذلك تتأثر عملية صنع القرار والحشد والميول السياسية والعسكرية الخاصة بها بالروابط الاجتماعية داخل المدينة التي تعود إليها أصول الجزء الأكبر من مقاتليها. مع ذلك، استطاعت القوة أن تضم طائفة واسعة من المقاتلين، كما جنّدت في صفوفها أفرادًا عديدين ليسوا من أبناء مصراتة. وفي عام 2017، أنشأت قوة مكافحة الإرهاب، بدعم مالي من حكومة الوفاق الوطني، مركزًا لتدريب المجندين الجدد في مصراتة والخمس (وهي مدينة تقع شرق طرابلس ويتواجد فيها المقر الرئيسي لقوة مكافحة الإرهاب)، حيث قدمت القوة تدريبًا لدفعتين من الخريجين عامي 2017 و2018، تضمّن تدريبًا رسميًا قدمه عسكريون إيطاليون. وقبل أن يصبح مركز تدريب الخمس جاهزًا بالكامل للعمل، قدمت القوة تدريبًا في أكاديمية مصراتة الجوية لمجموعة من الخريجين (القوات الخاصة) تدربوا على يد بريطانيين وإيطاليين، بالإضافة إلى مستشارين أمريكيين كانوا يشرفون على بناء قدراتهم. وفي نيسان/أبريل 2019، بلغ العدد الإجمالي لمقاتلي قوة مكافحة الإرهاب حوالي 460 مقاتلاً - منهم 150 مقاتلاً كقوة أساسية متفرغة، فيما شكّل الآخرون جزءًا من «قوة الاحتياط» التابعة لها.

في نيسان/أبريل 2019، حشدت قوة مكافحة الإرهاب أفرادها لصد هجوم حفتر استجابة لدعوة السراج، رئيس حكومة الوفاق الوطني، للتعبئة العامة، وكانت من أوائل القوات المصراتية التي انضمت إلى جبهات القتال. وعلى عكس القوات والكتائب المصراتية الأخرى، كانت قوة مكافحة الإرهاب في حالة شبه تعبئة منتظمة بسبب تكليفها بمكافحة الإرهاب - مما يقتضي من أفرادها البقاء في الخدمة الفعلية. ومن ثم لم تُسّرح العديد من الوحدات النظامية وظلت في الخدمة الفعلية، مما سمح بنشر قواتها بسرعة. والواقع أنّ معظم العناصر النظامية التابعة لقوة مكافحة الإرهاب تخدم في مناوبات كقوة أساسية متفرغة، مما يقتضي حضورها على أساس غير متفرغ. ومع ذلك، لا تُستدعى «قوة الاحتياط» (أو قوة الدعم) التابعة لقوة مكافحة الإرهاب إلا في حالة التخطيط للغارات أو في أوقات التعرض لتهديد خطير. وقد أدى هجوم حفتر، الذي فُسر كتهديد في هذا الإطار، إلى حشد واسع النطاق استند إلى الروابط الاجتماعية لقادة قوة مكافحة الإرهاب وجنودها. ولتبرير المشاركة في القتال ضد حفتر، صوّرت قوة مكافحة الإرهاب هجوم حفتر باعتباره عملاً إرهابيًا يهدد السلام الاجتماعي وبالتالي يتعين عليها الحشد ضده.

ويُعدّ حشد قوة مكافحة الإرهاب ضد حفتر خير مثال على قوة رسمية مندمجة اجتماعيًا يتم حشدها ضد تهديد محتمل لمجتمعها المحلي. كما أنّ دمج قوات الدعم بعد نيسان/أبريل 2019 - التي غالبًا ما تُجند على أساس فردي - يسلط الضوء على مدى تأثير التطورات السياسية والعسكرية خارج نطاق سيطرة الجماعات المسلحة على الهياكل الداخلية لهذه الجهات الفاعلة. وفي هذه الحالة، أدى حشد مصراتة - كمجتمع محلي - إلى تعزيز تماسك قوة مكافحة الإرهاب، رغم احتمال أن يكون هذا التغيير الهيكلي مؤقتًا بسبب حالة الصراع النشط الذي تنخرط فيه هذه القوة.

ملخص

على مدار السنوات التسعة الماضية، تغير المشهد الأمني الليبي وتفتت على نحوٍ عكس الانقسامات المجتمعية التي ظهرت بعد عام 2011. فقد ألقت الانقسامات الاجتماعية التي برزت إلى الواجهة في السنوات التي أعقبت ثورة 2011 بظلالها على المشهد السياسي، مما أدى إلى تفاقم حالة التهجين التي اتسم بها قطاع الأمن الليبي بعد عام 2011. وكانت النخب إمّا عاجزة عن وقف ازدياد موفري الأمن غير الرسميين في السنوات التي أعقبت الثورة أو ترعى بنشاطٍ عملية التهجين هذه عن طريق الاستمالة أو الرعاية. وقد أدت مقاربة التهجين التصاعدية هذه - والممولة من الدولة في بعض الأحيان - إلى تشرذم الجماعات المسلحة هذه تشرذمًا ذا طابع مؤسسي لتتحول إلى كيانات شبه دولة متنافسة فيما بينها (حكومة الوفاق الوطني والقوات المسلحة العربية الليبية). وقد اكتسبت معظم الجهات الفاعلة المسلحة التي ظهرت بعد الثورة، بطريقة أو بأخرى، تبعيةً للدولة - وهي عملية أضفت الشرعية عليها بينما نزعت الشرعية عن السلطات العليا التي كانت تابعة لها.

وكانت الدولة عاجزة عن - وفي بعض الأحيان لم تحاول - فرض وجودها في العديد من المجتمعات المحلية ذات الصلة بالجماعات المسلحة، وبالتالي فوّضتها لتوفير الأمن. ونتيجة لذلك، لم يكن مستوى الأمن الموفر في مناطق معيّنة في ليبيا يعتمد فقط على كفاءة هذه الجماعات المسلحة أو تماسكها الداخلي وأدائها؛ بل كان مرهونًا أيضًا بدرجة التجانس أو عدم التجانس الاجتماعي في ما بين الجماعات الأخرى العاملة في المناطق المجاورة، مما يفسر لنا جزئيًا اندلاع الصراعات في مناطق مختلفة بعد عام 2011، إذ أنّ العديد من المناطق التي لم تشهد صراعًا محليًا داخليًا أثناء الثورة شهدت ظهور هذه الانقسامات في السنوات التي تلتها، وغالبًا ما كانت تبدو وكأنّها مشاحنات بين جهات فاعلة مسلحة تتمتع بدرجات متفاوتة من الشرعية الاجتماعية. وفي الكثير من الحالات، أدت الصراعات التي اندلعت فيما بين المجتمعات المحلية - والتهجين الذي أعقبها - إلى تعزيز تماسك الجماعات المسلحة إذ عمدت الجهات الفاعلة في كثير من الأحيان إلى تبرير مشاركتها في الصراع باعتبارها قرارًا يتأثر برغبتها في «حماية» المجتمعات المحلية (أحيانًا تلك التي تنتمي إليها هذه الجهات).

كما أثرت عوامل أخرى مثل القيادة والأيديولوجيا والتنظيم وخبرة المعركة ودرجة القرب من المجتمع المحلي على أساليب هذه الجهات الفاعلة المسلحة ومدى وصولها إلى الموارد (سواء بشكل قانوني أو غير قانوني). وكان لهذه العوامل تأثير كبير على درجة الأولوية التي توليها هذه الجهات الفاعلة لتوفير الأمن، مع استخدام بعضها لقدراتها في هذا المجال كأداة لاكتساب الشرعية والاعتراف الدولي. كما أثرت العولمة والأولويات الدولية (ومنها مكافحة الإرهاب والهجرة) والدعم الخارجي المتعدد الأطراف أو الأحادي للجهات الفاعلة الليبية تأثيرًا كبيرًا على قدرة الجهات الفاعلة على بناء التحالفات والحفاظ على استدامتها.

على أنّ حالتي الانتشار وانتقال السلطة الموضحتين أعلاه أدتا إلى تهجين قطاع الأمن والحوكمة بشكل عام، وبالتالي يُعد التهجين المستمر السمة الرئيسية التي

تسم توفير السلام والأمن. كما أنّ تصميم أجهزة أمنية منظمة مركزيًا لإصلاح القطاع الأمني لن يكون فعالاً على المدى القصير، ولو فقط بسبب الاستقطاب الاجتماعي والانقسامات والمظالم التي سترسم ملامح المجتمع الليبي في السنوات القادمة. ولن تكون الدولة قادرة على ممارسة الهيمنة أو السيطرة على القوى التي نفذت إليها بقصد تقويضها، وذلك على المديين القصير والمتوسط. وفيما قد تحاول بعض الجهات الفاعلة إدارة علاقات بعض هذه الجهات الفاعلة المسلحة وتفاعلاتها وتحالفاتها وإعادة صياغتها، فمن المحتمل أن تكون هذه المحاولات جزئية أو قصيرة المدى، لا سيما إذا كانت مبنية على فكرة تشويه شرائح أخرى من المجتمع أو إقصائها.

ومن النتائج التي خلص إليها التحليل في هذا الفصل أنّ المحاولات المدعومة دوليًا لإصلاح القطاع الأمني التي تتجاهل التهجين - أو تحاول محاربته - ستواجه صعوبات في تحقيق نتائج إيجابية على مستوى توفير الأمن. على أنّ التعامل مع المجتمعات المحلية والمؤسسات غير التابعة للدولة لا يقل أهمية عن التعامل مع السلطات الحكومية، وذلك فقط بسبب القدرة والشرعية الاجتماعية التي تحظى بها هذه الجهات الفاعلة. ورغم ذلك، يجب الموازنة بين هذا الأمر وبين التكلفة الضمنية للمشاركة، ودراسة ما إذا كان سلوك الجهات الفاعلة المستهدفة يسمح بوضع ترتيب إيجابي متبادل مع الدولة، من شأنه أن يفضي إلى توفير الأمن وبناء الدولة.

العلاقات المجتمعية، والاندماج الاجتماعي وأنماط الحشد

2

يضم القطاع المسلح في ليبيا مئات الجماعات المسلحة التي تتباين في خلفياتها وطبيعتها، وقد أوضح الفصل السابق الخلفية والتطورات اللاحقة التي رسّخت التهجين باعتباره سمة بارزة للمشهد الأمني في البلاد، كما بيّن تفاعل الجماعات المسلحة مع السلطات الحكومية - فضلاً عن الهياكل الهجينة والترتيبات الظرفية التي تحكمت في اصطفاف هذه الجماعات وتفاعلها مع الجهات الفاعلة الأخرى والسلطات الحكومية. ومن ثم، يتسم المشهد بوجود قلةٍ مهيمنةٍ على أعمال العنف، حيث يتعايش «عدد متقلب من الجهات الفاعلة التي ترتكب أعمال العنف والتي تتنافس من ناحية ما وتتعاون في ناحية أخرى»[75]. ولكن بالرغم من أنّ التطورات السياسية على الصعيد الكلي قد أثرت في تشكيل القلة المهيمنة هذه وتطورها، فإنّ الطبيعة الهجينة للجماعات المسلحة التي تتألف منها تتسم أيضًا بعوامل مميزة. فقد انتظمت العديد من الجماعات المسلحة التي قاتلت خلال عام 2011 حول ركائز معينة: مناطق النفوذ الجغرافية (على سبيل المثال، بعض الأحياء في المدن الكبرى مثل سوق الجمعة في طرابلس أو تاجوراء)؛ أو الروابط القبلية أو العرقية أو القرابة (على سبيل المثال، جماعات معينة في مصراتة أو بنغازي أو فزان)؛ أو الركائز الأيديولوجية (مثل الحماسة الثورية أو الإسلام السياسي أو حتى القذافية). وكان تشاطر هذه الجماعات المسلحة لتجربة الصراع من العوامل التي ضاعفت أهمية هذه الركائز. كما أنّ الجماعات الأخرى التي ظهرت بعد الثورة كانت تستند إلى ركائز مماثلة (كالسلفية على سبيل المثال). وكانت هذه الديناميكية تطرح إشكالية، إذ سعت جماعات متعددة إلى استخدام انتماء الجماعة المسلحة أو تحالفها مع السلطات الحكومية لتعزيز مصالح دائرتها الأوسع (غالبًا على حساب الجماعات الأخرى). بيد أنّ تأثير منطقة السيطرة الجغرافية لجماعة مسلحة معيّنة، والدعم المحلي أو الأجنبي الذي تتلقاه، ونوعية قيادتها، واندماجها الاجتماعي، كلها عوامل تميزها عن نظيراتها[76].

وفي حين أنّ هذه السمات الفردية توضح جوانب معينة من تطور الجماعات المسلحة، فإنّها تقدم أيضًا رؤى رئيسية حول آليات إدرار الدخل التي يمكن للجماعات المسلحة استخدامها، وفعالية هذه الجماعات كجهات موفرة للأمن، ونطاق الجهات الفاعلة الحكومية أو غير الحكومية المشاركة في الرقابة عليها.

وبالرغم من أنّ سياسات الدولة كان لها تأثير على تشكيل العلاقات بين الجماعات المسلحة والسلطات العليا، فقد تطور قطاع الأمن الليبي في المقام الأول استنادًا إلى عوامل على مستوى المجتمع المحلي. ويتلخصُ ذلك في ظهور فئة من

75 rfisaK ,.,N ,skrerF .G ,artspreT dna .,N ,7102 .'noitcudortnI' :dna spuorG demrA dereyal-itluM dna spuorG demrA :noitcudortnI'. ecnanrevoG dereyal-itluM dna spuorG demrA :noitcudortnI'. ,sraW liviC ,91(3).

76 للاطلاع على إطار نظري يبرز تأثير الجغرافيا والاندماج الاجتماعي والتطورات الاجتماعية السياسية الاستراتيجية على حشد الجماعات المسلحة وتشرذمها في حالات الصراع، انظر لاتشر (0202).

الجماعات المسلحة تتجاوز ثنائية الانقسام «الثوري والمناهض للثورة» التي ميزت الفصائل المشاركة في الثورة عام 2011. وكانت هذه الجهات الفاعلة الجديدة قد ظهرت نتيجة تفكك الجماعات الأخرى على خلفية الصراعات المجتمعية الأخرى، بهدف معالجة المخاوف الحقيقية لمناصريها أو التصدي للفراغات الأمنية التي ظهرت بعد عام 2011 أو لتنفيذ آليات معينة لإدرار الدخل. ومن المهم للغاية دراسة مدى اندماج هذه الجماعات المسلحة اجتماعيًا، وبالتالي علاقتها مع مجتمعاتها المحلية، عند تحليل قدرتها على التجنيد وحشد الدعم الشعبي والحفاظ على النظام عن طريق تعزيز الأمن.

الجماعات المسلحة والاندماج الاجتماعي[77]

إنّ العلاقات بين الجماعات المسلحة والمجتمعات المحلية تتفاوت حسب ممارسات هذه الجماعات المسلحة، فضلاً عن التطورات الاجتماعية والسياسية على نطاق أوسع. فليس هناك ما يدفع الجماعات المسلحة الليبية إلى الانخراط في حوكمةٍ شاملة، مع أنّ بعض هذه الجماعات تتمتع بالقدرة والاستعداد لإدارة جوانب الحياة اليومية في مناطق سيطرتها. وفي معظم الحالات، تنطوي تفاعلات الجماعات المسلحة مع المجتمعات المحلية في مناطق سيطرتها غالبًا على صفقة أو مكافأة للنخب المحلية أو المواطنين، سواء كان ذلك على شكل توفير الأمن أو خدمات الحماية أو تقديم الخدمة العامة[78].

وفي الحالات التي تحظى فيها الجماعات المسلحة بدرجة عالية من الشرعية الاجتماعية، يكون من الممكن لها أيضًا تقديم نفسها كممثل للمظالم المشروعة للسكان. وفي هذه المواقف، تستمد الجماعات المسلحة شرعيتها من السكان المدنيين بناءً على المصادر التقليدية والكاريزمية والعَقلانِيّة القانونية، التي وصفها عالم الاجتماع ماكس فيبر. وبالرغم من أنّ الجانب الكاريزمي للشرعية ينبع من الانتماء الاجتماعي للجهات المسلحة، يمكن تطوير الأساس العقلاني القانوني للشرعية من خلال انتماء الجماعات المسلحة إلى الدولة، وإنشاء الهياكل المحلية (مثل المجالس العسكرية)، التي تضفي الطابع الرسمي على الروابط بين الجهات الفاعلة المسلحة ومناصريها. ويرى الكثيرون أنّ مصادر الشرعية هذه تتضمن عقدًا اجتماعيًا ضمنيًا بين الجماعات المسلحة وتلك الفئات التي تدعي تمثيلها[79]، إلا أنّ هذا المفهوم ربما يكون مضللاً، إذ قد يُفهم خطأً على أنّه يعني ضمنًا أنّ علاقة كافة الجماعات المسلحة بالمجتمعات المحلية في مناطق سيطرتها هي علاقة رأسية، كعلاقة حاكم ومحكوم.

77 يتمثل التحيز الهيكلي في هذا المنشور - الذي كتبه مؤلفٌ من الذكور وتطرق إلى قطاع يسيطر عليه الذكور في مجتمع يفرّق بشكل كبير بين الجنسين - في محدودية استكشاف الأبعاد الجنسانية للعلاقات بين الجهات الفاعلة المسلحة وأفراد المجتمع بسبب القيود المفروضة على إمكانية التواصل مع النساء نتيجة للتأثيرات الثقافية والدينية (بالإضافة إلى ضيق الوقت). وهذه فجوة بحثية رئيسية تستحق المزيد من الاستكشاف. تناول ت. إيتون وك. رامالي 9102 الأبعاد الجنسانية لتوفير الأمن وتصور المرأة الليبية للجماعات المسلحة. `era nemoW woH s'aybiL htiw gnilaeD tneserP-revE demrA spuorG`:، على الرغم من وجود رواية شاملة متعددة الجوانب لمدى تأثير الاعتبارات الجنسانية على تصورات الأمن، فإنّ الاندماج الاجتماعي (وربما آثاره على إعداد برامج إصلاح القطاع الأمني) لا يزال يستحق المزيد من الاستكشاف.

78 قد تمثل الجماعات المسلحة أيضًا الأدوات التي تعوّل عليها المجتمعات المحلية للتأثير على السلطات العليا، أو حتى تصنف نفسها على أنّها تحمي مصالح مناصريها في مواجهة التهديد الذي تمثله المجتمعات المحلية المعارضة - والجهات الفاعلة المسلحة التابعة لها. وبالنسبة للجماعات المسلحة التي تفتقر إلى فئة اجتماعية، فقد استطاعت تعويض هذا النقص غالبًا من خلال تحالفات عسكرية ضمنت بقاءها وحالت دون تفككها بفضل الدعم العسكري الذي تلقته.

79 rahaZ، J.M.، 0002. `sségétorP، stneilc، snailiviC :reddof nonnac، 'saitilim fo suluclac eht ni gnipeekecaeP lanoitanretnI، 7(4)، pp. 701-821.

والواقع أنّه من الأفضل تصور العلاقة بين الجهات الفاعلة المسلحة الليبية المندمجة اجتماعيًا ومناصريها المحليين على أنّها أفقية بسبب الدعامة الاجتماعية التي تستمد منها هذه الجهات شرعيتها. ويقدم لنا هذا التصور فهمًا أفضل لموقف الجماعات المسلحة المحلية من المجتمعات المحلية، كما يشرح السبب في أنّ مرونة تحالف الجهات الفاعلة المسلحة مع السلطات العليا قد لا تؤدي بالضرورة إلى تعطيل العلاقات الأفقية أو استفحال الوضع الأمني في هذه المناطق - حتى مع حدوث عملية تصحيح المسار هذه. علاوة على ذلك، توضح هذه المقاربة السبب في أنّ عملية الرقابة قد لا تكون بالضرورة صلاحية استثنائية للسلطات العليا أو مؤسساتها الرسمية، بل هي علاقة متعددة الطبقات تشمل مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة غير الرسمية الأخرى - بما فيها المجتمع المحلي أو زعماء القبائل، فضلاً عن السلطات العرفية أو التقليدية.

الممارسات الاقتصادية التي تعكس العلاقات المجتمعية

بصرف النظر عن الاندماج الاجتماعي، فإنّ آليات إدرار الدخل التي تستخدمها الجماعات المسلحة - بالاقتران مع المشهد الاقتصادي الكلي والجزئي الأوسع - تؤثر أيضًا على العلاقات المجتمعية. والواقع أنّ الأساليب التي تستخدمها الجماعات المسلحة لزيادة دخلها يمكن أن تؤثر على سلوكها في الصراع، وقدرتها على حشد الدعم، والأهم من ذلك على روابطها مع مناصريها، فضلاً عن علاقاتها مع الجماعات المسلحة الأخرى والمجتمعات المحلية المجاورة. وفي هذا الإطار، يوفر تحليل جوانب اقتصاد الحرب في مناطق معينة، فضلاً عن استراتيجيات التمويل التي اختارت بعض الجهات الفاعلة المسلحة استخدامها، نافذةً إلى العلاقة التي قد تربطها - أو تطورها - مع المجتمعات المحلية.

ففي كثيرٍ من المناطق الليبية (بما فيها بني وليد، وجبل نفوسة، وسبها، والزاوية، فضلاً عنٍ مناطق أخرى)، تتعايش عدة جماعات مسلحة في المناطق المجاورة بسبب التسوية المؤقتة للتعايش التي عقدتها مع مجتمعاتها المحلية. ويتمثل الهدف من هذه الاتفاقات عمومًا في التخفيف من جور الجماعات المسلحة على السكان المدنيين، وكذلك في الحد من الحالات التي تكون فيها الجهات الفاعلة المسلحة عرضة للانخراط في مواجهة عنيفة مع بعضها البعض. وفي طرابلس، انخرط كارتل من الجماعات المسلحة في ترتيب مماثل سمح لها بالتغلغل في الاقتصاد الرسمي واقتصاد الظل، مع إضعاف السلطات الحكومية التي تحالفت تحت لوائها[80]. غير أنّ هذه الجماعات كانت حذرة بشكل خاص من استعداء السكان المحليين، وبالتالي حرصت على أن يكون هذا النهب مقرونًا بتحسين عملية توفير الأمن في مناطقهم. وفي حالة كارتل طرابلس، كان لا بد من موازنة الروابط التي تمتلكها هذه الجماعات المسلحة مع المجتمعات المحلية الواقعة تحت سيطرتها مع علاقات المصلحة الراسخة بين قادة الجماعات والشخصيات والسياسيين التابعين للحكومة[81]. وقد أدى هذا القرب من الأطراف السياسية - مدفوعًا إلى حد

80 و. لاتشر و ع. الإدريسي، 8102. عاصمة الميليشيات: سيطرة التشكيلات المسلحة في طرابلس على الدولة الليبية، ورقة إحاطة. جنيف: مسح الأسلحة الصغيرة.

81 .la te notaE (0202) .ehT fo tnempoleveD naybiL spuorG demrA ecniS 4102 - cimonocE dna scimanyD ytinummoC.stseretnI

كبير بفرص إدرار الدخل التي يمكن أن توفرها مثل هذه العلاقة - إلى فرض نوع من الانفصال بين هذه الجماعات المسلحة المتميزة ومجتمعاتها المحلية.

وقد بدا ذلك وكأنّه درجة متزايدة من المصلحة الذاتية التي تتغلغل في الممارسات الاقتصادية لهذه الجماعات، وفي أغلب الأحيان على حساب الرفاه الاقتصادي للسكان في مناطق سيطرتها. وبالفعل، أسهمت الممارسات الاقتصادية لهذه الجماعات في إثارة غضب الجماعات المسلحة والمجتمعات المحلية المجاورة تدريجيًا وتعزيزه، كما أبعدتها عن مجتمعاتها المحلية. واستنادًا إلى طبيعة الشخصية (الشخصيات) التي تقود هذه الجماعات المسلحة، خُففت وطأة هذا الانفصال الاجتماعي - في بعض الحالات - من خلال الجهود العامة المخصصة الغرض التي تعاملت مع هؤلاء القادة باعتبارهم مسؤولين أمام السكان المحليين في مناطق سيطرتهم. وقد تمثلت هذه الجهود في تحسين وصول المجتمعات المحلية إلى الخدمات، وإن كان ذلك دونما ضبط لحدة الانخراط الجائر أو التطفلي لهذه الجماعات المسلحة في اقتصاد الحرب[82]. وتضمنت هذه الجهود الشكلية الإشراف على صرف الرواتب، وضمان الوصول إلى الرعاية الصحية، وحتى منع انقطاع التيار الكهربائي عن المناصرين في مناطق سيطرة هذه الجماعات المسلحة. وفي هذه الحالة، ظهرت ديناميكية التأثير بين هذه الجهات الفاعلة المسلحة - ليس بسبب اندماجها الاجتماعي - وإنما بسبب التفاعل والتبادل المستمرين بينها وبين المجتمعات المحلية المدنية. علاوة على ذلك، تسبب سلوك كارتل طرابلس في استعداء العديد من الجماعات المسلحة في المجتمعات المحلية المجاورة (منها مصراتة والزنتان والزاوية وجبل نفوسة)، وكانت هذه الجماعات تحظى بدرجة كبيرة من الاندماج الاجتماعي، مما حثها على الشروع في عمليةٍ مضادة. وبالفعل، ردًا على التهديد الذي شكلته الجماعات المسلحة المندمجة اجتماعيًا، حاولت الجماعات المسلحة المنتمية إلى الكارتل تصوير نفسها على أنّها «الجماعات المسلحة التابعة لطرابلس»[83].

وفي مناطق أخرى، كان على الجماعات المسلحة التي تفتقر إلى الدعامة الاجتماعية القوية أن تعوض شرعيتها المحلية الناقصة من خلال استخدام درجات أعلى من الإكراه ضد السكان المحليين، وهكذا كان الحال لا سيما مع الجهات الفاعلة المسلحة التي سعت إلى احتكار عملية فرض الأمن في مناطق بأكملها. ومن الناحية الاقتصادية، دفع ذلك العديدَ من هذه القوى إلى استخدام آليات لإدرار الدخل كانت خارجة تمامًا عن سيطرة الدولة، مثل الغرامات والضرائب المفروضة على الشركات المحلية ورجال الأعمال، وأعمال التهريب والاتجار. ورغم أنّ مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة الليبية تستخدم آليات إدرار الدخل هذه، فإنّ الجهات الفاعلة المسلحة التي تفتقر إلى الدعامة الاجتماعية والتي تسمح منطقة سيطرتها الجغرافية بإمكانية السعي وراء الريع، تميل أكثر إلى استخدام هذه الأساليب. وهذا

82 المرجع نفسه.

83 بذلك، عمدت هذه الجماعات في الأساس إلى تصوير نفسها باعتبارها تمتلك قاعدة اجتماعية لاكتساب الشرعية - ردًا على التهديد الذي كانت تشكله الجماعات الأخرى. وكان هذا التطور من العوامل التي جعلت جماعات الكارتل أكثر استجابة لردود الفعل الواردة من البيئة الاجتماعية، وأكثر اعتمادًا إلى حد ما على المدنيين لاكتساب درجة من الشرعية الواقعية، خصوصًا في الأشهر التي أعقبت حرب أيلول/سبتمبر 8102، التي تعرّض خلالها الكارتل للهجوم من قبل فصائل خارجية. انظر idaB ،E .. ،9102. `sregreM dna snoitanissassa sa sniamer ilopirT etutitsnI tsaE elddiM .'lortnoc aitilim rednu.

في الأساس أحد أعراض عجزها عن تحويل افتقارها للشرعية الاجتماعية إلى الوصول إلى مخططات إدرار الدخل المرتبطة بالدولة، بل إنّها - عوضًا عن ذلك - تستفيد من سيطرتها الإقليمية لجني الأموال والاصطفاف مع جماعات أو تحالفات مسلحة أكثر قوة تضمن لها دعمًا مستدامًا. وهذه التحالفات مكّنتها ليس فقط من تعزيز السيطرة الإقليمية والاحتفاظ بها، بل الأهم أنّها مكّنتها من تنويع آليات إدرار الدخل الخاصة بها.

تُعد الكانيات، وهي جماعة مسلحة من ترهونة ظهرت بعد عام 2011، خير مثال على هذه المقاربة. فعلى الرغم من أنّ نفوذ هذه الجماعة كان محدودًا داخل المدينة فقط، فقد استخدمت أساليب متطرفة لإكراه السكان المحليين واكتساب شرعية محلية مصطنعة عن طريق ممارسة القمع ضد المعارضين المحليين. وتدريجيًا استأثرت الكانيات بالسيطرة الإقليمية في ترهونة ومحيطها من عام 2012 إلى منتصف عام 2020، حيث جنت جزءًا من إيراداتها عبر مخططات غير مشروعة، مثل الضرائب المفروضة على أصحاب المتاجر والغرامات وأعمال التهريب[84]. ولم تعمد الجماعة إلى مصادرة الممتلكات المتصوَّرة لأعدائها المحليين فحسب، بل وسّعت أيضًا سيطرتها الإقليمية لتشمل مصنع للمياه مجاور ومنشأة لإنتاج الإسمنت لجني الأموال. غير أنّ الجزء الأكبر من إيرادات الجماعة كان مستمدًا من الرواتب المحولة من قبل وزارة الداخلية ووزارة الدفاع في طرابلس، واللتين انتسبت إليهما عن طريق الاستيلاء على وحدات الشرطة والجيش المحلية[85]. كما زادت الكانيات من نفوذها العسكري بشكل انتهازي من خلال التحالف مع فصائل مصراتة، التي كانت تزودها دوريًا بالمعدات العسكرية خلال الفترة الممتدة من عام 2015 إلى أواخر عام 2018. وفي أوائل عام 2019، تحالفت الجماعة مع حفتر - وهو تغيير جذري دفع بترهونة إلى أتون الحرب الأهلية التي اندلعت في عام 2019، لكنّه زاد أيضًا من اعتماد الكانيات على التمويل الخارجي ونقل الأسلحة من أجل البقاء والاستمرار. وقد أدى هذا التطور إلى توتر العلاقة بين الكانيات والمجتمع المحلي في ترهونة إذ قضت الجماعة على الحد الأدنى من الشرعية المجتمعية وازداد ميلها إلى قمع السكان المحليين، واستمر هذا الاتجاه مع تعثر هجوم حفتر، مما يبرز مدى ابتعاد الكانيات عن مناصريها. وبحلول عام 2020، أدى التحالف الطويل الأمد بين الكانيات وحفتر إلى استفحال الانقسامات الموجودة مسبقًا بينها وبين مجتمعاتها المحلية؛ ذلك أنّ التحالف السياسي النفعي مع حفتر أفضى إلى حدوث تحولٍ في أسلوب عمل الكانيات - من جماعة مسلحة استفادت من سيطرتها الإقليمية لجني الإيرادات، إلى هيكل سلطة قمعي يعتمد بشكل حصري تقريبًا على الدعم الاقتصادي والعسكري المستمد من تحالفها العسكري من أجل البقاء. وقد أسفر هذا الانفصال - المتأثر بالعوامل الاقتصادية - عن مقتل العشرات من أبناء ترهونة على يد الكانيات ودفنهم بوحشية في مقابر جماعية داخل المدينة وحولها[86].

والقوات المسلحة العربية الليبية هو فصيلٌ مسلحٌ آخر تُظهر أنشطته كيف يمكن للقدرات الاقتصادية المدرّة للدخل أن تعطينا صورة معبرة عن العلاقات

84 .skcoR ehT no raW ،'raW liviC dezilanoitanretnI s'aybiL dna sevarg ssaM ،anuhraT' .0202 ،J ،iuoahcraH

85 المرجع نفسه.

86 المرجع نفسه.

المجتمعية. تتألف القوات المسلحة العربية الليبية من مجموعةٍ من الجهات الفاعلة المسلحة التي لها أجندات مختلفة، وهي تُعد التحالف المسلح الوحيد الذي قادته طموحاته للسيطرة الإقليمية إلى التعارض المباشر مع الصيغة المدنية للحوكمة[87]. وينعكس ذلك في آليات إدرار الدخل التي تستخدمها، وعلاقة قيادتها بالزعماء المحليين المتحالفين تحت لوائها، وعلاقتها بالمجتمعات المحلية. وقد بدا طموح قيادة القوات المسلحة العربية الليبية نحو الحكم الاستبدادي - من الناحية الاقتصادية - كاستراتيجية متعددة الجوانب لإدرار الدخل اقتضت إنشاء مؤسسات منفصلة تابعة للقوات المسلحة العربية الليبية مصممة لإدرار الدخل بهدف تمويل الأنشطة العسكرية للجماعة المسلحة[88]. وسوف نبالغ إذا وصفنا هذا المسعى باعتباره شبه قانوني: فقد اعتادت القوات المسلحة العربية الليبية إساءة استخدام نفوذها على الهيئات التشريعية والتنفيذية في شرق ليبيا لإصدار قوانين تطمس عمدًا الخطوط الفاصلة بين الممارسات القانونية وغير القانونية[89].

وفي هذا الصدد، لا تستخدم القوات المسلحة العربية الليبية آليات جائرة أو نفعية لإدرار الدخل فحسب، بل تلجأ أيضًا - على عكس الجماعات المسلحة العربية الليبية الأخرى - إلى تفعيل وسائل لجني الريع من شأنها تهميش السلطات المدنية بشكل متزايد لصالح الجهات الفاعلة المتحالفة مع القوات المسلحة العربية الليبية. وقد فرضت هذه الاستراتيجية درجة معينة من انخراط القوات المسلحة العربية الليبية في الخدمات الاجتماعية والتحكيم وجمع الضرائب والحوكمة بالتعاون مع السلطات المدنية. ولعل استبدال رؤساء البلديات المنتخبين ديمقراطيًا بحكام عسكريين في المناطق الخاضعة لسيطرة القوات المسلحة العربية الليبية يعطينا مثالاً واضحًا على هذه الاستراتيجية[90]. والحقيقة أنّ القوات المسلحة العربية، مع أنّها ضمنت الانخراط في الخدمات الاجتماعية بفضل هذه الاستراتيجية، غير أنّها لم تعمل على إصلاح الحكومة بالكامل، إنّما سيطرت على آليات صنع القرار فيها. وبصورةٍ أكثر عمومًا، على الرغم من شمولية استراتيجية إدرار الدخل التي تستخدمها قيادة لقوات المسلحة العربية الليبية، غالبًا ما تستخدم الجماعات المسلحة المتحالفة معها عباءة الشرعية التي يوفرها هذا التحالف لاستغلال مصادر دخلها المستقلة. وهذا الوضع يمنح قيادة القوات المسلحة العربية الليبية والوحدات التابعة لها القدرة على تحويل مصادر الدخل من الاقتصادات الرسمية وغير الرسمية، كما يسمح لها بجعل السلطات المدنية كبش فداء لأوجه القصور المتعلقة بالحوكمة. وبشكل عام، أعطى هذا النموذج قيادة القوات المسلحة العربية الليبية - وتحديدًا حفتر ومجموعة محدودة من التابعين له - القدرة

87 تنعكس هذه المنافسة في علاقة القوات المسلحة العربية الليبية مع الحكومة المؤقتة في الشرق، ومجلس النواب، والبلديات المحلية، فضلاً عن حكومة الوفاق الوطني في طرابلس.

88 كان الدعم الأجنبي بالغ الأهمية بالنسبة لآليات إدرار الدخل في القوات المسلحة العربية الليبية - لأنّه منشأ قدرات القوات المسلحة العربية الليبية على الإكراه، ولأنّ الدعم الأجنبي كان ماليًا بطبيعته.

89 تم التصديق على الكثير من الممارسات الاقتصادية للقوات المسلحة العربية الليبية - حتى تلك التي فُعِّلت من خلال إنشاء المؤسسات التي تتعارض مباشرةً مع الدولة - في القانون بسبب النفوذ الذي تتمتع به القوات المسلحة العربية الليبية على السلطات التشريعية والحكومة المؤقتة، وكلاهما يقع في شرق ليبيا، حتى إنّ كلاً من هيئة الاستثمار العسكري والأشغال العامة التابعة للقوات المسلحة العربية الليبية وعمليات تحويل الأوراق النقدية الروسية وبيع السندات - التي تعد من بين أبرز المخططات المدرة للدخل التي استفادت منها القوات المسلحة العربية الليبية - تستند إلى إطار قانوني مصمم لمنحها غطاء من الشرعية. والحقيقة أنّ إنشاء القوات المسلحة العربية الليبية، وتعيين حفتر قائدًا لها، كان في حد ذاته نتيجة ثانوية لنفوذ القائد العسكري على مجلس النواب في الشرق، بما أنّ «القوات المسلحة العربية الليبية» كانت قد أنشأت بشكلٍ «غير رسمي» قبل المصادقة عليها.

90 notaE ,.T ,8102 .siL ybiL s'raW raW :ymonocE ,noitaderP ,gnireetfiorP dna etatS ssenkaeW .layoR lanoitanretnI fo etutitsnI sriaffA.

على إدارة توزيع الرعاية وإضفاء الطابع المركزي عليه، وهي عملية يكملها الإكراه عند الحاجة.

ومن شأن مصادر الدخل المستقلة للقوات المسلحة العربية الليبية - المحسوبيات المركزية التابعة للقيادة، وتلك التي تستخدمها الجماعات المسلحة المحلية التابعة للقوات المسلحة العربية الليبية بفضل اصطفافها مع التحالف - أن توضح لنا أيضًا حالة زواج المصلحة بين عناصرها المحلية وقيادتها ذات الميول الاستبدادية. والواقع أنّ القوات المسلحة العربية الليبية استخدمت القدرات التشريعية للسلطات المدنية لإضفاء الشرعية على مصادر الدخل لجني الريع، فقد استفادت من السلطة التنفيذية - تحديدًا مجلس النواب والحكومة المؤقتة في شرق ليبيا - لتمرير قوانين ومراسيم تسمح لها بتحصيل الدخل عبر قناعٍ خادعٍ من الشرعية. وبصورةٍ أكثر عمومًا، إنّ حقيقة اختيار قيادة القوات المسلحة العربية الليبية التعايش مع هذه الهياكل المدنية (وإن كان تعايشًا غير مريح في بعض الأحيان) تعكس أيضًا وعي قيادة القوات المسلحة العربية الليبية لأهمية التصورات العامة والاهتمام الذي توليه للحفاظ على علاقات إيجابية مع المجتمعات المحلية.

علاوة على ذلك، فإنّ المشاركة المستمرة للقوات المسلحة العربية الليبية في ممارسات إدارة التصورات العامة - إلى جانب درجة الإكراه المستخدم في الأراضي الخاضعة لسيطرتها - تشير أيضًا إلى درجةٍ من التباعد بين قيادتها والمجتمعات المحلية في المناطق الخاضعة لسيطرتها. وفي الواقع، يعمد التحالف المسلح إلى الإعلان بشكل كبير عن عملياته العسكرية، وتكريس بعض القنوات الإعلامية الليبية تكريسًا كاملاً لنقل الدعاية التي تبرر مناوراته السياسية والعسكرية[91]. ورغم أنّ الجهات الفاعلة المسلحة والتحالفات الأخرى قد انخرطت في جهود مماثلة، فإنّ مدى واتساع التناول الإعلامي لأنشطة القوات المسلحة العربية الليبية يفوقان جهود الفصائل الأخرى في هذا المجال[92]. كما أنّ الاستثمار المفرط للقوات المسلحة العربية الليبية في وسائل التواصل الاجتماعي يشير أيضًا إلى الاعتماد على هذه الأدوات لتضخيم الروايات التي تكون فيها سيطرة القوات المسلحة العربية الليبية على الأراضي مرادفًا للأمن والاستقرار والازدهار الاقتصادي. إضافة إلى ذلك، تتجاوز قيادة القوات المسلحة العربية الليبية مشكلة افتقارها إلى الاندماج الاجتماعي من خلال استمالة جماعات ذات ركائز «محلية» (جغرافية) و«اجتماعية» (قبلية أو عائلية أو عرقية) و«أيديولوجية» وإكراهها ورعايتها للانضواء تحت لوائها[93]. ويُترجم هذا الترتيب إلى زيادة الإكراه وتحسين الأمن البشري على الصعيد المحلي - وهي تطورات تُعتبر بمثابة نتاج ثانوي للجماعات المتحالفة مع القوات المسلحة العربية الليبية التي تؤكد سيطرتها على مناطقها المحلية - فيما يعزز القدرة الإكراهية للقيادة مع انضواء المزيد من الفصائل تحت لوائها.
وبشكلٍ عام، تعكس درجة الاندماج الاجتماعي للجهة الفاعلة المسلحة طبيعة علاقتها بالسكان المحليين وممارساتها الاقتصادية، إذ تميل الجماعات المسلحة

91 kcirtapkriK ,D .0202 .A` P ecniloP etatS htiw na lsmisawt :tsiwt tsimalsI edisnI ,'aybiL s'retfiH weN ehT ,semiT kroY.

92 للحصول على لمحة عامة عن مشهد وسائل التواصل الاجتماعي في ليبيا والاتجاهات المتعلقة بالمعلومات المضللة، راجع مقابلة خديجة رمالي مع مركز أفريقيا للدراسات الاستراتيجية، 0202. إضاءة على ضباب المعلومات المضللة في ليبيا.

93 يسمح ذلك للقوات المسلحة العربية الليبية من الاستفادة من درجة تماسك هذه الجماعات المحلية وشبكاتها لتمكين التوسع الإقليمي.

غير المندمجة اجتماعيًا إلى التركيز على تفعيل آليات إدرار الدخل التي يمكن من خلالها ضمان الامتثال الجبري. فمن خلال آليات إدرار الدخل هذه، يمكن تحقيق استدامة السيطرة الإقليمية، وبالتالي تقليل اعتماد الجهة الفاعلة المسلحة على إقامة علاقة إيجابية مع المجتمعات المحلية، بالإضافة إلى اعتمادها على الإسهامات المدنية من الناحية المادية. وفي المناطق المحرومة اقتصاديًا، فإنّ القدرة غير المتناسبة للجماعات المسلحة المعزولة اجتماعيًا على إدرار الدخل يمكن أن تشكل عاملاً يعزز قدرات التجنيد. والحقيقة أنّ المجتمعات المحلية المحرومة من حقوقها أو المحرومة اقتصاديًا، ولا سيما الشباب، هي أكثر عرضة للتجنيد من قبل الجهات الفاعلة المسلحة على أسس اقتصادية وليست اجتماعية. وتوهمنا هذه الديناميكية بأنّ هذه المجتمعات تنحاز اجتماعيًا إلى تلك الجهات الفاعلة المسلحة. لذلك في حالة الجهات الفاعلة المسلحة المندمجة اجتماعيًا، من الممكن للوصول إلى الريع أن يخفي الحقيقة المتمثلة في غياب العلاقات الوطيدة مع فئات المناصرين المحلية. وفي هذه الحالات، فإنّ الاختبار الحقيقي لعلاقة جماعة مسلحة بفئات المناصرين المحلية إنما يتمثل في مدى ميلها إلى إخلاء المناطق الواقعة تحت سيطرتها[94]؛ ذلك أنّ الميل نحو ممارسة الأغيرة[95] تجاه المجتمعات المحلية التي تتعذر استمالتها كي تكون منصاعة أو إكراهها (عن طريق الريع أو غير ذلك) ويتعذر تهجيرها يشير إلى الامتثال الجبري، كما يشير مدى انخراط جماعة مسلحة في مثل هذه الممارسات إلى اندماجها الاجتماعي.

الجماعات المسلحة ونظرية الهوية الاجتماعية ونظرية التميز الأمثل

تمتلك الجماعات المسلحة بالتالي علاقات معقدة وصعبة مع المجتمعات المحلية التي تدعي أنّها تمثلها أو نشأت منها. ولهذه العلاقة - بعبارة أخرى درجة اندماج الجماعة - تأثيرٌ على توفير الأمن وعلى الممارسات الاقتصادية التي تستخدمها الجهات الفاعلة المسلحة. وغالبًا ما تخضع مفاهيم توفير الأمن في أوضاع ما بعد الصراع للتحليل في إطار عقد اجتماعي لا مركزي وضمني بين الجماعات المسلحة والمجتمعات المحلية. ولكن في سياق الجهات الفاعلة المسلحة المندمجة اجتماعيًا، تعجز هذه المقاربة الرأسية - المتأثرة بنماذج العلاقة الرأسية بين الدولة والمجتمع والمرتبطة بأطر بناء السلام الليبرالية[96] - عن تحديد العلاقات الأفقية على مستوى المجتمع التي تكون في أغلب الأحيان أكثر ملاءمة لتحليل الشبكات الاجتماعية التي كثيرًا ما تكون الجماعات المسلحة جزءًا لا يتجزأ منها[97].

ومن ثم، تُعد طبيعة هذه العلاقات الأفقية ومرونتها من المحددات الرئيسية لكيفية تفعيل حوكمة قطاع الأمن على المستوى المحلي[98]. وفي حالة الجماعات

94 'aybiL ni sgnippandik desaercni tuoba denrecnoc LIMSNU` .0202 ,dlareH aybiL.

95 في هذا السياق، يشير ذلك إلى عملية تصنيف تصوّر جماعات معينة على أنّها مختلفة جوهريًا عن الجماعات الأخرى.

96 -dliubecaep evitamrofsnart gnitomorp ecitcarp cimanyd A :noitargetni lacitreV .5102 ,.T ,sianoD dna .E ,lobtibA ,.E ,sseldnaccM .gni

97 إنّ لطبيعة هذه العلاقات الأفقية وجودتها تأثير كبير على طريقة تجربة الحوكمة الأمنية من قبل هذه المجتمعات المحلية في الأحياء أو المدن أو المناطق الخاصة بها. وبصورة أكثر عمومًا، تؤثر هذه العلاقات بشكل كبير على مدى إمكانية صياغة عقد اجتماعي على المستوى الوطني وماهية معالم هذا العقد.

98 كلما كانت الجماعة مندمجة اجتماعيًا، كانت شبكتها أكثر تماسكًا وكثافة - ما يشكّل ديناميكية تنعكس بشكل إيجابي على قدرتها على

المسلحة المندمجة اجتماعيًا - التي، في الحالات القصوى، لا يمكن تمييزها فعليًا عن المجتمعات التي نشأت منها - فإنّ هذه العلاقات الأفقية تُعد أيضًا من المتغيرات الرئيسية التي تنبني عليها علاقة الجهات الفاعلة المسلحة مع المجتمعات المحلية. وكما هو موضح في الأقسام المتعلقة بالاندماج الاجتماعي والممارسات الاقتصادية، فإنّ الخلط بين الشرعية الاجتماعية والسيطرة الإقليمية التي تتحقق من خلال قدرات إدرار الدخل يمكن أن يشوّه بشكل كبير بأي تقييم لتفاعلات جماعة مسلحة ومدى قُربها من المجتمعات المحلية[99].

إنّ اختيار تحليل الجماعات المسلحة من منظور اجتماعي يستلزم اعتماد مقاربة أكثر شمولية تتعامل معها كأعضاء في شبكة أفقية على مستوى أصغر ضمن شبكة أوسع تشمل المجتمع الليبي ككل. ومن الحصافة المقبولة فيما يتعلق بالمجتمعات التي تمر بمرحلة انتقالية بعد انتهاء الصراع أنّه في الدول القادرة على التكيف، غالبًا ما يتم تقريب أبناء المجتمع إلى بعضهم البعض، أما في الدول الهشة فيتم تمزيق شمل المجتمع، إذ يؤكد كابلان[100] أنّ «الدول القادرة على التكيف يمكنها العمل حتى عندما تسقط حكوماتها، حيث يجتمع القادة معًا لتسوية الصراعات بطرق تبني الثقة وتقوي العلاقات وتؤدي إلى إنشاء نظام سياسي جديد ومقبول على نطاق واسع. أما في الدول الهشة، فالعكس هو الصحيح غالبًا، إذ تشهد الفترات الانتقالية تنافس القادة فيما بينهم ما يقوّض الثقة ويضعف الروابط ويفضي إلى نظام سياسي غير مستقر بشرعية غير راسخة». ورغم أنّ هذا التحليل صحيح على المستوى الوطني والمجتمعي الأوسع نطاقًا، غير أنّ هذا الأمر قد يؤدي إلى فهم خاطئ للديناميكيات الاجتماعية على المستوى المحلي. ففي الأحياء والمدن التي واجهت فيها المجتمعات المحلية تهديدًا جماعيًا، صاغ قادة الجماعات المسلحة المحلية الناشئة هويات شكلية حققت التلاحم بين مجتمعاتهم المحلية - وبالتالي عززوا الروابط المحلية مع إنشاء أنظمة سياسية جديدة على المستوى المحلي[101].

جاء إنشاء هذه الأنظمة السياسية الجديدة، من نواحٍ عديدة، كنتيجة مباشرة لإنشاء «جماعات» حُشدت إلى جانب أحد طرفي الانقسام الليبي عام 2011. فقد أنشئت هذه الأنظمة الجديدة في المناطق التي شهدت ثورة 2011 كصراعٍ على المستوى المحلي وثورة على المستوى الوطني. ويمكن تفسير ظهور هذه الأنظمة باستخدام نظرية الهوية الاجتماعية[102]. ونظرية الهوية الاجتماعية هي عبارة عن إطار لشرح السلوك بين الجماعات، حيث تكون الهوية (الهويات) الاجتماعية النابعة من الشعور بالانتماء إلى جماعةٍ معينة بمثابة العامل الأساسي الحاسم في هذا الصدد. وبحسب نظرية الهوية الاجتماعية، يتحدد السلوك بين الجماعات من خلال الفئات الاجتماعية التي ينتمي إليها أعضاء هذه الجماعات، إذ تتوقف الهوية الاجتماعية للفرد على العضوية، كما تتوافق اهتماماته الشخصية المتصوَّرة مع

توفير الأمن داخل المنطقة التي تنشأ منها.

99 يضدُق هذا بشكل أكبر عندما يشدد الإطار الذي تم اعتماده لتحليل الجماعات المسلحة على تميزها، مركزًا بالأحرى على قدراتها التنظيمية، والمنطقة التي تسيطر عليها، والدخل الذي تحصل عليه وتدرّه.

100 nalpaK ،S .، 4102. `woH ot etagivaN emigeR snoitisnarT - A tsetS s'etaerG tsetaerG egnellahC'.

101 للحصول على تحليل شامل لتأثير الاندماج الاجتماعي على الأنظمة المحلية وأنماط الحشد والتشرذم، انظر لاتشر (0202).

102 stetS ،E.J .، ekruB dna ،J.P .، 0002. `ytitnedI laicos dna yroeht ytitnedi laicoS ،yroeht ytitnedi laicos dna yroeht ytitnedI` pp. ،ylretrauQ ygolohcysP laicoS ،yroeht ytitnedi laicos dna yroeht ytitnedI. 422-732.

مصالح الجماعة. وبالتالي، تفترض النظرية أنّ كونك عضوًا في جماعة ما - وكون هويتك الاجتماعية معرَّفة على هذا النحو - يمكن أن يدعم أو يقيّد تصرفات أعضاء الجماعة بقدر ما تفرضه مصلحتهم الذاتية[103]. وفي الحالة الليبية، يمكن لنظرية الهوية الاجتماعية أن تشرح العلاقات بين الجماعات المسلحة والمجتمع المحلي، وأنماط التجنيد، وأنماط الحشد، وآليات إدرار الدخل، فضلاً عن العلاقات الأفقية الأوسع بين المجتمعات المحلية.

وبحسب نظرية الهوية الاجتماعية، فإنّ مجرد الانضمام إلى جماعةٍ ما هو - في حد ذاته - مصدر محتمل لخلافٍ يمكن أن يؤدي إلى صراع. وتماشيًا مع النظرية، صاغت الجماعات التي تشكلت نتيجة للكفاح الجماعي أثناء الثورة وبعدها هويةً اجتماعيةً جديدةً صورت أعضاء نفس الجماعة (على سبيل المثال، المقاتلون الثوريون) بشكل إيجابي، وأولئك المرتبطين بالجماعات الأخرى (على سبيل المثال، الموالون للنظام الذين لم يشاركوا في الصراع وحتى المنشقون) بشكل سلبي. كما أنّ عملية التصنيف الاجتماعي التي حدثت فيها على نحوٍ شبه غريزي نتيجةً للتهديد الخارجي بالقمع الذي واجهته المجتمعات المحلية، خلقت هوية اجتماعية محلية جديدة في هذه المناطق. ورغم الطابع المحلي التي اتسمت به عملية التحول الاجتماعي هذه، غير أنّها أدت أيضًا إلى عملية مقارنة وقولبة نمطية اجتماعية على مستوى المجتمع الليبي[104].

لذلك، لم تكن هذه الديناميكية مقتصرة على المقاتلين الذين تم حشدهم، بل تغلغلت في المجتمع ككل، وأسهمت في التحيز والتمييز ضد أعضاء الجماعات الأخرى داخل المجتمعات المحلية وفيما بينها، ومن ثم خلقت مشهدًا منقسمًا على المستوى الكلي ولكن متماسكًا اجتماعيًا على المستوى المحلي (بما في ذلك الأسر والأحياء، وإن لم يكن يشمل بالضرورة مدنًا بأكملها). وبصورةٍ أعم، عمدت الجماعات المتحالفة ضد النظام إلى تضخيم العوامل التي وحدتها (على سبيل المثال، تطلعاتها المناهضة للاستبداد) بينما قللت من أهمية العوامل التي قسمتها (مثل ارتباطها بمناصريها) - وهي ديناميكية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بفرضية احترام الذات المرتبطة بنظرية الهوية الاجتماعية[105]. بيد أنّ التحالف على المستوى الكلي لم يدم طويلاً لأنّ ارتباط الجماعات بمناصريها طغى على الجهود المبذولة لإضفاء الطابع المركزي على قيادتها، كما أنّ الروابط المحلية التي نشأت مع المؤيدين والسياسيين ورجال الأعمال من داخل جماعتها المحلية سادت على تلك التي كانت تربطها بالتحالف الأوسع السابق الذي كانت تنتمي إليه، مما أدى إلى تقييد وفرض الخيارات التي اتخذتها لاحقًا، فضلاً عن تموضعها في مواجهة الجهات

103 انظر Stets, E.J. & Burke, P.J., 2000. 'Identity theory and social identity theory'. Social psychology quarterly, pp.224-237; Brewer, M.B., 1991. 'The social self: On being the same and different at the same time'. Personality and social psychology bulletin, 17(5), pp.475-482; Hogg, M.A., 2016. 'Social identity theory'. In Understanding peace and conflict through social identity theory (pp. 3-17). Springer, Cham.

104 في المجتمع الفرداني، قد يؤدي الحس الأخلاقي للفرد إلى التخفيف من التداعيات العنيفة لعملية الوصم هذه؛ ولكن في المجتمعات الجماعية كالمجتمع الليبي - حيث أصبحت روابط القرابة والروابط الاجتماعية هي المركز الأساسي للسلطة التي اعتمد عليها الأفراد في تحديد انتماءاتهم إلى الجماعات المختلفة - كان الحس الأخلاقي ثانويًا بالنسبة للروابط داخل الجماعة، مما زاد من تفكك المجتمع وأحدث انقسامات عميقة في نسيجه الاجتماعي حيث تعرضت الجماعات الخارجية للانتقام والطرد بشكلٍ عنيف.

105 للتعليقات حول الحالة التحفيزية لاحترام الذات - في الهوية الاجتماعية والتمييز بين الجماعات، انظر Brewer, M.B., 1991. 'The social self: On being the same and different at the same time'. Personality and social psychology bulletin, 17(5), pp. 475-482; Hogg, M.A., 2016. 'Social identity theory'. In Understanding peace and conflict through social identity theory (pp. 3-17). Springer, Cham.

الفاعلة المسلحة والمجتمعات المحلية الأخرى[106]. والحقيقة أنّ شبكات هذه الجهات الفاعلة المسلحة غالبًا ما كانت تقولب قدرتها على تحقيق الإيرادات، فضلاً عن حشد الدعم العسكري المحلي والأجنبي، مما عزز أيضًا الديناميكيات داخل الجماعة، ومن ثم أسهم في التفكك والنزعة المحلية.

ويمكن تفسير انتشار النزعة المحلية وتكرار حالات التفكك تفسيرًا جزئيًا باستخدام نظرية مرتبطة بنظرية الهوية الاجتماعية: وهي نظرية التميز الأمثل. ترتكز نظرية التميز الأمثل على أساس افتراض منطقي مفاده أنّ الأفراد الذين ينتمون إلى جماعات يسعون غريزيًا إلى تحقيق التميز الإيجابي من خلال تمييز أنفسهم عن جماعتهم، بدافع المصلحة الذاتية في المقام الأول[107]. وفي الحالات التي تعتبر فيها حدود الجماعة محكمة (مثل تلك المرتبطة بعلاقات القرابة داخل المجتمع الليبي)، فقد تظهر هذه الرغبة في التمايز على أنّها منافسة اجتماعية ومحاباة داخل الجماعة. وفي حالة ليبيا، يمكن تطبيق نظرية التميز الأمثل على الديناميكيات بين الجماعات، وتحديدًا لشرح سلوك الجماعات الثورية بعد الثورة، فضلاً عن تفكك العديد من التحالفات التي تشكلت بعد عام 2011[108].

العهود الاجتماعية وأنماط الحشد

تساعد نظرية الهوية الاجتماعية ونظرية التميز الأمثل على وضع تصورٍ لترسيخ النزعة المحلية بعد عام 2011 وتكرار حالات التفكك التي أعقبت ذلك، إذ تعتمد كلتا المقاربتين على منظورٍ أفقي يقرُّ بالديناميكيات بين الجماعات ويساعد على فهم السبب وراء ارتباط الديناميكيات على مستوى المجتمع ارتباطًا معقدًا بالعلاقات بين الدولة والمجتمع، وهذا إنما يتجلى بقدر أكبر في الجماعات المسلحة المندمجة اجتماعيًا، التي قد يتعذر في بعض الأحيان تمييزها فعليًا عن المجتمعات المحلية التي تمثلها. ولهذا القرب تأثير مهم على كيفية تطور العلاقات بين الجهات الفاعلة المسلحة والمجتمعات المحلية بمرور الوقت، لا سيما وأنّه لا يمكن اكتساب «اندماج» بشكل مصطنع. وعلى المستوى الوطني، تؤثر هذه العلاقات المجتمعية تأثيرًا هائلاً على سبل صياغة العقود الاجتماعية وتحديد طبيعتها المحتملة.
يوضح أندرسون أنّ البلدان ذات التماسك الاجتماعي القوي تعمل على أساس مفهوم يسميه «المجتمع المتخيل»، حيث يكون المجتمع «قادرًا على التمييز بين المواطنين والأجانب»، كما تتجه القوة النسبية للهوية الوطنية المشتركة والولاء

---

106 انظر B.M ,rewerB .,B.M ,1102 .' yroeht ssenevitcnitsid lamitpO ,'tnempoleved dna yrotsih stI :yroeht ssenevitcnitsid lamitpO' .1102 ,.B.M ,rewerB ;303-192 .pp ,(4-3)02 ,snoitaleR larutlucretnI ni ,'noitarepooc puorgretni dna ytitnedi laicoS :hguone ton si tcatnoc nehW' .6991 ,.B.M ,rewerB fo lanruoJ lanoitanretnI ,'noitarepooc puorgretni dna ytitnedi laicoS :hguone ton si tcatnoc nehW' .6991 ,.B.M ,rewerB انظر 107

108 كان هناك العديد من الحالات التي اصطفت فيها جهات فاعلة مسلحة متنوعة ضد عدو مشترك لكنّها حافظت على خطوط قيادتها متميزة عن بعضها البعض من خلال علاقتها المجتمعية - من منطلق المصلحة الذاتية في المقام الأول. والواقع أنّ الجهات الفاعلة المسلحة المندمجة اجتماعيًا تضم أيضًا «قوات الاحتياط» المُسرَّحة، التي يتم حشدها من خلال الروابط المجتمعية في أوقات التهديد المشترك. كما ظهرت مصالح متباينة داخل الجماعات، مما أدى إلى تفكك المجتمع، وغالبًا انشقاق الجهات الفاعلة المسلحة. علاوة على ذلك، في العديد من حالات ما بعد الحرب، طغت المنفعة المتصوَّرة من الحفاظ على درجة عالية من الاندماج الاجتماعي عبر القرب من المجتمعات المحلية وسلاسل القيادة المستقلة على الفائدة المتصوَّرة من تشكيل كتلة متماسكة من شأنها أن تؤدي إلى تضاؤل الميول المحلية وتآكل الهويات الاجتماعية المحلية لصالح قيادة أكثر مركزية. وكان ذلك أحد العوامل التي قوّضت العديد من جهود إصلاح القطاع الأمني، ولعل أبرزها خطة إنشاء الحرس الوطني الليبي. انظر و. ويري و أ. آرام، 5102. ترويض الميليشيات: بناء الحرس الوطني في الدول العربية المتصدِّعة. العاصمة واشنطن: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي.

الجماعي نحو تنمية الدولة، مما ينشئ دولاً أكثر استقرارًا وأفضل حكمًا وأكثر توجهًا نحو التنمية وأكثر قدرة على التعامل مع الأزمات لأنّ التحديات المشتركة تبعث على التعاون[109]. ويمكن ربط هذا المفهوم ربطًا وثيقًا بفكرة «العهد الاجتماعي»، وهو إطار مبني على فكرة الجمع بين مختلف الجماعات العرقية والدينية والعشائرية والأيديولوجية قبل صياغة عقد اجتماعي على المستوى الوطني[110]. وتُعتبر العهود الاجتماعية غير رسمية وتركز بقدر أكبر على القيم والثقة - على عكس العقود الاجتماعية التي لا نبالغ إذا قلنا إنها تتطلب درجة من الإكراه[111].

على الرغم من أنّ هذا المفهوم يُطبَّق عامةً على المجتمعات على المستوى الوطني لتقييم مستوى تماسكها، يمكن في حالة ليبيا القول إنّ «العهود الاجتماعية المحلية» ظهرت في مناطق كانت فيها الجماعات مندمجة اجتماعيًا وأظهرت قربًا من السكان، وقد كانت هذه العهود عبارة عن «مواثيق أفقية» توحد مناصرين متنوعين داخل هذه المناطق، حيث اجتمعت للاتفاق على أطر للتعاون - الاتفاقيات غير الرسمية التي بدورها أثرت على الحوكمة الأمنية والتنمية والسلام الاجتماعي داخل مجتمعاتها المحلية. وتُصاغ هذه العهود بشكل غير رسمي وتسهم في بناء هويةٍ، وقيمٍ وروايةٍ مشتركة تحدد روح المجتمع المحلي الذي توحده. ورغم أنّ ظهور هذه العهود يسهم في تعزيز التعايش على الصعيد المحلي، فهو يعزز أيضًا ديناميكيات جماعتنا وجماعتهم (نحن وهم) التي تخضع لها الجماعات المسلحة وفقًا لنظريتي الهوية الاجتماعية والتميز الأمثل. ورغم أنّ هذا الأمر يعزز النزعة المحلية، ولكنّه يؤدي أيضًا إلى التفكك إذ تنقسم الجماعات المشمولة بالعهود من داخلها وتتبنى الجهات الفاعلة الاجتماعية مواقف مختلفة، مما يقوّض التماسك الاجتماعي المحلي بينما يخاطر بشرعيتها الاجتماعية.

وفي الحالات التي خاضت فيها المجتمعات المحلية ثورة عام 2011 باعتبارها كفاحًا جماعيًا، صيغت «هوية محلية جديدة» شكلت العمود الفقري للعهود الاجتماعية اللاحقة فيها. وفي هذه الحالة، ليس من المناسب نظريًا اعتبار علاقات الجماعات المسلحة مع المجتمعات المحلية على أنّها علاقات تنازلية من القمة إلى القاعدة، نظرًا إلى أنّها تستفيد من درجة من الشرعية الشعبية والدعم الذي يدل على درجة من التوافق مع المجتمع المحلي الذي نشأت منه. وفي مناطق أخرى، وحّدت العهود الاجتماعية التي ظهرت بعد عام 2011 بين قيم وأيديولوجيات مختلفة، مما أدى إلى واقع يتعايش فيه مختلف المناصرين - والجماعات المسلحة التابعة لهم - على الصعيد المحلي. وقد خضع تماسك المجتمع ومرونة المواثيق الاجتماعية فيه للاختبار لاحقًا حيث أسفرت القوى الأيديولوجية المختلفة - وكذلك ديناميكيات جماعتنا وجماعتهم التي ظهرت داخل المجتمعات المحلية - عن توترات داخل هذه الدوائر الاجتماعية المشكّلة حديثًا. وفي ظل النفوذ الأجنبي الذي كان بمثابة «عامل مضاعف للصدع»، خضعت المجتمعات المحلية التي عانت من صراع محلي بعد عام 2011 لتحول أدى إلى انقسام أو تحوّر عهودها الاجتماعية مع اشتداد الصراع

109 .osreV :nodnoL .msilanoitaN fo daerpS dna nigirO eht no snoitcefleR :seitinummoC denigamI .6002 ,.B ,nosrednA.

110 .ertneC ecruoseR gnidliubecaeP naigewroN .snoitisnart ni stcartnoc laicos dna stnanevoc laicoS .4102 ,.S ,nalpaK.

111 .sriaffA lanoitanretnI ni scihtE rof licnuoC eigenraC .'stcartnoc laicos edecerp tsum stnanevoc laicoS` .3102 ,.S ,nalpaK.

داخلها - غالبًا على أسس قبلية أو عرقية أو مجتمعية أو أيديولوجية. أما المناطق الأخرى، فقد كانت العهود الاجتماعية أكثر تماسكًا وأسهمت في تخفيف التوترات الداخلية حيث منعت اندلاع الصراع المحلي وحافظت على قدر ضئيل من السلام الاجتماعي، على الرغم من اختلاف القوى الاجتماعية التي وحدتها هذه العهود.

تعطينا هذه الطريقة الاجتماعية لتحليل المناصرين مقاربة علائقية لتوضيح علاقة الجماعات المسلحة بالمجتمعات المحلية. وفي الحالات التي تتضمن عهدًا اجتماعيًا، يكون من الممكن تسريح أعضاء الجماعات المسلحة المندمجة اجتماعيًا في أوقات السلم، ولا يُعاد حشدهم إلا إذا تصوروا وجود تهديد - وإذا كان «العهد» بأكمله (بمعنى آخر، المجتمع المحلي) معرضًا للتهديد. وفي هذه الحالات، تكون الجماعات المسلحة بطبيعة الحال متمتعة بشرعية محلية إذ تكون جزءًا لا يتجزأ من العهد وتتحرك لحمايته. وفي حالات أخرى، يمكن للجهات المسلحة أن تكتسب الشرعية كجزء من العهد باستخدام وسائل مختلفة. والواقع أنّه يمكن لمقاربة نفعية تحصل من خلالها الجماعات المسلحة على الدعم الشعبي عبر تقديم الخدمات، أن تعزز الشرعية العملية محليًا، لا سيما أثناء الصراع وبعده مباشرةً. غير أنّ هذه المقاربة تعكس أيضًا درجةً من الانفصال عن المجتمع المحلي إذ سيُضطر المدنيون للحفاظ على مستوى الامتثال للتمتع بدرجات أعلى من الاستقرار. وهذه الشرعية «القائمة على الأداء» يمكن أن تتراجع بمرور الوقت، خصوصًا إذا كانت مبنيةً على أساليب ومعايير قسرية انتُزعت من الأنظمة الاجتماعية قبل الحرب[112]. وغالبًا ما تصبح هذه الشرعية مستدامة بشكل متزايد من خلال تقييم المجتمعات المحلية للفائدة من الخدمات المقدمة من الجماعات المسلحة مقابل الدعم الرمزي المقدم لها، وذلك من منظور حساب التكاليف والفوائد[113]. وبالنظر إلى الروابط المحلية التي تميز ظهور معظم الجماعات المسلحة الليبية، نجد أنّ العامل الرئيسي الذي يؤثر على العلاقات بين الجماعات المسلحة والمجتمع المحلي إنما يتمثل في الروابط الاجتماعية، التي يمكن أن تدعمها علاقات القرابة أو المحسوبيات.

تلعب الديناميكيات المرتبطة بالعهود الاجتماعية المذكورة آنفًا - فضلاً عن السلوك المرتبط بالجماعات الموضحة من خلال نظريتي الهوية الاجتماعية والتميز الأمثل - دورًا في أنماط الحشد والتسريح وإعادة الحشد في ليبيا. فمن شأن العهود الاجتماعية المتماسكة على الصعيد المحلي أن تقيد حشد العناصر المسلحة المحلية ضد المعارضين المحليين ويمكن أن تؤدي إلى تسريحهم بشكل جزئي. وفي الواقع، لا تحتاج الجهات الفاعلة المسلحة المندمجة اجتماعيًا إلى اكتساب الشرعية من خلال تقديم الخدمات أو دعم النظام الأمني في زمن الحرب؛ إلا أنّ الهوية والقيم والروايات المشتركة التي يقوم عليها العهد تحفز الحشد الجماعي للمناصرين في المجتمع - والجهات الفاعلة المسلحة التابعة لهم - ضد التهديدات الخارجية المتصوَّرة والأعداء الخارجيين. ومن الشائع في هذه العهود أن نرى حشدًا واسعًا «للمدنيين» ضد التهديدات الخارجية المتصوَّرة إذ سرعان ما يتحول النظام

112 K ,regeirK ,.. H ,8102 .` lanoitanretnI fo lanruoJ .?parT ycamitigeL eht ni thguaC :spuorG demrA yb ecnanrevoG dna waL
.385-365 .pp ,)4(21 ,gnidliubetatS dna

113 المرجع نفسه.

الاجتماعي للمجتمع المحلي إلى نظام حالة الحرب. وفي إطار هذه العملية، تُفعّل الروابط الاجتماعية في إطار العهد بشكلٍ جماعي، مما يسمح بعملية تجنيد واسعة النطاق عبر المجتمع المحلي.

وكان لإحياء هذه العملية المتعلقة بنظام حالة الحرب دور مفيد في تشكيل التحالف المضاد لحفتر بعد الهجوم الذي شنه على طرابلس في 4 نيسان/أبريل 2019. فقد اعتبرت العديد من العهود الاجتماعية المحلية الهجوم تهديدًا وجوديًا، ونظرت بحق إلى هجوم حفتر الخاطف على أنّه محاولة انقلاب من شأنها أن تعيد ليبيا إلى عهد الاستبداد. وفي هذا الإطار، اعتبرت المجتمعات التي تشكلت هوياتها الجماعية على أساس صراع مشترك سعى إلى تحقيق المُثل الثورية، هجومَ حفتر إهانة وتهديدًا وجوديًا، مما أدى إلى حشد واسع النطاق شهد زحفًا جماعيًا من مصراتة وجبل نفوسة والزاوية وزليتن وغيرها نحو طرابلس. وتماشيًا مع أنماط التعاون الموضحة آنفًا في إطار نظرية الهوية الاجتماعية، سارعت هذه الجماعات بالتحالف مع الجماعات المسلحة الإجرامية التي تفتقر إلى درجة الاندماج الاجتماعي التي تمتلكها. واستنادًا إلى الروايات التي أحاطت بعملية الحشد الجماعي للفصائل، ضخمت هذه الفصائل العوامل التي وحدتها (بما في ذلك تطلعاتها المناهضة للاستبداد) بينما قللت من أهمية الانقسامات التي تفشت فيها، كما احتفظت بدرجة من الاستقلالية عن بعضها البعض - تماشيًا مع نظرية التميز الأمثل - ولم يعمد معظمها إلى الحشد تجاه مدينة سرت المركزية بمجرد زوال التهديد المتمثل في استيلاء حفتر على طرابلس. وبعد أن استولت الجماعات المتحالفة مع حكومة الوفاق الوطني على القاعدة الأمامية الأساسية لحفتر في ترهونة، ما لبثت الحسابات الاستراتيجية المتباينة بين جماعاتنا وجماعاتهم التي شكلت جزءًا من التحالف المبدئي الأوسع أن كشفت عن انقسامات داخله، مما أدى إلى تفككه[114].

وعلى الجانب الآخر، تستطيع الجهات الفاعلة المسلحة التي تخطّ حدودًا بينها وبين مجتمعها المحلي إضفاء الطابع المركزي على سلسلة قيادتها بصورةٍ أفضل؛ بيد أنّها تواجه تحديات في تحفيز الأفراد على الانضمام إلى صفوفها، مما يحد من قدرتها على مواصلة الجهود العسكرية المطولة. ورغم أنّ ذلك يمكن تعويضه جزئيًا من خلال الحوافز المالية، واستخدام المحسوبيات، واللجوء إلى الإكراه، غير أنّ هذه الأساليب محددة زمنيًا وتخضع لتوافر الموارد. علاوة على ذلك، فإنّ الاستخدام المطول للإكراه يمكن أن يؤدي إلى خنق المجتمعات المحلية تدريجيًا، مما يقوّض شرعية هذه الجهات الفاعلة المسلحة ويؤثر على المحسوبيات التي يعتمد عليها في الحشد - مما يفضي أيضًا إلى التفكك.

114 هذه عملية مستمرة في وقت كتابة هذا التقرير.

الكتيبة 301 مشاة في مصراتة: كيف تآكلت الشرعية الاجتماعية مع مرور الوقت

تأسست الكتيبة 301 مشاة عام 2015 من قبل هيئة الأركان العامة للجيش الليبي في طرابلس بعد قرار من حكومة الإنقاذ الوطني (تشكلت في أعقاب الحرب التي دارت بين كتائب الزنتان وتحالف فجر ليبيا). وخلال الفترة من العام 2015 حتى العام 2018، تمكنت الكتيبة تدريجيًا من فرض سيطرتها على جنوب غرب العاصمة الليبية طرابلس، وتوفير الأمن هناك (كان جنوب غرب طرابلس أحد الأهداف الرئيسية خلال معارك عام 2014).

وبين عامي 2015 و2018، كانت الكتيبة 301 من أنشط الجماعات المسلحة في مكافحة الجريمة وتهريب المخدرات والتهريب في الأحياء الجنوبية الغربية من طرابلس - وهي منطقة كانت تعاني من فراغ أمني قبل أن تجد الكتيبة 301 موطئ قدم لها هناك.

وكانت الكتيبة، قبل تأسيسها ككيان رسمي تابع لهيئة الأركان العامة للجيش الليبي، جزءًا مما يُعرف الآن باسم كتيبة الحلبوص - أحد أكبر كتائب مصراتة التي شاركت في حرب فجر ليبيا. شُكلت كتائب الحلبوص رسميًا بعد عام 2011 على خلفية الصراع الجماعي الذي كانت تعيشه المجتمعات المحلية في مصراتة ضد القذافي، وكان اللواء المصراتي محمد الحداد قائدًا لها. وقد عارض الحداد حشد مصراتة لعملية فجر ليبيا 2014، إذ كان يفضل الوساطة بدلاً من ذلك، ولكن بسبب الضغط الاجتماعي المتزايد نتيجة مصرع مقاتلين مصراتيين من كتيبة الصمود بقيادة صلاح بادي في طرابلس، تم حشد مقاتلين من كتيبة الحلبوص لخوض المعارك لاحقًا. وكان بادي قد حاول السيطرة على مطار طرابلس الدولي من الجماعات المتحالفة مع الزنتان، ولكنّه فشل، ما كان له تأثير غير مباشر على المشاعر الشعبية في المدينة التجارية ومناصريها. وقد قوبلت دعوات الحداد للوساطة مع جماعات الزنتان بالتجاهل[115]، ثم أنشئت الكتيبة 301 في أعقاب عملية فجر ليبيا باعتبارها فرعًا من قوة الحداد. وهذا مثال يوضح لنا كيف يمكن للروابط المجتمعية والاندماج الاجتماعي أن تحل محل «القيادة شبه الرسمية» للجهات الفاعلة المسلحة المندمجة اجتماعيًا.

تأسست الكتيبة من «مقاتلين غير نظاميين» تم حشدهم من مصراتة كفرع من كتيبة الحلبوص، بقيادة عبد السلام الزوبي، أحد أبرز القادة الميدانيين من المدينة. وبعد أن عززت الكتيبة 301 سيطرتها على المنطقة، تولت الإشراف على عودة العائلات النازحة من العزيزية إلى منازلهم في جنوب غرب طرابلس في عام 2014، بل وتوسطت في بعض «مواثيق التعايش السلمي» المحلية بين السكان المحليين الذين شاركوا إلى أحد جانبي الصراع. وبعد عام 2015، عمد الزوبي، الذي تولى قيادة الكتيبة 301 بشكل غير رسمي، إلى إعادة هيكلة الكتيبة بشكل كبير - وهو تطور قلل من قدرة الجماعة على الاستفادة من العلاقات المجتمعية في مصراتة، إذ غيّر

115 عاد الحداد إلى المشهد عام 7102 كقائد للمنطقة العسكرية المركزية تحت راية هيئة الأركان العامة للجيش الليبي في حكومة الوفاق الوطني. وفي آب/أغسطس 0202، على خلفية التوترات المتصاعدة بين الجماعات المسلحة في مصراتة وطرابلس، عُيّن الحداد رئيسًا لأركان الجيش الليبي في حكومة الوفاق الوطني.

الزوبي قوام الكتيبة وسلسلة قيادتها على حدٍ سواء حيث بقي بعض المقاتلين النشيطين من مصراتة جزءًا من القوة، بينما سُرّح آخرون وعادوا إلى «أنشطتهم المدنية». وهذا نمط شائع من أنماط الحشد والتسريح لدى الكتائب التي تشكلت على أسس مجتمعية وبمقاتلين غالبًا ما تم حشدهم في أوقات الحرب (على سبيل المثال، ضد القذافي في عام 2011، وأثناء حرب فجر ليبيا عام 2014، وضد داعش في سرت عام 2016، وضد القوات المسلحة العربية الليبية بقيادة حفتر عام 2019).

تعتبر الكتيبة 301 من الجهات الفاعلة المسلحة الوحيدة التي حافظت مصراتة من خلالها على حضورها العسكري في العاصمة طرابلس بعد عام 2014. ومع ذلك، تغير الهيكل الداخلي للجماعة منذ إنشائها في طرابلس ولم تعد غالبية أفرادها من مصراتة (بالرغم من أنّ معظم قيادتها من المدينة الساحلية). فقد جُندت عدة فصائل أخرى غير مصراتية، بما فيها فصائل من طرابلس. ولعل من أبرز الفصائل المجندة حديثًا الطوارق الذين تولوا أدوار الحماية والأدوار القتالية في أعقاب الهجوم على طرابلس في نيسان/أبريل 2019[116]. ورغم أنّ هذا التغيير لم يقلل بشكل كبير من تركيبة قيادة الكتيبة 301، فإنّ الشرعية الاجتماعية للجماعة في مصراتة تراجعت بمرور الوقت. وكان التراجع متناسبًا مع تضاؤل الحضور المصراتي داخل تركيبة الكتيبة - وهو اتجاه يبرز لنا مدى الترابط بين الاندماج الاجتماعي والشرعية[117].

كانت الكتيبة 301، منذ تأسيسها عام 2015، طرفًا في العديد من الصراعات والتحولات التي شهدها المشهد الأمني في طرابلس، ويُعزى ذلك جزئيًا إلى قيادتها المصراتية ومنطقة سيطرتها الجغرافية. ومن بين الصراعات الأولى التي انخرطت فيها الكتيبة التوترات التي اندلعت بين الكتيبة 301 ومسلحين من منطقة العزيزية في ورشفانة عام 2016. وكانت هذه التوترات تُعزى بشكل كبير إلى أنّ الكتيبة 301 كانت مسؤولة عن حماية المنطقة الجنوبية الغربية لطرابلس من الجماعات المسلحة التي طردها تحالف فجر ليبيا من المدينة، ولا سيما ميليشيات الزنتان وأيضًا القوة الداعمة لها - «الجيش القبلي» في ورشفانة.

لعبت الكتيبة في مرحلة لاحقة دورًا مميزًا على خلفية «الترتيبات الأمنية» التي تم تنفيذها - وإن كان بطريقة ناقصة ومعيبة - كجزء من الاتفاق السياسي الليبي عام 2016. واتخذت هذه الترتيبات شكل الطرد الجبري للجماعات المسلحة «المناهضة لحكومة الوفاق الوطني» التابعة لتحالف فجر ليبيا (حيث جاء العديد منها من مصراتة) من العاصمة طرابلس. وعلى عكس الجماعات الأخرى، رحبت الكتيبة 301 بتشكيل حكومة الوفاق الوطني بعد اتفاق الصخيرات وأعلنت دعمها للسلام والمصالحة - مخالِفةً للاتجاه الذي كان سائدًا آنذاك بين معظم جماعات مصراتة الأخرى. وقد انقسمت الجماعات المسلحة في مصراتة والعديد من سياسييها، الذين دعموا في البداية حكومة الإنقاذ الوطني، بشأن دعم أو معارضة تشكيل حكومة الوفاق الوطني. كما تقاسمت العديد من الجماعات المسلحة العداء تجاه الجماعات المتمركزة في طرابلس التي كان لها دور هامشي في إطار تحالف فجر

116 ع. بادي. (9102) مقابلة مع مسؤول في وزارة الداخلية في طرابلس (تموز/يوليو 9102)

117 في هذه الحالة، تضاءل الاندماج الاجتماعي للجماعة بمرور الوقت، مما أثر على كل من الجوانب العلائقية والفكرية للاندماج، وبالتالي أثر على الشرعية الاجتماعية.

ليبيا.

وفي عام 2018، شاركت الكتيبة 301 - إلى جانب جماعات من «كارتل طرابلس»[118] - في صد هجوم الكتيبة السابعة من ترهونة (كتيبة الكاني - المعروفة الآن باسم الكتيبة التاسعة)، التي انضمت إليها كتيبة الصمود (بقيادة صلاح بادي). وقد قُتل أحد القادة الأساسيين للكتيبة 301، علي سليم، في مشادة كلامية بين جماعات مسلحة مصراتية (الكتيبة 301 والصمود)، مما دفع الكتيبة 301 بأكملها إلى الحشد ضد كتيبتي الصمود والكاني المصراتيتين. وهذه من الحالات التي حُشدت فيها مجموعتان من مصراتة - واللتان تتمتعان بدرجات متفاوتة من الاندماج الاجتماعي - كجزء من تحالفين متعارضين، مما يوضح الانقسامات التي يمكن أن تلحقها الخيارات الاستراتيجية المتباينة التي تتخذها الجهات الفاعلة المسلحة بالنسيج الاجتماعي - والعهد الاجتماعي بشكل أعمّ - لمجتمعاتها المحلية.

ولكن بحلول عام 2018، أدى تركيز الكتيبة 301 على تفعيل آليات إدرار الدخل الجائرة في منطقة سيطرتها جنوب طرابلس - إلى جانب تغيرها الداخلي - إلى تآكل شرعيتها بشدة داخل مصراتة، إذ لم يعد العديد من أصحاب المصلحة في المدينة يعتبرونها جماعة مصراتية. وكان فقدانها للشرعية نتيجة ثانوية لعدة عوامل: انخفاض درجة الاندماج الاجتماعي بسبب تطور تكوينها بمرور الوقت، وانتشارها المطول النائي في طرابلس، وممارساتها الجائرة لإدرار الدخل.

وفي نيسان/أبريل 2019، كانت الكتيبة 301 في طليعة الجماعات المسلحة التي شاركت في صد هجوم القوات المسلحة العربية الليبية على طرابلس بقيادة حفتر - وبالتالي كانت في تحالفٍ واحدٍ مع كتيبة الصمود. ويمكن تفسير هذا التقارب السريع باستخدام نظرية الهوية الاجتماعية: فقد اعتبرت المجتمعات المحلية في غرب ليبيا هجوم حفتر تهديدًا جماعيًا، مما دفعها إلى الحشد على أسس اجتماعية. وعلى عكس الانقسامات الداخلية السابقة، التي تأثرت بالعوامل السياسية والاقتصادية، كان الهجوم تهديدًا جماعيًا للهوية المشتركة للجهات الفاعلة المسلحة - ومجتمعاتها المحلية. ومن ثم، حلّ هذا التهديد - بطبيعة الحال - محل أي خلافات حول الوصول إلى الريع أو الدوافع السياسية.

وفي أواخر عام 2019، كان قائد الكتيبة 301، عبد السلام الزوبي، أيضًا أحد القادة القلائل في طرابلس الذين أشرفوا على نشر المرتزقة السوريين في الخطوط الأمامية في طرابلس[119]. ورغم أنّ ذلك أدى إلى تقوية الكتيبة 301 شكليًا[120] وسمح لها بتعزيز وضعها كجماعة تؤدي دورًا بارزًا، فقد تسبب أيضًا في توترات مع الجهات الفاعلة المسلحة «الثورية» الأخرى وحشد المقاتلين الذين نظروا إلى إشراك المرتزقة السوريين الأجانب بشكل سلبي. ويرجع ذلك إلى أنّ الجهات الفاعلة التي بُنيت هويتها المجتمعية المشتركة على المُثل الثورية - والتي كانت قد رفضت

118 و. لاتشر و ع. الإدريسي، 8102. عاصمة الميليشيات: سيطرة التشكيلات المسلحة في طرابلس على الدولة الليبية، ورقة إحاطة. جنيف: مسح الأسلحة الصغيرة.

119 ع. بادي (9102) مقابلة هاتفية مع مسؤول في وزارة الداخلية في طرابلس، كانون/الأول ديسمبر 9102.

120 يوضح هذا المثال كيف يمكن للدعم الأجنبي أن يعوض الاندماج الاجتماعي شكليًا.

إشراك القوات الأجنبية في ثورة عام 2011 للإطاحة بالقذافي - تعاملت مع مشاركة المرتزقة السوريين ليس فقط كإجراء غير ضروري، ولكن أيضًا كتطور انحرف عن الركائز التي صاغت «السردية الثورية» والهوية المشتركة التي شكلت الأساس لعهدها الاجتماعي. ومع انكشاف غطاء السرية المحيط بمشاركة المرتزقة السوريين في أواخر عام 2019، كان على العديد من الجهات الفاعلة المسلحة التي شكلت جزءًا من تحالف حكومة الوفاق الوطني أن تبرر نشر المرتزقة السوريين باعتباره مجرد تطور لموازنة استخدام القوات المسلحة العربية الليبية للمرتزقة الروس، حتى إنّ بعض الجهات الفاعلة والمجتمعات المحلية تذرعت بالدين واللغة والقرب الثقافي مع سوريا كوسيلة لتسوية عدم الاتساق بين مشاركة المقاتلين السوريين وبين قيمها ومُثلها المتعارضة مع هذه المشاركة[121].

بشكل عام، رغم أنّ الكتيبة 301 كانت «الجماعة المصراتية» الوحيدة التي بقيت في العاصمة بعد وصول حكومة الوفاق الوطني، فقد احتفظت بدرجة من الاندماج الاجتماعي والقدرة على تفعيل الروابط المجتمعية في إطار «العهد الاجتماعي» لمصراتة بمجرد ظهور تهديدات خطيرة؛ ولكن نظرًا لوجودها المطول في ضواحي طرابلس وبُعدها عن مصراتة، غيرت الجماعة تكوينها وهيكلها وأنماط الحشد المتبعة. واستنادًا إلى نظريتي الهوية الاجتماعية والتميز الأمثل، طورت الجماعة أيضًا مقاربة خصوصية لعملية صنع القرار، التي كانت تفرضها الحاجة إلى التعايش - وأحيانًا التعاون - مع الجماعات المحلية في جميع أنحاء طرابلس، بينما كانت مقيدة أيضًا بسبب اندماجها الاجتماعي وروابطها مع مناصريها في مصراتة. ورغم أنّ قرار الجماعة بالحشد ضد كتيبة الصمود في مصراتة في أيلول/سبتمبر 2018 كان خيارًا استراتيجيًا، اتُخذ رغم المنشأ المشترك للجماعتين، فقد كانت الروابط المجتمعية هي المحرك الرئيسي لحشدها ضد حفتر بعد هجومه على طرابلس.

كما طورت الكتيبة 301 آليات بديلة لإدرار الدخل استهدفت من خلالها استغلال الأراضي التي تسيطر عليها جنوب غرب طرابلس. ولولا سيطرة الجماعة على المنطقة المحيطة بالعاصمة، لكان من الصعب التنبؤ بطريقة العمل المماثلة التي استخدمتها، وإن كانت في النهاية مجرد تكهنات. والحقيقة أنّ الكتيبة 301 طورت علاقات مع التجار الموجودين في منطقة السواني (إحدى ضواحي جنوب غرب طرابلس، ومركز لتخزين البضائع القابلة للتلف وغير القابلة للتلف، وموقع العديد من المصانع والشركات). وكانت علاقة الكتيبة 301 بهؤلاء التجار عبارة عن صفقات تتمحور حول توفير الحماية مقابل رسوم فرضتها الكتيبة. وتضم السواني أحد أكبر أسواق الجملة التجارية في المنطقة الغربية، وبالتالي فإنّ نظام الإتاوات الذي طورته الجماعة سمح لها بإدرار قدر كبير من الدخل. وهذا مثال آخر على الطريقة التي استخدمتها الجماعات المعزولة عن المجتمعات المحلية في منطقة سيطرتها لتطوير آليات لإدرار الدخل تعتمد على الصفقات أو الإكراه أو الجور، وهي الطريقة التي لن تستخدمها داخل مجتمعاتها المحلية.

121 ع. بادي. (0202)؛ مقابلة هاتفية مع أحد أفراد الكتيبة 103 (شباط/فبراير 0202).

جهاز مكافحة الظواهر السلبية والهدامة بقيادة فرج قعيم: إحدى حالات الشرعية الاجتماعية المجتزأة

تأسس جهاز مكافحة الظواهر السلبية والهدامة في عام 2019، وهو تابع مباشرة للقيادة العامة للقوات المسلحة العربية الليبية بقيادة حفتر في شرق ليبيا، ويضم في الأساس أفرادًا ينتمون إلى قبيلة العواقير. تُعتبر هذه الجماعة - إلى حد كبير - نتاجًا ثانويًا للعلاقات الاجتماعية لقائدها - فرج قعيم العبدلي - الذي ينحدر أيضًا من قبيلة العواقير في شرق ليبيا. ويستفيد قعيم من الدعم القبلي لزعماء العواقير ومجلسها الاجتماعي وشباب القبيلة، كما يستمد الكثير من نفوذه من الدعم القبلي لعشيرة العبدلي من قبيلة العواقير.

تتألف قوات جهاز مكافحة الظواهر السلبية والهدامة بشكل أساسي من مقاتلين سابقين من قوة المهام الخاصة - جهاز مكافحة الإرهاب، وهي جماعة مسلحة ظهرت عام 2014 كإحدى أبرز الجماعات المتحالفة مع عملية الكرامة التي يقودها حفتر، وانتشر أعضاؤها على محاور متعددة للقتال في بنغازي (بما فيها بوعطني والليثي وسوق الحوت والصابري). كما تولت القوة تأمين نقطة الدخول إلى برسس، إحدى البوابات الرئيسية المؤدية إلى وسط بنغازي. وقد تأسست قوة المهام الخاصة - جهاز مكافحة الإرهاب على يد قعيم. وفي عام 2015، كانت القوة قد حظيت باعتراف وانتساب رسميين من وزارة الداخلية في شرق ليبيا، بينما حصل قعيم على رتبة ملازم من خلال وزارة الداخلية. وفي ذلك الوقت، أطلق على قوته رسميًا اسم «قوة المهام الخاصة ومكافحة الإرهاب». بعد ذلك، أعاد رئيس الحكومة المؤقتة، عبد الله الثني، تسميتها «قوة المهام الخاصة».

بيد أنّ تأسيس الجهاز في صورته الحالية خضع لانضمام مسلحين آخرين لا ينتمون إلى القبيلة[122]، إذ أضافت القيادة المركزية للقوات المسلحة العربية الليبية مجندين جدد، بهدف القضاء على التهديد الذي كان يشكله قعيم - والعواقير بصورة أعم - على حفتر والقيادة المركزية للقوات المسلحة العربية الليبية، غير أنّ هذه الإضافات فشلت في تقويض النفوذ القبلي على القوة والتي تمثل اليوم أحد «الأجنحة المسلحة» للعواقير في بنغازي[123]، كما انضوى معظم المقاتلين السابقين في قوة المهام الخاصة مرة أخرى تحت قيادة قعيم.

إنّ قبيلة العواقير هي أكبر قبيلة في بنغازي. وفي عهد القذافي، كانت منطقة سيطرة القبيلة تُعرف بالعامية باسم «الحزام الأخضر»، وذلك أنّ منطقة حضورها وسيطرتها الجغرافية تشكل هلالاً حول بنغازي (من منطقة توكرة شرقًا إلى الأبيار وسلوق ومدينة قمينس الساحلية). ويعتبر هذا الحزام في الأساس منطقة نفوذ للعواقير، مع أنّ أهل المدن التي يتألف منها هذا الحزام لا يضمون مناصري القبيلة فقط. ومع ذلك، فإنّ العواقير، إلى جانب القبائل البدوية الأخرى التي تتمتع بنفوذ تاريخي في برقة مثل البراعصة والمغاربة والعبيدات وحسا، كانت لديها نزعة محلية

122 ع. بادي. (9102)؛ مقابلة هاتفية مع أحد سكان بنغازي (آب/أغسطس 9102).

123 تشمل الوحدات الأخرى التابعة للعواقير، أولياء الدم بقيادة عياد الفسي، وقوة حماية مطار بنينا بقيادة عز الدين الوكواك البرغثي، وقوة الاستخبارات العسكرية بقيادة صلاح بولغيب، وقوات الصاعقة الخاصة، التي في أعقاب وفاة ونيس بوخمادة في تشرين الثاني/نوفمبر 0202، يقال إنّها تخضع الآن لقيادة شخصية أخرى من العواقير، وهو عبد المنعم العبدلي.

سابقة متأثرة بنضالها الجماعي ضد الحكم الاستعماري الإيطالي.

وبصرف النظر عن قيام هذه الجماعات مع مرور الوقت ببناء عهودها المحلية الخاصة بها على أسس قبلية، فإنّها تميل إلى التنافس من أجل السيطرة والنفوذ الإقليميين في شرق ليبيا، ولا سيما في بنغازي. واستنادًا إلى نظرية الهوية الاجتماعية، تقاسمت بعض الفصائل داخل هذه الجماعات أيضًا تصورًا مفاده أنّ المناصرين غير البدوية في شرق ليبيا ينبغي اعتبارهم (ومعاملتهم) على أنّهم جماعات خارجية - وهو تصور تجلى سياسيًا في عهد القذافي، وبرز بقدر أكبر بعد عام 2011، كرغبة في الفيدرالية في أحسن الأحوال، أو الانفصال في أسوأها. وقد اعتبرت عملية الكرامة التي أطلقها خليفة حفتر عام 2014 على أنّها فرصة للتحرك بناء على هذه النزعة المحلية تحت ستار عملية مكافحة الإرهاب المدعومة من الخارج. وفي حين وجد حفتر مبررًا جديدًا لوجوده في عملية الكرامة بعد الانقلاب الفاشل الذي قام به ضد المؤتمر الوطني العام في شباط/فبراير 2014، فإنّ التيارات المتنوعة التي حُشدت ضمن عمليته إنّما فعلت ذلك جزئيًا للاستفادة من الدعم الأجنبي الذي استفاد منه من أجل المشاركة في أعمال العنف وفقًا لأهدافها المحلية[124]. وقد ظهر ذلك جليًا في تهجير «الجماعات الخارجية» من شرق ليبيا، بما فيها الآلاف من المقيمين السابقين في شرق ليبيا الذين تعود أصولهم إلى غرب ليبيا، وأولئك الذين لا ينتمون إلى القبائل البدوية، وأولئك الذين عارضوا حفتر، والذين تربطهم صلات بالمتطرفين الذين كانوا قد حُشدوا أيضًا كجزء من التحالف المناهض لعملية الكرامة.

لقد دلّ تهجير هذه المجتمعات المحلية إلى نوع العلاقة التي كانت الجماعات المسلحة المنضوية تحت لواء القوات المسلحة العربية الليبية ستقيمها مع المجتمعات المحلية في شرق ليبيا، بمعنى أنّها أوضحت عزمها على ضمان الامتثال الجبري. وحقيقة أنّ القيادة المركزية للقوات المسلحة العربية الليبية لم تلتزم بتسهيل عودة النازحين تنمّ أيضًا عن استعدادها لاستيعاب أجندة فئات المناصرين الاجتماعية المنضوية تحت لوائها من أجل ضمان هذا التحالف.

وبعد انتهاء عملية الكرامة، اشتهرت قوة المهام الخاصة، لا سيما في عام 2016، بكونها إحدى الجماعات المسلحة المرتبطة بالعواقير المتورطة بشدة في انتهاكات حقوق الإنسان والاعتقالات غير القانونية والاحتجاز[125]. كما تورطت العديد من الوحدات الأخرى التي تقودها العواقير، وأبرزها كتيبة أولياء الدم، في حالات إعدام خارج نطاق القضاء[126]. ومع تعدد الوحدات المنفصلة المنتمية إلى العواقير، والمتحالفة شكليًا[127] في «الجيش الوطني الليبي»، نشب صراع حول ضمان ولاء القبيلة. وكان قعيم محور هذا الصراع، وكذلك المهدي البرغثي، آمر كتيبة الدبابات

124 ع. بادي. (9102): مقابلة مع أحد النازحين داخليًا من بنغازي في إسطنبول (تشرين الثاني/نوفمبر 9102).

125 تعزَّز ذلك أيضًا من خلال سيطرة القوة على برسس (وسيطرتها على نقطة التفتيش عند نقطة الدخول إلى المنطقة، وكذلك معسكر الاحتجاز في برسس)، كما سيطرت القوة على سجن الكويفية، الذي كان يُعرف محليًا بأنّه أحد أكبر سجون شرق ليبيا حيث كان المحتجزون والسجناء يتعرضون للتعذيب بصورة روتينية. انظر: yaybiL :.hctaW sthgiR namuH ,5102 .'noitneteD ni erutroT daerpsediW

126 هيومن رايتس ووتش، 7102. «ليبيا: إعدام جماعي خارج القضاء، يجب التحقيق والمحاسبة.

127 يشمل ذلك الجماعات الموضحة في الحاشية 531 (باستثناء قوات الصاعقة الخاصة، التي لم يكن يقودها شخص ينتمي إلى العواقير).

204 التي شاركت في عملية الكرامة. وتعتبر قبيلة البرغثي، «البراغثة»، من بيوت[128] قبيلة العواقير، شأنها في ذلك شأن بيت «العبدلي» الذي ينتمي إليه قعيم. وقد اشتعلت التوترات بين قعيم والبرغثي وحفتر.

عُين البرغثي، الذي كان مقربًا من قعيم، في كانون الثاني/يناير 2016 وزيرًا للدفاع في حكومة الوفاق الوطني في محاولة من الحكومة المشكّلة حديثًا لخلق موطئ قدم لها في شرق ليبيا وتقويض حفتر. وفي 4 حزيران/يونيو 2016، أصدر وزير الداخلية في الحكومة المؤقتة في شرق ليبيا، محمد المدني الفاخري، قرارًا وزاريًا بحلّ قوة المهام الخاصة التي يقودها قعيم، وينص على نقل كافة أصولها إلى وزارة الداخلية. كما دعت وزارة الداخلية إلى «تفريق» ضباط وجنود القوة. وأُعيد تعيين المتطوعين العاملين مع قوة المهام الخاصة في وزارة الداخلية التي ذكرت أنّها ستسعى إلى تسوية أوضاعهم من خلال النظر في وضعهم الرسمي. وبالنظر إلى البعد القبلي لقوة قعيم، وحقيقة أنّ معظم أفرادها كانوا من عشيرته، فقد اتخذ أفراد الجماعة المسلحة قرارًا جماعيًا بعدم الانصياع لأوامر وزارة الداخلية، مما زاد من توتر العلاقات بين الثنائي البرغثي - قعيم وحفتر، فاختار الأخير تقويض كتيبة البرغثي 204 من خلال تغيير اسمها إلى «الكتيبة 298» وتعيين شخصية برغثية أخرى على رأس قيادتها[129]. وبفضل قدرة حفتر على استقطاب الدعم الأجنبي، استطاع استمالة معظم الوحدات الأخرى المتحالفة مع العواقير، مما سمح له بتهميش البرغثي - وتجريده من جماعته المسلحة في إطار هذه العملية. وبصورةٍ عامة، استند نجاح حفتر في هذا المسعى إلى قدرته على الاستفادة من الانقسامات داخل العواقير وغياب التماسك داخل القبيلة.

في تموز/يوليو 2017، استغلت حكومة الوفاق الوطني في طرابلس هذا الصراع وعيّنت قعيم وكيلاً لوزارة الداخلية. وكان ذلك في الأساس استراتيجية اتبعها قعيم لإعادة تأكيد نفوذه في شرق ليبيا بعد أن قام حفتر بتهميش حليفه البرغثي. وقد رحّب بيت العبدلي - الذي ينتمي إليه قعيم ويستمد منه قواته - بهذه الخطوة، وبدا أنّ حكومة الوفاق الوطني مستعدة لتوسيع نفوذها في شرق ليبيا من خلاله. ولكن على الرغم من أنّ المجلس الأعلى لقبيلة العواقير - إلى جانب الشيوخ والأعيان والشباب وقادة محور القتال من رجال قبيلة العواقير - قد أصدر بيانًا[130] يعلن فيه عن دعم قعيم في 5 أيلول/سبتمبر 2017[131]، فإنّ العديد من الوحدات والمناصرين المرتبطين بالعواقير كانوا لا يزالون يفضلون الانضواء تحت قيادة حفتر.

وردّ حفتر على قرار حكومة الوفاق الوطني بمنع مسؤولي حكومة الوفاق الوطني من إصدار أي قرارات من شأنها التأثير على «المناطق المحرَّرة» الخاضعة لسيطرته في شرق ليبيا. وعمّم حفتر هذا المرسوم، الصادر في أيلول/سبتمبر 2017، على رئيس الأركان العامة ورؤساء أركان القوات المسلحة ورئيس هيئة الرقابة وقادة المناطق العسكرية، وجميع قادة الوحدات في قواته المسلحة، إذ أُمروا بتنفيذ هذه التعليمات

128 هذه في الأساس «عائلة» من قبيلة العواقير. ومن بين «العائلات» الأخرى الفوارس والعمارنة والعبدلي (التي ينحدر منها قعيم) والفسيات والجضران.

129 .'revo sekat ihtahgraB rehtona sa demaner noilattaB knaT 402 s'izahgneB' .6102 ,dlareH aybiL

130 .'retsiniM roiretnI ytupeD s'ANG sa tnemtnioppa s'miagE emoclew yllanoitidnoc rigawA' .7102 ,tasawlA

131 جاء ذلك عقب اجتماع عُقد في منطقة برسس شرق بنغازي، منطقة نفوذ العبدلي (بيت قعيم).

واستخدام القوة، إذا لزم الأمر، ضد من لا ينصاع لها.

مع ذلك، ورغم مناورات حفتر، انشق قعيم، وبمجرد تكليفه بمنصب نائب وزارة الداخلية من قبل حكومة الوفاق الوطني، توجه إلى وسط بنغازي للاضطلاع بواجباته، متحديًا بذلك قرار حفتر بمنع حكومة الوفاق الوطني من العمل في منطقة سيطرته. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2017، أعلن قعيم تفعيل خطة لحماية بنغازي بالتعاون مع وحدات داخل المدينة، مما زاد التوترات بينه وبين حلفاء محليين آخرين لحفتر. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2017، تعرّض قعيم لمحاولة اغتيال نجا منها، كما استُهدف مقره الرئيسي في منطقة بودزيرة بقصف بقذائف الهاون أسفر عن مقتل شخص وجرح ثمانية من أفراد قوة المهام الخاصة التابعة له. فوجّه قعيم أصابع الاتهام علنًا إلى حفتر بالوقوف وراء محاولة الاغتيال، كما منح حفتر إنذارًا ومهلة للانسحاب من بنغازي، ودعا في الوقت ذاته العواقير وآمر الصاعقة، ونيس بوخمادة، للمشاركة في اجتماعٍ للاتفاق معًا على صيغة لحماية مدينة بنغازي.

وقد اعتبر هذا الحدث تهديدًا صريحًا لحفتر إذ كان قعيم سيقترح عمليًا استبداله بشخصية أخرى. وقد أدى ذلك إلى تصعيد الموقف، إذ بلغ ذروته بغارة شنتها قوات حفتر على منطقة برسس الخاضعة لسيطرة العواقير، مما أجبر قعيم على تسليم نفسه، مع أنّ آمر الصاعقة ونيس بوخمادة قد تفاوض بشأن اعتقاله، واعدًا العواقير بأنّه لن يُمس بأذى. على أنّ غارة حفتر - التي لم تثر أي شكل من أشكال الحشد الواسع النطاق من قبل العواقير - قد أظهرت مرة أخرى الشقاق الفصائلي الذي تغلغل في القبيلة، والدور الذي لعبه الدعم الخارجي الذي استفاد منه حفتر في السماح له باستغلال التشرذم داخل القبيلة وجشع (وتذمر) بعض نخبها.

بقي قعيم رهن الاعتقال لعدة أشهر قبل أن يُطلَق سراحه في آب/أغسطس 2018، وذلك بضغطٍ مارسه مناصري قعيم - الذين أغلقوا الطرق شرق بنغازي للضغط على حفتر - مما أوضح الشرعية الاجتماعية المجتزأة لقعيم والانقسامات الحاصلة داخل قبيلة العواقير. وبالفعل، لم يطالب بالإفراج عن قعيم سوى فئة قليلة من رجال القبيلة. وفي النهاية استجاب حفتر لدعوات إطلاق سراحه، خشية أنّ يؤدي ذلك إلى حالةٍ من عدم الاستقرار، لا سيما وأنّ المناشدات جاءت على خلفية عملية مخططة للسيطرة على فزان، والاستعدادات لشن هجوم على طرابلس، وتصاعد التوترات بين الجماعات الموالية له[132] والوحدات الأخرى المرتبطة بالعواقير. ومرة أخرى، كشف هذا الحدث أنّ القوات المسلحة العربية الليبية تعتمد على توازن دقيق بين الاستمالة والإكراه للاحتفاظ بالسيطرة على الأراضي التي تسيطر عليها شكليًا، كما أظهر أنّه على الرغم من اصطفاف العواقير مع القوات المسلحة العربية الليبية في تحالفٍ دام لسنوات، فإنّ علاقتها مع القوات المسلحة العربية الليبية لم تتعد كونها صفقة فيما بينهما. وقد استندت الصفقة إلى تحقيق المصالح المتصوَّرة لمجموعة ضيقة من نخب العواقير التي تدعي تمثيل قبيلتها، ولكنّها في النهاية على أتمّ الاستعداد لوضع مصالحها الخاصة قبل مصلحة القبيلة.

132 بدا ذلك في الأساس كأنّه توترات بين الجماعات الأخرى المرتبطة بالعواقير (انظر الحاشية 531) والجماعات الموالية لحفتر مباشرةً، بما فيها الكتيبة 601 وكتيبة طارق بن زياد.

أصبح قعيم محط الأنظار من جديد بمرسوم من القيادة المركزية للقوات المسلحة العربية الليبية، صدر في 12 آب/أغسطس 2019 - بعد عام تقريبًا من إطلاق سراحه، كُلف بموجبه بقيادة وحدة جديدة - جهاز مكافحة الظواهر السلبية والهدامة. كانت القوة مكلفة بمهام عديدة، تراوحت ما بين مكافحة الجريمة، وهدم المباني العشوائية، وتأمين مستشفيات ومرافق بنغازي، ودعم الحرس البلدي في مراقبة المصانع والمحلات والشركات المحلية، بالإضافة إلى تقديم الدعم للوحدات المحلية الأخرى. كما كُلفت القوة بمكافحة الجريمة واعتقال أعضاء التنظيمات الإجرامية المسلحة والعصابات، وشمل تكليفها أيضًا جمع المعلومات الاستخبارية، وإجراء التحقيقات، ومصادرة الأسلحة والذخائر، وإعداد سجلات التعيين، والتنسيق مع وزارة الداخلية والنائب العام، والمشاركة في تنفيذ الترتيبات الأمنية في المنطقة الإدارية لبنغازي التي كان من المفترض أن تنفذها وزارة الداخلية. وهذا التكليف الواسع إنّما يعكس درجة اعتماد حفتر على العواقير - التي عجز عن تقويض نفوذها من خلال الإكراه وحده.

مع ذلك، لم يضم جهاز مكافحة الظواهر السلبية والهدامة أبناء قبيلة العواقير فحسب، بل عززها حفتر بأفرادٍ من وحداتٍ أخرى موالية له بهدف التخفيف من الخطر الذي ستشكله على قيادته قوةٌ يقتصر قوامها على أبناء العواقير المتحالفة مع قعيم. وتسلط هذه الخطوة الضوء على التوتر بين مقاربة حفتر نحو مركزية القيادة العسكرية والتوجهات المحلية لقوةٍ مثل جهاز مكافحة الظواهر السبية والهدامة - التي تنشر وتحشد وتتخذ خيارات استراتيجية بالأساس استنادًا إلى مصالح العواقير المتحالفة مع قعيم. وبصورةٍ أكثر عمومًا، تُظهر استراتيجية حفتر في التعامل مع قعيم - والعواقير - أيضًا حدود قدرته على الاستفادة من الانقسامات داخل القبائل لترسيخ القيادة والسيطرة. وفي نهاية المطاف، سمحت له هذه الاستراتيجية باستمالة العديد من القوى المتحالفة مع العواقير - لكل منها درجة من الشرعية الاجتماعية - وإكراهها من خلال تكتيكات قائمة على مبدأ فرّق تسُد.

والحقيقةُ أنّ الدعم القبلي الذي استفاد منه قعيم يفسر لنا قدرته على الاحتفاظ بأهميته كجزء من قطاع الأمن في بنغازي وكقائد لجماعةٍ مسلحة، بالرغم من تحديه العلني السابق لحفتر. ولربما كان سيتعرض قعيم للنفي أو السجن أو القتل لولا الضغوط القبلية وخطر خسارة حفتر لحليف مهم في قبيلة العواقير. ولكن تمت صياغة توازن دقيق بين إكراه قعيم والمنضوين تحت قيادته واستمالة الوحدات الأخرى المرتبطة بالعواقير التي استفاد قادتها من تحالفهم مع حفتر.

وبشكلٍ أعمّ، لم يتحرك جهاز مكافحة الظواهر السلبية والهدامة للمشاركة في الهجوم على طرابلس كوحدة (على الرغم من حشد بعض أبناء العواقير نحو طرابلس في الأيام الأولى للهجوم)، وإنما فضّل الاستفادة من الوضع لتعزيز السيطرة الإقليمية في بنغازي. والواقع أنّ معظم أبناء العواقير فضلوا استغلال هذه الفترة الزمنية لتعزيز نفوذهم على القيادة المركزية للقوات المسلحة العربية الليبية، مما أفضى إلى تصاعد التوتر بين جهاز مكافحة الظواهر السلبية والهدامة - الذي يهدف إلى تعزيز مصالح العواقير المتحالفة مع قعيم - مع الجماعات الأخرى الموجودة في بنغازي، مثل كتيبة طارق بن زياد - التي تتألف في الأساس من

السلفيين الذين يميلون أكثر إلى الولاء لحفتر، فضلاً عن الكتيبة 106[133]. بيد أنّ هذه التوترات والخلافات المحلية، التي تبرز الحدود الاجتماعية والميول المحلية للجماعات التي اكتسبت مكانًا في بنغازي، قد أُخفيت بسبب الضرورة الملحة لإعطاء الأولوية للتعبئة والحشد العسكري في وسط مدينة سرت، حيث تمثل القوات المدعومة من تركيا والمتحالفة مع حكومة الوفاق الوطني التي تحرز تقدمًا إقليميًا نحو شرق ليبيا تهديدًا لكل من القيادة المركزية لحفتر والجماعات المنضوية تحت لوائها. وفي وقت كتابة هذا التقرير، لم يكن جهاز مكافحة الظواهر السلبية والهدامة (والعواقير بصورة أعمّ) قد حشد قواته نحو سرت. وفي حالة جهاز مكافحة الظواهر السلبية والهدامة، يُعزى ذلك جزئيًا إلى «تكليف الحماية»، فضلاً عن تصاعد التوترات بين قعيم - والعواقير بشكل عام - وقادة الجماعات المسلحة الأخرى التي انتشرت في سرت (بما فيها كتيبة الصاعقة والكتيبة 128 وكتيبة طارق بن زياد والكتيبة 106[134] وغيرها).

133 تُعد الكتيبة 601 من أفضل الكتائب تجهيزًا في القوات المسلحة العربية الليبية ويقودها بشكل غير رسمي نجل حفتر خالد.

134 لقد نشرت كل هذه الجماعات وحدات في مدينة سرت الساحلية مدعومةً بمرتزقة واغنر ومرتزقة سودانيين (من دارفور). حصلت الكتيبة 821 - بقيادة حسن الزادمة - وكتيبة طارق بن زياد - بقيادة عمر مراجع المقيرحي - على ترقية «لواء معزز» بموجب مرسوم القيادة العامة للقوات المسلحة العربية الليبية في أيلول/سبتمبر 0202. يذكرنا هذا الوضع باللواء 23 المعزز في عهد القذافي بقيادة نجل القذافي خميس.

ملخص

سلط هذا الفصل الضوء على السمات الفردية التي توضح المسارات المتشعبة للجهات الفاعلة المسلحة بعد عام 2011، وكثيرٌ منها يتجاوز ثنائية الانقسام بين فصائل الثورة والفصائل المناهضة للثورة. ورغم أنّ نماذج التهجين المختلفة في كافة أرجاء البلاد قد أضفت طابعًا مميزًا على حوكمة قطاع الأمن، أثرت العوامل المحلية بشكل كبير على كيفية ظهور هذه النماذج بالأساس ومدى تطورها اللاحق في مناطق مختلفة. كما أنّ قُرب الجماعات المسلحة من مجتمعاتها المحلية، فضلاً عن المنطقة الجغرافية التي تسيطر عليها، أسهم في صياغة عمليات عديدة منها آليات إدرار الدخل التي اختاروا تفعيلها؛ وممارساتها كجهات موفرة للأمن؛ وقدرتها على مركزية القيادة العسكرية؛ وأنماطها في الحشد (والتسريح).

وتسلط نظريتا الهوية الاجتماعية والتميز الأمثل الضوء على مسألة الاندماج الاجتماعي للجماعات المسلحة ودورات التفكك التي شهدتها التحالفات في زمن الحرب في ليبيا، كما توضحان ظهور «العهود الاجتماعية» في مختلف المناطق الليبية، حيث تعايشت جماعات مسلحة بدرجات متفاوتة من الاندماج الاجتماعي، بدلاً من إبرام «عقود اجتماعية» تنازلية من القمة إلى القاعدة مع المجتمعات المحلية في مناطق سيطرتها. وقد استطاعت الجهات الفاعلة المسلحة ضمان تعاون المجتمعات المحلية أو امتثالها، بناءً على درجة التماسك فيها، وتطلعاتها، فضلاً عن السياق السياسي الاجتماعي والاقتصادي الأوسع نطاقًا. وفي كثيرٍ من الأحيان، كان نموذج العلاقة مع المجتمعات المحلية يفرض على المجتمع أنظمة حالة الحرب: حيث كانت الجماعات المسلحة التي تتمتع بدرجة من الاندماج الاجتماعي وعلاقات إيجابية مشتركة مع المجتمعات المحلية قادرة على ترجمة هذا التعاون إلى مستوى أفضل من التنظيم وقدرات التجنيد والتماسك. وأما الجهات الفاعلة التي كانت علاقتها بالمجتمعات المحلية قائمة على أساس الصفقات أو التي عزلت نفسها عن المناصرين الخاضعين لسيطرتها الجغرافية، فقد كانت تميل أكثر إلى استخدام الاستمالة أو الإكراه كوسيلة للاحتفاظ بالقدرة على التجنيد وكبح مشاعر السخط الاجتماعي من خلال القمع.

وبدراسة ديناميكيات الجماعة هذه يتضح لنا التفكك الوشيك لكلٍ من القوات المسلحة العربية الليبية في شرق ليبيا والتحالف الموالي لحكومة الوفاق الوطني في غرب ليبيا. وبالفعل، تتجلى ديناميكيات جماعتنا وجماعتهم في التوترات المحلية والمناورات السياسية بين الجهات الفاعلة المسلحة والسياسيين المنضوين اسميًا تحت لواء تحالفيْن أوسع نطاقًا. وبدأ التهديد الجماعي لهجوم حفتر على العهود الاجتماعية في غرب ليبيا يتلاشى بالفعل، إذ تمثل الجماعات المسلحة المصراتية الجزء الأكبر من القوات المحتشدة نحو سرت، حيث ظلت حالة الجمود مع القوات المتحالفة مع القوات المسلحة العربية الليبية كما هي حتى وقت كتابة هذا التقرير. وفي الوقت نفسه، كانت الجماعات الأخرى المتحالفة مع حكومة الوفاق الوطني - إلى جانب أعضاء النخبة السياسية - تناور بدلاً من ذلك لتعزيز وجودها في إطار البنية الأمنية والنظام السياسي في فترة ما بعد الحرب. فمن ناحية القوات المسلحة العربية الليبية، تتضاءل الأصداء الاجتماعية الناجمة عن تداعيات هجوم

حفتر تدريجيًا بسبب تصور وجود تهديد جماعي من القوات المدعومة من تركيا والمتحالفة مع حكومة الوفاق الوطني في محيط سرت. وقد بدا ذلك وكأنّه تماسك شكلي ولحظي بين القوات المتحالفة مع القوات المسلحة العربية الليبية، إذ لم تحشد بعض الجماعات ذات النزعات المحلية قواتها للهجوم على طرابلس - مثل كتيبة الصاعقة، التي بقيت في بنغازي - وتحالفت مع الجماعات الموالية مباشرة لحفتر - مثل كتيبة طارق بن زياد السلفية - وقامت بالحشد الجماعي نحو سرت.

إنّ إدراك هذه الفوارق في الاندماج الاجتماعي ونماذج العلاقات المجتمعية عبر الجماعات المسلحة (برغم انضوائها الشكلي في ظل تحالفات أوسع معترف بها) أمر مهم لا سيما في سياق إصلاح القطاع الأمني، إذ يتبين من الجماعات التي تناولتها دراسات الحالة المختلفة في الأقسام السابقة مدى تأثير ذلك على اختيارها لآليات إدرار الدخل، وممارساتها كجهات موفرة للأمن، وقدرتها على مركزية القيادة العسكرية؛ وأنماطها في الحشد (والتسريح).

التباين في الاندماج والشرعية الاجتماعيين

تبرز قوة مكافحة الإرهاب كواحدة من أكثر القوات المندمجة اجتماعيًا، نظرًا لقدرتها على الحشد الجماعي من خلال تفعيل الروابط الاجتماعية - لا سيما ضمن كادر قوات الدعم التابع لها. أما الكتيبة 301 - وعلى الرغم من المنشأ المصراتي لقيادتها - فقد فقدت تدريجيًا مكانتها كقوة مندمجة اجتماعيًا بسبب انتشارها المطول في طرابلس. وقد دفعت هذه الديناميكية الجماعة إلى تغيير تكوينها الداخلي (من خلال تجنيد العديد من المجندين من خارج مصراتة) وتطوير آليات جائرة لإدرار الدخل بناءً على منطقة سيطرتها الإقليمية. ويوضح التباين بين قوة مكافحة الإرهاب، وهي قوة مندمجة اجتماعيًا، والكتيبة 301، التي تراجعت شرعيتها الاجتماعية تدريجيًا، أنّه حتى لو أنّ قيادة الجماعة تعود إلى المنشأ ذاته، فإنّ المسارات التي تؤثر على الاندماج والشرعية الاجتماعيين تختلف بناءً على السمات المميزة.

وبالنسبة لجهاز مكافحة الظواهر السلبية والهدامة بقيادة قعيم، فبالكاد يمكن اعتباره قوة مندمجة اجتماعيًا، رغم أنّه يتألف في غالبيته من أفرادٍ من قبيلة العواقير. وفي الحقيقة، لم تتمكن الجماعة وقائدها من تأمين ولاء مناصري العواقير بشكل عام أو تشجيع الجماعات المسلحة الأخرى المرتبطة بالعواقير على الحشد ضمن تحالف قبلي للعواقير يُعنى بالدفاع عن مصالح القبيلة الأوسع نطاقًا. ويمكن أن يُعزى الاندماج الاجتماعي المجتزأ لجهاز مكافحة الظواهر السلبية والهدامة إلى التناحر داخل العواقير وإلى القدرة الكبيرة للقيادة المركزية للقوات المسلحة العربية الليبية على استمالة أو إكراه نخب العواقير من خلال الدعم الأجنبي. وقد أثبتت القدرة على اكتساب النفوذ من خلال «مركز» القوات المسلحة العربية الليبية أنّها أداة فعالة بالنسبة للجهات الفاعلة الأخرى المتحالفة مع القوات المسلحة العربية الليبية، ولا سيما الكتيبة 116 بقيادة مسعود جدي، التي استغلت تحالفها مع حفتر للارتقاء إلى مكانة بارزة في سبها على الرغم من شرعية القوة الاجتماعية المتنازع عليها بين أفراد قبيلته.

إنّ دراسة هذه الجهات الفاعلة المسلحة في إطار المشهد الاجتماعي والديموغرافي الأوسع لا يوضح التهجين في حوكمة قطاع الأمن والاقتصاد السياسي فحسب، بل يعطينا أيضًا فهمًا أكثر شمولية للأساليب التي يمكن من خلالها إشراك الجماعات، وكذلك الجهات التي من المحتمل أن تمارس الرقابة عليها. والواقع أنّه يمكن عكس المنطق الذي من خلاله تستفيد الجماعات المسلحة من نفوذها الاجتماعي واندماجها في إطار العهود الخاصة بها لتعزيز قدرتها على الحشد للحرب، إذ يمكن - بدلاً من ذلك - الاستعانة بمجتمعاتها المحلية ومناصريها لكبح جماحها وتقييد تحركاتها، وممارسة الرقابة عليها. ويمكن الاستفادة من هذه المقاربة خاصةً في سياق وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية المؤقتة اللاحقة، التي يمكن اعتبارها بمثابة مرحلة انتقالية عندما تتحوّل الأنظمة الاجتماعية في زمن الحرب إلى أنظمة يمكن البناء عليها للدخول في سلام أكثر استدامة. وبالنظر إلى الاهتمام الحالي بترسيخ وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني وإنشاء منطقة منزوعة السلاح في وسط ليبيا بعد إعلان رئيس وزراء حكومة الوفاق الوطني ورئيس مجلس النواب في 21 آب/أغسطس 2020، سيتناول القسم التالي الدور الذي يمكن أن تلعبه الجهات الفاعلة على مستوى المجتمع - في إطار هياكل الرقابة وعوامل تعزيز الاستقرار وعوامل تمكين إصلاح القطاع الأمني[135].

135 .T ,isirigeM .0202 ,'woH weN teertS tsetorP pleh nac aybiL ,deeccus ycamolpid naeporuE fo licnuoC ngieroF snoitaleR.'

الرقابة على موفري الأمن غير الرسميين

3

لقد أوضح الفصلان السابقان مدى التهجين القائم في الحوكمة الأمنية في ليبيا، والأنماط المختلفة للاندماج الاجتماعي الذي تتمتع به الجماعات المسلحة. وبالتالي لا تأخذ الحوكمة الأمنية في ليبيا شكلاً واحدًا إنما يختلف شكلها بقدر كبير على المستوى المحلي. كما أنّ انتشار التهجين، باعتباره سمة مميزة لتوفير الأمن، يعني ضمنًا أنّ هذه «الخدمة» من النادر - إن لم يكن من المستحيل - أن تكون من اختصاص الدولة وحدها، بل إنّ أصحاب المصلحة والشبكات والهيئات الحكومية المحلية تحل عمليًا محل السلطات المركزية أو تعوض عنها أو تفسدها. وبذلك، يتعدى أصحاب المصلحة غير الرسميين على الدور التقليدي للحكومة ومؤسساتها الرسمية. وفي إطار هذا التعدي، فإنّهم يتفاوضون باستمرار بشأن علاقتهم بالسلطات الليبية، مما يعيق عمليًا تحقيق الاحتكار الشرعي لممارسة العنف.

وبما أنّ «المركز» وأصحاب المصلحة المحليين هؤلاء قد يضعون تصورًا مختلفًا تمامًا للأمن، فقد يشكل هذا الأمر معضلة. فمن الناحية النظرية، تتعامل الدولة - التي يُنظر إليها عمومًا على أنّها «موفر الأمن» - مع الأمن من منظور الحفاظ على أنظمة اجتماعية وسياسية معينة من خلال ممارسة السلطة. كما أنّ هذه المقاربة المؤسسية لتحقيق الأمن تلائم المقاربات المعيارية التي تركز على تحسين الترتيبات الرسمية بين الدولة وقطاعي الأمن والعدالة فيها. ولكن أصحاب المصلحة المحليين يتعاملون مع الأمن من منظور حماية مناصريهم من العنف والمخاطر الوجودية الأخرى.

إنّ الحقائق المجتمعية الأساسية التي يقوم عليها هذا التصور تصوغ خطابًا دارجًا حول الأمن، وهو خطاب غير رسمي بطبيعة الحال. وفي أغلب الأحيان، فإنّ «منظور الحماية» هذا الذي تعاملت من خلاله المجتمعات المحلية مع الأمن جعلها «تمارس عملية تحقيق الأمن» بنفسها، مما أفضى إلى تناقض بين رؤية الدولة لتوفير الأمن وبين البنية الأمنية الفعلية التي تستخدمها هذه الجهات الفاعلة لحماية نفسها ومناصريها.

ولـ«قاعدة الوسطاء»[136] هذه تداعيات مهمة على ممارسات إصلاح القطاع الأمني المعاصرة التي تتمحور - بقدرٍ كبير - حول الدولة. والمنظور السائد ضمن أطر إصلاح القطاع الأمني هو أنّ تنظيم العنف بأفضل طريقة إنّما يكون بإخضاعه لاحتكار مركزي للدولة، وأنّ أفضل طريقة لتحقيق هذه المقاربة هي من خلال أنظمة الحوكمة الديمقراطية[137]. وبشكل عام، ركزت أهداف السياسة الملموسة التي تم

136 B. Rekai, E. Eyehcs and A. Sisylan: Setats eligarf dna tciflnoc-tsop ni yreviled ytiruces dna ecitsuj dereyal-itluM', Journal of Peacebuilding & Development, 7(4), pp. 305-825.

137 W. Melli, C.R. Bell, 2015. Security Governance Demra Retfa Ytidirbyh dna Ytiruces fo Scimanyd EhT: Tciflnoc Post-Liberia, Routledge, Boston.

تحديدها ضمن هذا الإطار، ومنها ما يتعلق بليبيا، على الإصلاح المؤسسي المخصص عن طريق إضفاء الطابع الرسمي على القطاع المسلح، وإدارة المالية العامة، والتدريب، والتأهيل المهني، فضلاً عن إصلاحات أوسع للشرطة والقضاء.

وفي ليبيا ما بعد 2011، كان الاهتمام الأكبر هو دمج الجهات الفاعلة المسلحة حيث بُذلت العديد من الجهود والمحاولات لإعادة تشكيل بعض مكونات الهيكل الأمني القائم في البلاد. وبدلاً من التصادم مع جانب العرض من معادلة توريد «الأمن» والمؤسسات التي سعت الجهات الفاعلة إلى دعمها، فشلت هذه الجهات الفاعلة التي تقود هذه الجهود في الغالب لأنّ أصحاب المصلحة غير الرسميين اعتبروا مساعي إصلاح القطاع الأمني هذه تحيد عن أولوياتهم واحتياجاتهم[138]. ومن ثم، ينبغي اعتبار التباين بين الفهم المؤسسي «المحلي» والمعياري لما يستلزمه الأمن على أنّه إصلاح لقطاع الأمن الليبي.

الإصلاح المعيب لقطاع الأمن

لقد كانت الجهود المبذولة لإصلاح القطاع الأمني الليبي انتقائية - وغالبًا ما كانت مسيسة، إذ المفترض من إصلاح القطاع الأمني - بطبيعة الحال - أن يعالج أبعاد الحوكمة الأمنية: تحويل الأطر التنظيمية الشاملة داخل القطاع الأمني وتحسينها، وإدخال هياكل المساءلة ومبادئها على المستوى المؤسسي، وتعزيز القدرات الفنية والتشغيلية للجهات الأمنية الفاعلة نحو توفير أمن سريع الاستجابة. ولم تنجح أي من الجهود التي بذلتها الجهات الخارجية نحو إصلاح القطاع المسلح في ليبيا في معالجة هذه الأبعاد بطريقة شاملة وجادة، إنما سعت الجهات الفاعلة المحلية - بدلاً من ذلك - إلى تبني جوانب معينة من هذه الأهداف بشكل انتقائي من أجل تعزيز شرعيتها المحلية والوطنية والدولية.

فعلى سبيل المثال، عمدت القوات المسلحة العربية الليبية إلى دمج درجة شكلية من البنية التنظيمية في إطار تسلسلها الهرمي مع تطوير قدراتها الفنية من خلال الدعم الأجنبي؛ بيد أنّ ذلك لم يُترجم إلى ممارسات مؤسسية مُحسَّنة أو قيادة وسيطرة أفضل على معظم القوات المتحالفة مع القوات المسلحة العربية الليبية، التي كان الكثير منها متحالفًا مع حفتر على أساس انتهازي[139]. والواقع أنّ القوات المسلحة العربية الليبية كانت بمثابة امتياز أكثر من أي شيء آخر[140]، إذ استفادت الجماعات المسلحة من انتسابها إلى القيادة العامة للقوات المسلحة العربية الليبية والمؤسسات التابعة لها، مما تُرجم إلى زيادة في اختصاصات هذه الجماعات المسلحة. كما منحها هذا الانتساب الشكلي مظلة تسمح لها بالتحرك ضمن تكليفات واسعة تطغى على وظائف توفير الأمن والأدوار القتالية، فضلاً عن

138 dna noitasilibats rotces ytiruceS sgniliaf eno dna dnasuoht enO .0202 ,J ,iuoahcraH dna .E ,neeV naV ,.H ,ideedahS-lA .tropeR URC leadnegnilC .aybiL ni tnempoleved

139 مع ذلك، فإنّ العديد من الجماعات المتحالفة مع القوات المسلحة العربية الليبية تخضع لسيطرة مباشرة من قبل حفتر وشركائه المقربين، وتستفيد من الوصول التفضيلي إلى مصادر الدخل والدعم العسكري. وتشمل هذه الجماعات الكتيبة 601 والكتيبة 661 والكتيبة 551 والكتيبة 821 وكتيبة طارق بن زياد.

140 nl isirigeM-isirigeM ,T. ,9102 ,elihW uoy t'nerew gnikool ,gnikaT lareneG .aybiL revo gnikat neeb sah ratfaH .yciloP ngieroF. - يشار على نحو ملائم إلى عملية القوات المسلحة العربية الليبية للتوحيد الإقليمي باسم مخطط بونزي.

أنّه زاد من فرصها للاستفادة من الدعم الفني والتشغيلي الأجنبي المقدم من خلال حفتر، وسمح لها بتنويع فرصها في جني الريع - بما في ذلك الريع في إطار اقتصادات الظل.

مع ذلك، لم يكن التحالف مع القوات المسلحة العربية الليبية يعتمد على إنفاذ أي آليات للمساءلة، أو الالتزام بمدونة سلوك معينة، أو احترام أي من معايير حقوق الإنسان. وتمثل هذه الديناميكية إشكالية لا سيما بالنظر إلى خلفية الانقسامات الاجتماعية والسياسية التي تشكلت على أساسها القوات المسلحة العربية الليبية وحشد «قوات الدعم» في عام 2014. فقد أدى الاندماج اللاحق لهذه الوحدات - التي تشكلت على أسس مجتمعية وقبلية - في التسلسل الهرمي للقوات المسلحة العربية الليبية إلى عسكرة وظائف الشرطة[141] وجعل الرقابة المدنية أمرًا مستحيلًا. وعمد حفتر إلى تزعم عملية عسكرة الشرطة والقضاء على الرقابة المدنية - التي كانت في الأساس نتيجة ثانوية لتأسيس هيكل أمراء حرب تحت قيادة مركزية. وفي حين أنّ كثيرين يرون على نحو خاطئ أنّ هذه عملية هي عملية «إصلاح للقطاع الأمني»، فإنّ أهداف الجماعات المتحالفة مع القوات المسلحة العربية الليبية وممارساتها تأتي على النقيض من ذلك. علاوة على ذلك، نظرًا إلى أنّ هذه الجماعات المسلحة مرتبطة بالقوات المسلحة العربية الليبية إما من خلال الانتساب المباشر للقيادة العامة أو وزارة الدفاع أو وزارة الداخلية، فغالبًا ما تُترجم التوترات القبلية والمجتمعية إلى فراغات أمنية يصبح معها أداء مهام الشرطة اليومية أمرًا صعبًا. وفي الحالات الأكثر حدة من الانقسامات المجتمعية، تؤدي بؤر التوتر داخل المجتمعات المحلية إلى اشتباكات عنيفة بين الوحدات المتحالفة مع القوات المسلحة العربية الليبية.

وعلى نحوٍ مماثل، يبدو أنّ وزارة الداخلية المتحالفة مع حكومة الوفاق الوطني قد حاولت جلب المعايير الدولية إلى الإطار التشريعي المحلي، بينما استمرت الممارسات التعسفية للجهات الفاعلة التابعة لها. إضافة إلى ذلك، فشلت وزارة الداخلية في تغيير الهيكل التنظيمي وتعزيز القدرات على نحوٍ من شأنه ترجمة هذه القواعد الجديدة إلى تغييرات جوهرية في الحوكمة الأمنية. كما أنّ تعدد الأجهزة الأمنية التابعة للدولة على المستوى المحلي أدى إلى تقييد الحوكمة الأمنية، مما فرض على وحدات الشرطة التابعة لوزارة الداخلية طريقة عملها تقريبًا.
ويكمن الجزء الأكبر من القدرات الشرطية لوزارة الداخلية في «مديريات الأمن» - وهي الهياكل المحلية التي أبقت على وجودها في كافة البلديات الليبية. وقد دمجت هذه الهياكل العديد من الكيانات من بينها جهاز المباحث الجنائية في عهد القذافي، الذي اكتظ بالثوار منذ 2011. وعلى الرغم من الجهود الشكلية لتحسين القدرات الشرطية لمديريات الأمن، فإنّ الهيكل المحلي للحوكمة الأمنية قد قيّد بشدة قدرتها على أداء عملها. والواقع أنّ فروع جهاز المباحث الجنائية المحلية تتعاون حاليًا مع جهات فاعلة أكثر بكثير مما كان عليه الحال في عهد القذافي، حين كانت تنفذ عمليات الاعتقال والمصادرة إما بنفسها أو بالتعاون مع وحدات الشرطة الأخرى.

141 W. Eaton, 'Libya's Militia Menace', Foreign Affairs, 2018. Cited in: Chatham House Libya Programme, Police Reform in Libya: Challenges and Opportunities, 2019, p. 3. Available at: https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/publications/research/2019-06-27-police-reform-libya.pdf. Accessed: 20 Dec. 2020.

أما في الوقت الحالي، فإنّ عدد الجهات الفاعلة التي تنسق معها وحدات جهاز المباحث الجنائية عملية انتشارها إنما يعتمد - إلى حد كبير - على المنطقة التي تعمل فيها وعدد الجماعات المسلحة في المنطقة المجاورة. ففي طرابلس، على سبيل المثال، نادرًا ما يستطيع جهاز المباحث الجنائية أن ينفذ عمليات الاعتقال دون التعدي على الأراضي التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة الأخرى، وبالتالي، فإنّ هذا العائق التشغيلي يعني أنّ مهام التحقيق والاعتقال تُفوَّض إلى الجماعات المسلحة الأخرى التابعة لوزارة الداخلية، مثل قوة الردع الخاصة.

وفي كلتا الحالتين المذكورتين أعلاه، يتضح أنّ التدابير التي أدخلت من أجل إعادة تشكيل القطاع الأمني معيبة ولا يمكن اعتبارها إصلاحًا للقطاع الأمني. فقد أدت الهيكلة الاسمية للقوات المسلحة العربية الليبية إلى تحسينات في قدرات أقليةٍ من وحداتها الأساسية الجديدة دون غالبية القوات الأخرى. علاوة على ذلك، كانت إمكانية تحسين القدرات والاحتراف متاحة بقدر القرب من حفتر والولاء له. ومن ثم، كان تحسين قدرة الوحدات الأساسية للقوات المسلحة العربية الليبية نتيجة ثانوية للالتزام برفض المعايير الديمقراطية، ما يتعارض بدوره مع تعريف إصلاح القطاع الأمني ذاته. وعلى نحوٍ مماثل، لم يُترجم التزام حكومة الوفاق الوطني الشكلي بالمعايير الدولية إلى تغييرات سلوكية موازية أو قدرات تنظيمية محسَّنة بشكلٍ شامل[142]. وبدلًا من ذلك، فإنّ هذين النموذجين المتماثلين لإعادة التشكيل الأمني إنما ينقلان صورةً بأنّ الحوكمة الأمنية قد تحسّنت على الصعيد المحلي.

وبصورةٍ أكثر عمومًا، يحول التهجين الذي يتخلل القطاع المسلح الليبي دون التوصل إلى تمييز واضح بين ما هو محلي وما هو مؤسسي. والحقيقة أنّ تهجين هياكل الدولة الرسمية يشير ضمنيًا إلى درجة من إعادة تكوين هياكل السلطة والحوكمة الرسمية في الدولة على نحوٍ يعكس الحقائق الاجتماعية على أرض الواقع. وقد تم (أُعيد) تشكيل الأجهزة الأمنية في جميع أنحاء البلاد على نحو يعكس هذا الاتجاه، إذ تسللت الجهات الفاعلة المسلحة إليها وزودتها بالموظفين بدرجات متفاوتة.

ومما فاقم هذا التطور أنّ الدولة كانت عاجزة عن تحقيق القاعدة الأساسية من سيادة القانون والأمن، إذ تكشفت تدريجيًا فراغات واسعة في قطاع الأمن والشرطة ليملأها موفرو الأمن المحليون وغير الرسميين. وقد سعى هؤلاء إما لملء فراغ أمني حقيقي، أو لجني الريع، أو تعزيز شرعيتهم كموفرين للأمن - إن لم يكن مزيجًا من الثلاثة. وبالتالي، فإنّ طبيعة البنية الأمنية التي تتحقق على المستوى المحلي مرتبطة بالتفاهمات المحلية للأمن والعدالة والسلطة الشرعية، ولكنّها تتشكل أيضًا من خلال التركيبات الاجتماعية - السياسية والمؤسسية القائمة داخل هذه المجتمعات المحلية.

وثمة ديناميكية أخرى مرتبطة بالتهجين تحول دون التمييز الواضح بين النظام الرسمي وغير الرسمي؛ وهي أنّ الأمن الهجين يتسم بالمرونة، إذ تتغير ترتيبات

142 بحسب شرودر وآخرين (4102)، قد تتبنى الجماعات السياسية والجماعات المسلحة بشكل انتقائي جوانب من إصلاح القطاع الأمني، وهو إجراء، إذا ما نُفذ في البيئات الهجينة للحوكمة الأمنية، يمكن أن يفضي إلى ثلاث نتائج متميزة: الهياكل المعيارية (حيث تُعتمد المبادئ التقليدية لإصلاح القطاع الأمني ولكن لا تُنفذ)، والهياكل الاسمية (حيث تكون المؤسسات قائمة ولكنها لا تتعدى كونها مؤسسات رمزية)، وتحسين القدرات (حيث تُستخدم القوة دون تطبيق المعايير الديمقراطية).

الحوكمة باستمرار وتتكيف حسب العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. والحقيقة أنّ دور أصحاب المصلحة والشبكات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية لا يقتصر على جمع الكيانات المختلفة معًا لتشكيل أجهزة جديدة، بل يشمل وضع مخطط للحوكمة الأمنية يتمحور حول العمليات غير المنسقة والمتغيرة التي تتيح درجة من التعايش بين الأجهزة الرسمية وغير الرسمية. والواقع أنّ أصحاب المصلحة الرئيسيين القادرين على الإسهام في توفير الأمن يتمتعون بمستويات مختلفة من السلطة والصلاحيات، سواء كانت مستمدة من القنوات الرسمية (الانتساب للدولة) أو غير الرسمية (مثل الانتماءات الاجتماعية أو القبلية أو العرقية أو الأيديولوجية). إضافة إلى ذلك، فإنّ أصحاب المصلحة الرئيسيين غالبًا ما يشغلون مناصب متعددة في وقتٍ واحد على نحوٍ يسمح لهم بالتأثير على كل من الأنظمة السياسية الرسمية وغير الرسمية، وهذا بطبيعة الحال يفضي إلى إحداث المزيد من التهجين في الحوكمة الأمنية.

وفي حالاتٍ معينة، أدت عملية التهجين داخل قطاع الأمن أيضًا إلى ظهور مقاربات محلية هجينة لتنظيم الحوكمة الأمنية. ويتعذر تحقيق هذه الأشكال من الرقابة والتنظيم والسلطة من خلال ترتيبات الحوكمة التقليدية، وإنّما تعتمد في كثير من الأحيان على أنماط غير رسمية للسلطة تكون أكثر انسجامًا مع الواقع المحلي. وقد بُنيت أنماط الرقابة البديلة هذه في إطار ترتيبات «الحوكمة المشتركة» التي تخفي الخطوط الفاصلة بين ما هو حكومي وما هو غير حكومي، وبالتالي فإنّها تجعل التركيز على آليات الرقابة القائمة على الدولة أمرًا زائدًا عن الحاجة. والحقيقة أنّ الرقابة الفعالة على السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية - المشتتة في جميع أنحاء البلاد بسبب الانقسامات المؤسسية والسياسية - تكاد تكون بلا جدوى[143]. وبدلًا من ذلك، ظهرت أنماط مختلفة من الرقابة المحلية، إذ عمدت الشبكات غير الرسمية إلى إعادة صياغة مقاربة الحوكمة الأمنية على نحوٍ يجمع بين عناصر الحوكمة الأمنية المؤسسية والأساسية على مستوى القاعدة.

بداية توفير الأمن والرقابة الأمنية على مستوى المجتمع المحلي

لقد شهدت جُلّ المؤسسات العسكرية والأمنية والقضائية الرسمية في ليبيا، إن لم يكن كلها، شكلاً من أشكال التهجين الشامل. ومن هذا المنطلق، تكاد تكون تكليفاتها الرسمية غير مناسبة للأنشطة التي تنفذها بالفعل[144]، والأقرب أنّها تعاني من الخلل الوظيفي وغياب الانضباط ونشوء الصراع داخلها وفيما بينها. وحتى قبل 2011، كانت جُلّ المؤسسات الأمنية تتخللها المحسوبيات والتسلسلات الهرمية الاجتماعية، وكانت أنشطتها خاضعة - إلى حد كبير - لرقابة غير رسمية من قبل الجهات الفاعلة السياسية وأصحاب المصلحة المحليين الذين كانوا يستطيعون التأثير على أنشطة الأجهزة المعنية.

وقد أدى ظهور أطراف سياسية «جديدة» وأصحاب مصلحة ذوي نفوذ مجتمعي

143 ,yerheW ,F.. ,8102 .`ytiruceS gniciloP s'aybiL` ,'msilarulP ytiruceS dna ytidirbyH fo sammeliD ehT :rotceS gniciloP s'aybiL` .scitiloP ehT :03 seidutS SPEMOP ni
.ecaeP lanoitanretnI rof tnemwodnE eigenraC :CD ,notgnihsaW .noitcurtsnoceR tciflnoC-tsoP fo

144 على سبيل المثال، يمكن القول إنّ وزارة الداخلية ووزارة الدفاع الليبيتين قد أصبحتا مجرد مؤسسات تمثل تدفقات مختلفة من الميزانية للجهات الفاعلة المسلحة، وهياكل تحفيزية متنوعة للفصائل كي تتصارع للسيطرة عليها.

بعد عام 2011 إلى استفحال هذه الاتجاهات الموجودة مسبقًا، مما أفضى إلى ثلاثة تطورات متزامنة ومترابطة كان لها تأثير كبير على الحوكمة الأمنية، فضلاً عن الرقابة. أولاً، رغم أنّ البُعْد غير الرسمي للرقابة على الأجهزة القائمة كان موجودًا قبل عام 2011، لكنّه أصبح بعد الثورة الوسيلة السائدة التي يُدار من خلالها الأمن. ثانيًا، تغيّر الدور الذي تلعبه الأجهزة العسكرية والأمنية الرسمية، حسب المنطقة، لتتكيف مع وظائف الشرطة والحماية التي يضطلع بها بعض الثوار السابقين والجماعات المسلحة المشكّلة حديثًا. ثالثًا، لم تعد الهياكل التنظيمية وآليات الرقابة التي تحكم وظائف الحماية والشرطة لدى الأجهزة الأمنية والعسكرية متجانسة عبر المؤسسات، بل صاغتها - بالأحرى - التطورات المحلية وتجارب الصراع في عام 2011 وما بعده.

والحقيقة أنّ المؤسسات الأمنية الرسمية كانت تعمل ضمن فضاءات سياسية وأمنية كانت فيها الجهات الفاعلة غير الحكومية أكثر نشاطًا وتأثيرًا، مما حدّ بشكل كبير من نفوذها وأضعف قدرتها. وكان مما زاد هذا الاتجاه تعقيدًا إنشاء اللجان الأمنية العليا بعد عام 2011، إذ تحوّل الثوار الذين نصبوا أنفسهم بأنفسهم من مقاتلين إلى موفري خدمات أمنية. كما ضمت وزارة الداخلية الثوار الذين نصبوا أنفسهم بأنفسهم - دون بناء محدود للقدرات - باعتبار ذلك مبادرة تنازلية من القمة إلى القاعدة من قبل المجلس الوطني الانتقالي[145]، إلا أنّ هذه المبادرة - التي فشلت في تخفيف الميول المحلية السائدة لأولئك المنضمين إلى وزارة الداخلية - قد عززت الأنظمة الأمنية الهجينة على الصعيد المؤسسي في عدة مناطق في المشهد الليبي. كما تبنى[146] القادة الثوار مبادرة أخرى تصاعدية من القاعدة إلى القمة، وهي قوات درع ليبيا، لتأسيس كيان من شأنه أن يحل محل القوات المسلحة الرسمية مباشرة[147]، وكان يُنظر إلى هؤلاء - إلى حد كبير - على أنّهم متحالفون مع نظام القذافي. وتقدم لنا اللجان الأمنية العليا وقوات درع ليبيا وغيرها صورةً معبرة عن ديناميكية ما بعد الثورة، حيث تُجبر الأجهزة الرسمية المفرغة، في العديد من المناطق الليبية، على التعاون بحكم الأمر الواقع أو بحكم القانون مع الجهات الفاعلة المسلحة القوية التي تفتقر إلى التكليفات ومهام الرقابة الواضحة.

وفي العديد من المدن الليبية، طغت القوة العسكرية للجماعات المسلحة على مديريات الأمن في وزارة الداخلية التي أنشئت كهيئات محلية للشرطة في ظل نظام القذافي، وقد كان من المفترض أن تساعدها هذه الجماعات في القيام بأنشطة الشرطة والتحقيق والحماية. كما تضاءلت قدرة القوات والوحدات المسلحة التابعة لوزارة الدفاع - التي كانت قد انشقّت أو تركت الخدمة أو حُشدت نيابة عن القذافي - مقارنةً بالجماعات الثورية التي زُوِّدت بالسلاح والشرعية والتعويضات المالية من السلطات الانتقالية الليبية.

145 كانت هناك أيضًا حالات متعددة من الكسب من جهتين ومن ثلاث جهات، فمن بين الأفراد مَن كان يتقاضى راتبًا واحدًا من كتيبته عبر وزارة الداخلية، وراتبًا آخر من اللجنة الأمنية العليا التي كان منتسبًا إليها، وأحيانًا راتبًا ثالثًا من الشرطة.

146 لم يكن هذا هو الأساس المنطقي المبدئي وراء تأسيس قوة درع ليبيا التي كان ضابط الجيش المصراتي في عهد القذافي، سالم جُحا، يعتبرها كقوة احتياطية مؤلفة من أفراد مدمجين. فقد كانت في الأساس بمثابة إجراء مؤقت في إطار إعادة بناء الجيش الدائم؛ غير أنّ الفصائل الثورية المتشددة من مصراتة غيرت مسار خطته، ودمجت كتائب كاملة في قوة درع ليبيا دون التخفيف من نزعاتها المحلية.

147 و. لاتشر و ب. كول، 4102. السياسة بوسائل أخرى، المصالح المتضاربة في القطاع الأمني الليبي. جنيف: مسح الأسلحة الصغيرة.

الرقابة المؤسسية الشكلية

أدت الانقسامات المؤسسية الناجمة عن الشقاق السياسي بعد عام 2014 إلى إضعاف الرقابة الرسمية على هذه الكيانات بشكل أكبر - مما أفضى إلى تفاقم الاعتماد على الأشكال غير الرسمية للتعاون بين العسكريين والأمنيين في إطار التسلسل الهرمي المحلي.

ولإبراز التناقض بين المعايير الرسمية وغير الرسمية للرقابة عبر المناطق الليبية، فمن المُجدي تحديد أصحاب المصلحة الذين من المفترض أن يمارسوا الرقابة على كامل الأجهزة الأمنية في البلاد. فمن الناحية النظرية، تتزعم السلطات الحاكمة (الفرع التنفيذي للحكومة) الاتجاه الاستراتيجي لإدارة قطاع الأمن، كما يمكنها إدخال تغييرات على الحوكمة الأمنية لتحسين توفير الأمن على نحوٍ مسؤول وسريع الاستجابة. علاوة على ذلك، تعدّ الإدارة والتنسيق بين الوزارات أيضًا من اختصاص السلطة التنفيذية التي تراقب نفقات الحقائب الوزارية المختلفة.

ومن المفترض أيضًا أن يمارس المجلس التشريعي الرقابة على القوات المسلحة من خلال إرساء إطار قانوني للسياسة الأمنية، وكذلك مواءمة الإطار التشريعي للرقابة مع المعايير الدولية والموافقة على مقترحات الميزانية. وفي ليبيا، يشارك المجلس التشريعي أيضًا في تعيين شخصيات في حقائب عسكرية وأمنية رفيعة المستوى بغية تقليص التدخل السياسي[148].

أما مكتب النائب العام، فهو مسؤول عن صيانة الفصل بين السلطات القضائية العسكرية والمدنية في المجال القانوني وإخضاع المحاكم العسكرية لنظام العدالة المدنية، كما يتمتع المكتب بصلاحية مقاضاة موظفي قطاع الأمن على أي انتهاكات يرتكبونها[149]. وتمتلك وزارة الدفاع ووزارة الداخلية الليبيتين أيضًا آليات رقابة داخلية تجسدها الشرطة العسكرية والإدارة العامة للتفتيش والمتابعة على التوالي، وكلاهما من المفترض أن يضمنا التزام الهيئات التابعة لوزارتي الدفاع والداخلية بمسؤولياتها المقسمة[150].

ثمة هيئة رقابة حكومية واحدة مستقلة في ليبيا - وهي الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد - لديها تكليف رقابة خاص، مع أنّها ليست مصممة خصيصًا للرقابة على حوكمة قطاع الأمن. تأسست الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد على خلفية التوترات المتصاعدة داخل السلطة التنفيذية الليبية في شباط/فبراير 2014[151]، وكان من المفترض نظريًا أن يكون مقرها في منطقة محايدة في سبها. ويتمحور تكليفها حول التحقيق في جرائم الفساد، مثل غسيل الأموال وإدرار الدخل غير المشروع، وتحويل الأموال العامة و«الجرائم الاقتصادية»، على النحو المحدد في القانون الليبي. ومن ثم فهي تختص بالنظر في الجرائم المالية التي ترتكبها الجهات الفاعلة

148 ع. بادي. (9102): مقابلة مع مسؤول في وزارة الداخلية من طرابلس في تونس (كانون الأول/ديسمبر 9102)

149 ع. بادي. (0202): مقابلة هاتفية مع النائب العام الليبي في طرابلس (شباط/فبراير 0202)

150 ع. بادي. (0202): مقابلة هاتفية مع مسؤول ليبي في وزارة الداخلية في طرابلس (آذار/مارس 0202)

151 المؤتمر الوطني العام الليبي. 4102. قانون رقم 11 لعام 4102 بشأن إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.

المسلحة[152]، وإمكانية تحسين حوكمة قطاع الأمن.

التنسيق المحلي لتوفير الأمن والرقابة الأمنية «الهجينة»

في الواقع لم يؤد الانقسام المؤسسي السياسي الناتج عن الحرب الأهلية في عام 2014 مباشرةً إلى انعدام الأمن على نطاق واسع في جميع أنحاء البلاد، وهذا الواقع إنما يوضح لنا - بشكلٍ كبير - إلى أي مدى يُدار الأمن على الصعيد المحلي. ومع ذلك، تطورت مزائج مختلفة من الأنماط الرسمية وغير الرسمية للحوكمة (والرقابة) الأمنية في جميع أنحاء البلاد. وفي الواقع، كان توفير الأمن (والرقابة الأمنية) بعد الثورة في ليبيا معتمدًا على السياق وخاضعًا للتطورات الاجتماعية والسياسية.

تمارس السلطات التنفيذية الليبية - وبالتحديد حكومة الوفاق الوطني والحكومة المؤقتة في شرق ليبيا[153] - قدرًا ضئيلًا أو معدومًا من الرقابة على الجهات الفاعلة المسلحة المنضوية عمليًا تحت لوائها. غير أنّ وزارة الداخلية الخاصة بكل منهما تنسق مع مديريات الأمن المحلية التي يتمثل هدفها العام في إنشاء بؤر لتوفير الأمن بشكلٍ فعال داخل مناطق سيطرتها الإقليمية. ورغم تباين أنماط توفير الأمن، سعت البلديات المستفيدة بقدرٍ معيّن من التجانس الاجتماعي - أو حيثما يتعاون القادة المحليون بشكل غير رسمي في إطار العهود الاجتماعية للحفاظ على درجة من الأمن مقبولة للطرفين - إلى استكمال آليات الدولة الرسمية لتوفير الأمن عن طريق نشر جهات فاعلة مسلحة هجينة محلية تكون انتهاكاتها المحتملة تجاه السكان المحليين مقيّدة بالعوامل الاجتماعية.

تستكشف الأقسام التالية المزائج المختلفة للآليات الرسمية وغير الرسمية التي نظّمت توفير الأمن وخدمات الشرطة - ومن ثم الرقابة الأمنية - في شرق ليبيا وفزان ومصراتة وطرابلس (على وجه الخصوص، القوات المسلحة العربية الليبية). ويسلط هذا الفصل الضوء أيضًا على تأثير الجماعات السلفية المشاركة في مهام توفير الأمن وخدمات الشرطة على الرقابة.

طرابلس: بنية أمنية متغيرة لا تنمّ عن المركزية

لقد تطور المشهد في طرابلس ليصبح حالة مميزة من النظام الأمني الهجين، حيث أصبحت آليات الرقابة الرسمية غير فعالة. وبسبب اتساع جغرافية طرابلس وكثافة سكانها، قُسمت المدينة إلى 13 بلدية: أبو سليم، وعين زارة، والسبعة، والقره بوللي، وقصر بن غشير، وحي الأندلس، وجنزور، وسيدي السائح، وسوق الجمعة، وسوق الخميس، والسواني، وتاجوراء وطرابلس المركز، وجميعها هيئة بلدية شاملة تمثل منطقة طرابلس الكبرى. غير أنّ نطاق اختصاص مديرية أمن طرابلس يتألف فقط من بلديات أبو سليم وعين زارة وحي الأندلس وسوق الجمعة

152 ع. بادي. (0202): مقابلة هاتفية مع مستشار ليبي يعمل في الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في طرابلس (أيلول/سبتمبر 0202).

153 يمكن اعتبار السلطة التنفيذية الفعلية في شرق ليبيا هي قيادة القوات المسلحة العربية الليبية التي تمارس أشكالًا مختلفة من الرقابة على الوحدات المتحالفة مع القوات المسلحة العربية الليبية، إلا أنّ الحوكمة الوظيفية لقطاع الأمن تقتضي الرقابة على قطاع الأمن في إطار من الرقابة المدنية الديمقراطية، وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، وكل ذلك يتعارض مع نهج الرقابة الذي تنتهجه القوات المسلحة العربية الليبية.

وطرابلس المركز (التي تصادف أنّها تنسجم مع المناطق التي كانت يحتكرها كارتل طرابلس سابقًا)، في حين تقع أراضي البلديات الأخرى - رغم اعتبارها جزءًا من منطقة طرابلس الكبرى - ضمن نطاق اختصاص مديريات أمن خارج مركز العاصمة (أي مديريات الأمن في النواحي الأربعة والقره بوللي وجنزور وسهل جفارة وتاجوراء)[154]. على أنّ بنية الحوكمة الأمنية لا تنمّ عن جنوح نحو المركزية فحسب، بل أيضًا عن تأثير مناورات الجهات الفاعلة المسلحة داخل العاصمة، سعيًا للانتساب إلى وزارة الداخلية، والأهم من ذلك، الانتساب إلى مديرية الأمن في طرابلس.

إنّ تحول مجموعة معينة من الجهات الفاعلة المسلحة إلى «موفرين للأمن» يمكن إرجاعه إلى وصول حكومة الوفاق الوطني إلى طرابلس في العام 2016. فقد سعى تكتل الميليشيات الأربعة، المعروف باسم «كارتل طرابلس»، إلى استغلال الترتيبات الأمنية المؤقتة التي حُددت في إطار الاتفاق السياسي الليبي. والواقع أنّ هذا الاتفاق كان قد نص على أن تخلي «التشكيلات المسلحة» و«القوات المتنازعة» المدن والمناطق السكنية، وأن تنتشر وحدات من الجيش والشرطة تحت لواء حكومة الوفاق الوطني لحفظ الأمن والنظام في هذه المناطق. وسرعان ما انضمت ميليشيات طرابلس الأربعة إلى حكومة الوفاق الوطني وصنفت نفسها على أنّها هياكل شرطة تابعة لوزارة الداخلية، مما أدى بدوره إلى تعزيز وضعها داخل العاصمة كشركاء بحكم القانون لتوفير الأمن والحماية ومكافحة الإرهاب وإنفاذ القانون الجنائي. إلا أنّ ذلك أخفى الحقيقة المتمثلة في أنّ هذه الجهات الفاعلة المسلحة خضعت لرقابة ضئيلة وربما معدومة، مستغلةً عباءة الشرعية التي حظيت بها للتملص من الخضوع للتدقيق. إضافة إلى ذلك، تضاءلت قدرات مديرية أمن طرابلس مقارنة بتلك التي طورتها هذه الجهات الفاعلة المسلحة بمرور الوقت، فقد أصبحت المديرية تعتمد بشكل متزايد على الموافقة الضمنية من الجماعات المسلحة للقيام بعملها، لدرجة أنّها إذا كانت تعتزم العمل في منطقةٍ ما، فكانت تنسق مع الجهات الفاعلة التي تسيطر على تلك المنطقة لنشر وحدات الشرطة والتحقيق فيها. وثمة جماعات مسلحة أخرى، مثل قوة الردع الخاصة، استطاعت تطوير قدراتها الشرطية وفي مجال التحقيق، فضلاً عن قدرات تضاهي قدرات قوات التدخل السريع، إذ كانت قادرة على الانتشار في أماكن لا تستطيع أقسام التحقيق الجنائي ووحدات الشرطة التابعة لمديرية الأمن الانتشار فيها.

ورغم أنّ ميليشيات طرابلس الأربعة ظلت من الهياكل التابعة لوزارة الداخلية مدة تربو على ثلاث سنوات، غير أنّ الإدارة العامة للتفتيش والمتابعة التابعة للوزارة لا تمارس فعليًا أي نوع من أنواع الرقابة عليها. فقد ركزت هذه الميليشيات - بدرجات متفاوتة - كامل جهودها على تعزيز قدراتها في توفير الخدمات الشرطية والأمنية باستخدام التمويل المقدم من وزارة الداخلية، فضلاً عن مصادر الدخل الأخرى المتمثلة في الحصول على الريع غير المشروع. ومع مرور الوقت، كثفت ميليشيات طرابلس الأربعة جهودها لتأسيس أو النفاذ إلى هياكل مسلحة مجهزة لأداء أدوار قتالية، وقد بدأ ذلك بشكل خاص بعد حرب أيلول/سبتمبر 2018 التي وضعتها في مواجهة كانيات ترهونة وكتيبة الصمود مصراتة.

154 جُمعت المعلومات حول البنية الأمنية وتفعيل الرقابة في طرابلس من خلال العمل الميداني الذي أُجري في الفترة الممتدة من تموز/يوليو إلى آب/أغسطس 9102؛ وجُمعت التحديثات المتعلقة بالبنية من خلال مقابلات هاتفية أجريت مع مسؤولين في وزارة الداخلية في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر 0202 على التوالي.

والحقيقة أنّ كتيبة ثوار طرابلس زودت الكتيبتين 28 و92 مشاة بأفرادها في عامي 2018 و2019 على التوالي، وكانت كلتا الكتيبتين منتسبتين إلى وزارة الدفاع ورئاسة الأركان في حكومة الوفاق الوطني. وعلى نحوٍ مماثل، كانت النواصي قد زودت بالفعل «قوة الردع الخاصة» بجلّ أفرادها - وهي وحدة تابعة لوزارة الداخلية استفادت من تكليف واسع النطاق، وقدر كبير من التمويل، بالإضافة إلى معداتٍ متطورةٍ من وزارة الداخلية. وكانت قوة الردع الخاصة قد اختارت الاستفادة من اعتماد حكومة الوفاق الوطني عليها في حماية مطار معيتيقة في طرابلس لتمرير قرار يضفي عليها الطابع المؤسسي باعتبارها هيكلاً أمنيًا رسميًا مستقلاً - جهاز الردع لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة[155]، ولم يخضع هذا الجهاز إلا لمستوى ضئيل وربما معدوم من الرقابة. كما عززت قدراتها القتالية عن طريق تأسيس «الفرقة 2020» التابعة لقوة الردع الخاصة - التي حُشدت في وقتٍ لاحقٍ ضد هجوم حفتر في حزيران/يونيو 2019، ثم أُدمجت في قوات وزارة الدفاع في السنة التالية.

وقد تمكنت ميليشيات طرابلس الأربعة فعليًا من الاستفادة من سيطرتها الإقليمية داخل طرابلس لكسب انتساب جديد لوزارة الدفاع بهدف المناورة خارج نطاق وزارة الداخلية وتعزيز قدراتها القتالية. وبالنسبة للرقابة، يعتمد سكان طرابلس في الأساس على العلاقات غير الرسمية والحشد المجتمعي (لا سيما من خلال وسائل التواصل الاجتماعي أو الاحتجاجات مؤخرًا[156]) لممارسة الضغط على الجهات الفاعلة المسلحة. وفي بعض حالات الاعتقال خارج نطاق القضاء أو الاعتقال التعسفي، يُمارس الضغط القانوني من خلال النواب العامين والمسارات القانونية من أجل إبراز الطبيعة غير النظامية لممارسات الجماعات المسلحة، على الرغم من أنّ نجاح هذه الجهود في التخفيف من السلوك التعسفي للجماعات المسلحة له طابع عرضي. وفي بعض الأحيان، مارست وسائل الإعلام والمجتمع المدني ضغوطًا أيضًا على الجهات الفاعلة المسلحة من خلال التأثير على الرأي العام[157]؛ بيد أنّ الجماعات المسلحة في طرابلس تعتمد على الشرعية المؤسسية عن طريق الانتساب إلى الدولة عوضًا عن الشرعية الاجتماعية المكتسبة من سكان طرابلس، ما يعني أنّ تجاوبها مع وسائل الرقابة غير الرسمية هذه ضئيلة أيضًا. كما أنّ درجة انفصالها عن المجتمع المحلي تفسر لنا مواجهتها الأخيرة للاحتجاجات المناهضة للوضع القائم في العاصمة بالقمع العنيف.

مصراتة: النضال الثوري الجماعي يُترجم إلى رقابة أفضل

تعتبر الحوكمة الأمنية لمدينة مصراتة الساحلية أقل تهجينًا، ويُعزى ذلك جزئيًا إلى طبيعة الصراع الذي شهدته عام 2011. ورغم أنّ الجزء الأكبر من ضباط الجيش والكادر العسكري السابق ووحدات الشرطة في المدينة قد انشق إلى جانب المتمردين في عام 2011، فقد شهدت المدينة أيضًا درجة من التعبئة الاجتماعية

155 منظمة العفو الدولية، 8102. «ليبيا: قرار دمج قوة " الردع" في جهاز أمني جديد يتجاهل الحاجة إلى تحقيق المساءلة».

156 هيومن رايتس ووتش، 0202. «ليبيا: الجماعات المسلّحة تقمع المظاهرات بعنف».

157 من الأمثلة العديدة على ذلك اعتقال الصحافي / الناشط رضا فحيل اليوم من قبل قوة العمليات الخاصة التابعة للنواصي في طرابلس، مما استتبع إدانة واسعة النطاق من قبل منظمات المجتمع المدني الدولية والمحلية، بما في ذلك لجنة حماية الصحفيين وحتى بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. ومع ذلك، جدير بالذكر أنّ هذا هو الاستثناء - وليس القاعدة - للرقابة غير الرسمية على الجهات الفاعلة المسلحة من قبل المجتمع المدني.

تتناسب مع التهديدات المتصوَّرة والتداعيات المتوقعة من احتلالها من قبل القوات المتحالفة مع القذافي. وبشكل عام، تشكلت الكتائب على خلفية هذا الصراع - ومعظمها تشكلت على أيدي متطوعين - ولاحقًا سُجلت في المجلس العسكري المحلي واتحاد الثوار المحلي، الذي كان يعمل ككيان إداري. وفي نهاية المطاف، اضطلع الأخير بمهام الإشراف على انضمام العديد من أفراد هذه الكتائب إلى قوة درع ليبيا في العام التالي. كما نظم المجلس العسكري نشر الوحدات المصراتية التابعة لقوة درع ليبيا في وسط ليبيا وجنوبها في عام 2012.

وعلى الرغم من التخلي عن قوة درع ليبيا في جميع أنحاء البلاد بحلول عام 2014 بسبب تراجع شعبيتها مما أساء إلى مصداقية السياسة الاستقطابية، فإنّ الوحدات المصراتية المنبثقة من قوات درع ليبيا - بما فيها الكتائب ذات النفوذ مثل الحلبوص والمرسي والمحجوب والطاجين وحطين - لا تزال تحتفظ بدرجة من النفوذ والتماسك. وفي أوقات التهديد الجماعي، لا تزال هذه الجماعات قادرة على الاندماج والتعبئة الجماعية على أساس المصالح المشتركة والتحالفات السياسية والأيديولوجية، وكذلك اندماجها الاجتماعي في النسيج الاجتماعي لمدينة مصراتة. فعلى سبيل المثال، حتى بعد توقف تمويل الدولة لقوة درع ليبيا في آب/أغسطس 2014، استمر رجال الأعمال المحليون في تمويلها. ويمكن القول إنّ المجلس العسكري لمصراتة قد نجح أيضًا في ممارسة قدر ضئيل من الرقابة الرسمية على الوحدات المسلحة في المدينة، بعد أن سبق له تحقيق المركزية في بعض الإجراءات الإدارية والتنظيمية - بما فيها تجميع الأسلحة الثقيلة تحت رقابة جماعية، وذلك بالرغم من عدم نجاح دمج كتائب المدينة تحت قيادة عسكرية مركزية جماعية.

كما أنّ حقيقة انشقاق الجزء الأكبر من الكادر الأمني والعسكري السابق للمدينة يدل على أنّ الحوكمة الأمنية لم تخضع لإصلاح شامل على الصعيد الداخلي. والغالب أنّ كتائب مصراتة - والمتطوعين الذين شكلوها - لم تحوّل نفسها إلى جهات موفرة للأمن داخل المدينة من خلال التحالف مع وزارة الداخلية، على عكس الجماعات المسلحة من المناطق الأخرى. غير أنّ المدينة شاركت في ممارسات لإظهار القوة بحيث شهدت تحالف العديد من وحداتها وحشدها تحت إشراف وزارة الدفاع نحو طرابلس ووسط ليبيا وفزان. وقد سُرح أفراد من وحدات أخرى - ترتبط فيما بينها بقيم مشتركة وخبرات في الصراع - بعد الثورة لكنهم احتفظوا بروابط غير رسمية يمكن تفعيلها في أوقات التهديد الاجتماعي الخطير. وإلى جانب الدور الإداري والتنظيمي واللحظي للحشد (التسريح) الذي يلعبه المجلس العسكري وغيره من الجهات الفاعلة غير الرسمية (مثل مجلس الحكماء) في مصراتة، فإنّ لدى المدينة تحديد واضح للتسلسل الرقابي يفصل بين الجهات المعنية بإنفاذ الأمن وتلك المعنية بالحشد للقتال.

ومع ذلك، لا تمارس وزارة الداخلية الرقابة التشغيلية والمؤسسية على مديرية الأمن في المدينة بشكلٍ مناسب. ورغم أنّ التماسك النسبي للمدينة قد وفر لها درجة أفضل من الأمن، فغالبًا ما تظل المخالفات والحوادث الأمنية غير خاضعة للمساءلة، ما لم يُلفت الانتباه إليها من خلال القنوات الاجتماعية غير الرسمية. وفي أيلول/سبتمبر 2020، وقعت حادثة شهدت قيام قوات رسمية تابعة لمديرية أمن

مصراتة بقمع مصور محلي، مما أثار الرأي العام بعد أن لجأ الأخير إلى وسائل التواصل الاجتماعي للتنديد بالانتهاكات[158]. وبعد ذلك بفترةٍ وجيزة، أدلى وزير الداخلية المصراتي، فتحي باشاغا، بتصريح شخصي، تعهد فيه بأنّ الوزارة ستحقق في الحادث[159]. ورغم أنّ هذه الحادثة هي حادثة فردية، توضح هذه الديناميكية مدى غياب «الرقابة الرسمية»، لا سيما وأنّ المقاربة الشخصية للتعامل مع الحدث يعكس الرغبة في إظهار القوة بدلاً من ممارسة الرقابة الرسمية على مديريات الأمن. وبصورةٍ أكثر عمومًا، تُظهر الحادثة أيضًا أن الديناميكيات الاجتماعية - والأهم منها، الرأي العام - يمكن أن تؤثر على الرقابة غير الرسمية والمؤسسية على الجهات الفاعلة المسلحة.

فزان: الرقابة غير الرسمية تقيدها العوامل الاجتماعية والديموغرافية

شهدت الحوكمة الأمنية في جنوب ليبيا حالةً من التفكك والعسكرة بعد عام 2011، ويُعزى ذلك جزئيًا ليس فقط إلى جغرافية المنطقة الواسعة والبعيدة عن «المركز»، ولكن أيضًا إلى عدم التجانس الاجتماعي الذي يميز المنطقة ذات الكثافة السكانية المنخفضة. كما شهدت فزان، شأنها في ذلك شأن الكثير من المناطق الأخرى، إنشاء مجالس عسكرية عام 2011، رغم أنّ هذه المجالس كان لها دور أقل وضوحًا في تنظيم العناصر المسلحة التي حُشدت على أسس مجتمعية. وفي العامين التاليين، شهدت فزان أيضًا إنشاء هيئات الحكم المحلي المنتخبة، البلديات والمجالس المحلية، وقد كُلفت بتنفيذ سيادة القانون وتقديم الخدمات للمجتمعات المحلية، إلا أنّ مخطط الحوكمة هذا كان غريبًا إلى حدٍ ما على فزان المتعددة الأعراق، والتي اعتمدت على مر التاريخ على المقاربات التقليدية للحوكمة المتمحورة حول التنسيق بين الأعيان والنخب القبلية والعرقية.

وفي أوائل عام 2012، نشبت صراعات مسلحة محلية متقطعة في الجنوب تُعزى جزئيًا إلى التنافس بين الفصائل السياسية المرتبطة بالجماعات العرقية والقبلية على السيطرة على الموارد والأراضي وإمكانية الحصول على إيرادات الدولة، إذ سارعت الجماعات المسلحة إلى الانتساب إلى هياكل جامعة تابعة للدولة يمكن من خلالها جني الإيرادات. والأهم من ذلك، اشتعل مرة أخرى التناحر حول التجارة عبر الحدود واحتكار طرق التهريب، مما أدى بالخصوص إلى تأجيج صراعين رئيسيين في الكفرة بين جماعة التبو العرقية وقبيلة الزوي العربية. كما شهدت سبها اشتباكات بين التبو والقبائل العربية (مثل أولاد سليمان)، مما أفضى إلى هدم التحالفات الثورية التي وحدت هذه الجماعات في عام 2011. وفي كثيرٍ من الأحيان، أدت حوادث صغيرة إلى حشد قبلي و/أو عرقي واسع النطاق أسفر بدوره عن اندلاع أعمال عنف بين المجتمعات. وغالبًا ما كانت مثل هذه الحوادث الصغيرة تخفي القضايا الكامنة وراء بؤر التوتر، التي شملت التهميش السياسي والقانوني والاجتماعي، فضلاً عن التوترات القبلية والمجتمعية[160]. وفي بعض الأحيان، كانت هذه التوترات تتفاقم

158 VT812, 2020. 'ANGs of Misrata lose legitimacy following violent crackdown on protests' Syrian Observatory for Human Rights.

159 VT812, 2020. 'Misrata - Prosecutor-General promises to reveal the truth about the killing of a protester'.

160 ف. ويري، 2017. فقدان الأمن وتحديات الحكم في جنوب ليبيا. العاصمة واشنطن: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي.

أيضًا بسبب أوجه القصور في تقديم الخدمات أو نقص التمثيل على مستوى الحكومة المحلية - وهي ديناميكية جعلت - بدورها - الاعتماد على الجهات الفاعلة غير الرسمية لأداء المهام الأمنية والرقابية وسيلة أكثر فاعلية وعملية.

ورغم ذلك، شهدت مجالس الحكماء والمجالس الاجتماعية إصلاحًا شاملاً أيضًا منذ عام 2011؛ فقد أعيد توزيع سلطة التمثيل واتخاذ القرار داخل القبائل والمجتمعات المحلية؛ ونتيجة لذلك، هُمّش العديد من الأفراد المهيمنين والعائلات ذات النفوذ في جميع أنحاء فزان. كما نشأت التوترات داخل القبائل مع تزايد الصراع حول التمثيل الداخلي، إذ كان الأفراد والمجالس يزعمون التحدث باسم قبيلتهم أو مجموعتهم العرقية أو مناصريهم، بينما كانوا يمثلون في كثير من الأحيان دائرة أضيق بكثير. وبمرور الوقت، أعادت العديد من الجهات الفاعلة التي فقدت سلطة اتخاذ القرار والنفوذ خلال الثورة تأكيد هيمنتها، كما أعادت كتابة ماضيها للتقليل من شأن روابطها مع النظام السابق، بينما كانت تستفيد غالبًا من إخفاقات نظرائها في تحقيق الاستقرار والأمن للمجتمعات المحلية.

اكتسبت الهياكل غير الرسمية مثل المجالس «الاجتماعية» ومجالس «الحكماء» المحلية دورًا بارزًا بشكل متزايد في تنسيق تقديم الخدمات ومهام الحوكمة الأمنية والعدالة والرقابة. وقد عوّضت هذه المجالس الهياكل الرسمية - وأحيانًا كادت تحل محلها - التي كانت تفتقر إلى الدعامة الاجتماعية (وفي بعض الأحيان التمثيل الداخلي) للقيام بهذه المهام، إذ كانت مهام الرقابة والتنسيق ونشر الوحدات في جنوب ليبيا تُدار بشكل غير رسمي. كما أدى انتشار الصراعات المحلية إلى تعزيز نفوذ القبائل وزيادة الاعتماد على الجهات الفاعلة الاجتماعية لحل هذه الصراعات. وكانت آليات حل الصراعات وبناء التوافق وتحقيق الرقابة تستند - بشكل عام - إلى القوانين والممارسات العرفية التي يعود عمرها لقرون، والمعروفة باسم «العُرف». كما اضطُرت المجالس الاجتماعية المحلية وأصحاب المصلحة ذوو النفوذ إلى تكييف مقاربتهم في الحوكمة والرقابة غير الرسمية مع حقيقة أنّه قد أصبح لزامًا عليهم التفاعل مع الجماعات المسلحة غير الحكومية والمجالس البلدية المشكَّلة حديثًا، التي كان عليهم التعامل معها لأنّها كانت تمتلك السلطة الفعلية بحكم الواقع وبحكم القانون.

ومن الناحية العملية، كان تأثير مجالس الحكماء والمجالس الاجتماعية على حوكمة الأمن يتناسب - إلى حدٍ كبير - مع درجة الشرعية الاجتماعية التي تتمتع بها؛ فهي تسهم في توفير الأمن وتحقيق العدالة أساسًا من خلال الضوابط والعقوبات المجتمعية، وذلك عن طريق حل الصراعات ضمن أو خارج نطاق اختصاص المحاكم الرسمية والجهات القضائية، ومن خلال التعاون مع الجهات الفاعلة المسلحة المرتبطة بمناصريها من القبائل لإنفاذ الأحكام القبلية. وفي بعض الحالات، قد تقوم مجالس الحكماء والمجالس الاجتماعية أيضًا برفع الحماية الاجتماعية[161] عن الأفراد أو الفصائل التي لا تكف عن ممارسة السلوكيات الإجرامية أو المسيئة، مما يمهد الطريق لتحقيق العدالة دون مفاقمة التوترات بين الأعراق والمجتمعات. كما

161 سيكون هذا في الأساس إقرارًا عامًا بأنّ أفرادًا محددين لم يعودوا محميين من قبل قبيلتهم أو مجموعتهم العرقية أو مناصريهم، وبالتالي الإقرار صراحة بأنّ أي إجراءات تُتخذ ضد هؤلاء الأفراد لن تؤدي إلى أعمال انتقامية من قبل أقاربهم.

توسطت المجالس وأسهمت بشكل غير رسمي في الإشراف على وقف إطلاق النار في حالات ما بعد الصراع، استنادًا إلى قدرتها على التأثير على الجماعات التي زعمت أنّها تمثلها.

ولكن رغم أنّ نظام الرقابة غير الرسمي هذا يمكن أنّ يضمن الحد الأدنى من الاستقرار، فإنّه سلاح ذو حدين لا سيما في ضوء أنّه يستند في الأساس إلى وسائل السيطرة «الاجتماعية». والواقع أنّ الرقابة غير الرسمية القائمة على العُرف تتقيد برغبة المجالس الاجتماعية ومجالس الحكماء وقدرتها على العمل وفقًا لالتزاماتها[162]. ومن الصعب أيضًا دمج الرقابة بشكل فعال مع الدور الذي من المفترض أن تقوم به البلديات، وبخاصة في المناطق التي لا تُظهِر درجة من التجانس الاجتماعي، حيث لا تُمثَّل المجموعات العرقية والقبلية في هياكل الحكم المحلي، وفي حالات التوترات الاجتماعية الشديدة. علاوة على ذلك، فقد ثبت أنّ النظام ما فتئ يزداد ضعفًا[163]، لا سيما وأنّ الفجوة عبر الأجيال بين قادة الجماعات المسلحة وأفرادها قد أدت إلى تآكل سلطة الشيوخ على الشباب. وبمرور الوقت، تآكلت سلطة الشيوخ والأعيان - المستمدة جزئيًا من احترام سنّهم - لا سيما منذ أن أظهر قادة الجماعات المسلحة وأفرادها - التي يغلب عليها الشباب - ميلاً متزايدًا إلى تحدي ما يعتبرونه نظامًا عتيقًا وتقليديًا للغاية.

القوات المسلحة العربية الليبية في شرق ليبيا: هيكل أمراء حرب ذو بنية رقابية متباينة

إنّ وصول القيادة المركزية للقوات المسلحة العربية الليبية إلى السلطة، بصفتها جهة فاعلة أمنية تصنف نفسها كمؤسسة عسكرية، قد تحقق - إلى حد كبير - من خلال استمالة المؤسسات السياسية ومراكز القوة القائمة أو إخضاعها. ومن الأفضل لنا أن نفك رموز الرقابة الشكلية على القوات المسلحة العربية الليبية من خلال تحليل علاقتها مع مجلس النواب. فمن خلال الاستفادة من رواية مكافحة الإرهاب وإضفاء الطابع المركزي على السلطة العسكرية من خلال الدعم الأجنبي، نجح حفتر في اكتساب الشرعية من مجلس النواب في شرق ليبيا من خلال ترقيته إلى منصب القائد العام. ولكن من الناحية العملية، نادرًا ما كان مجلس النواب المدني يطبق الرقابة على القوات المسلحة العربية الليبية. وبدلاً من ذلك، استفادت القيادة المركزية للقوات المسلحة من الأدوار التشريعية والاقتصادية والسياسية القائمة على الاستمالة، مستخدمةً التشريعات التي أقرها مجلس النواب لتفادي أي عقبة قانونية محتملة قد تواجهها في مساعيها. وقد عززت هذه الديناميكية مكانة القوات المسلحة العربية الليبية باعتبارها هيكلاً أمنيًا مستقلاً في شرق ليبيا يعمل إلى حد كبير دون أن يخضع لأي كيان مدني أو أي هيئة رقابية رسمية.

يشكل الدعم الأجنبي المحور الرئيسي الذي تستند إليه الاستراتيجية الأساسية

162 Cole, P. and Mangan, F. 2016. Policing Libya: Form and Function of Policing Since The 2011 Revolution. واشنطن العاصمة: United States Institute of Peace.

163 Collombier, V., Favier, A. and Narbone, L., 2016. Inside Wars: Local Dynamics of Conflicts in Syria and Libya. European University Institute.

للقوات المسلحة العربية الليبية، التي قدمت نفسها باعتبارها مؤسسة الأمة العسكرية من خلال إضفاء الطابع المركزي على القيادة العسكرية وتصوير نفسها كجهة فاعلة قادرة على احتكار استخدام العنف في مناطق سيطرتها. وبفضل جاذبية الأسلحة المتطورة والتطلعات الوطنية والاسم المعترف به دوليًا، استطاعت قيادة القوات المسلحة العربية الليبية ضم العديد من الجماعات المحلية عبر وعود بالرتب والثروات والأسلحة. وفي هذا الصدد، كانت القوات المسلحة العربية الليبية تعمل كامتياز إلى حدٍ كبير، إذ تتمتع بشبكة محسوبيات منتشرة ومتنامية باستمرار، مما جعلها تبدو للمراقب العادي وكأنّها جماعات مسلحة محلية منضوية تحت لواء القوات المسلحة العربية الليبية. ومن خلال هذا التحالف، إلى جانب الدعم الخارجي الواسع الذي استفادت منه القوات المسلحة العربية الليبية، تمكّن حفتر من اللجوء بشكل كبير إلى العنف ضد الجهات التي تتنازع على قيادته.

كما تخلصت القيادة المركزية للقوات المسلحة العربية الليبية من أي محاولة لإخضاع الوحدات المتحالفة معها لأي رقابة مؤسسية جادة - باستثناء رقابة حفتر. واستفاد حفتر من الانقسام السياسي الذي شهدته ليبيا عام 2014، إلى جانب اندلاع الحرب الأهلية، في «صياغة» عملية الرقابة بطريقة جعلت وسائل الرقابة الرسمية غير فعالة. والواقع أنّ كلاً من الهيئة التشريعية (مجلس النواب) والتنفيذية (الحكومة المؤقتة) والمؤسسات السيادية الأخرى لم تكن تمتلك أي نفوذ لممارسة رقابة رسمية جادة على القوات المسلحة العربية الليبية. غير أنّها كانت مجرد وسائل استخدمتها القوات المسلحة العربية الليبية لصياغة رواية تمكنها من تصوير نفسها «كجيش وطني» خاضع للسلطات المدنية.

ومع ذلك، وعلى الرغم من إخضاع السلطات المدنية واختراقها والسيطرة عليها بشكل كبير، فحقيقة أنّ قيادة القوات المسلحة العربية الليبية قد اختارت التعايش مع هذه المؤسسات تعكس وعيًا بأنّ الانقلاب عليها قد يؤدي إلى تحول كبير في التصورات الدولية والمحلية لشرعية القوات المسلحة العربية الليبية، فضلاً عن أهدافها وغاياتها المزعومة. فعلى سبيل المثال، لم تختر القوات المسلحة العربية الليبية التخلص من هياكل الحكم المحلي المدنية، وإنما اختارت عسكرتها من خلال تعيين حكام عسكريين[164] قادرين على توسيع نفوذ القيادة العامة بفعالية في الواجبات الخدمية داخل البلديات.

ومن الناحية العملية، تشكلت «قوات الدعم» المحلية التي تحالفت مع حفتر بعد إطلاق عملية الكرامة على خلفية انعدام الأمن والاستقطاب الاجتماعي في شرق ليبيا. وبعد الحرب، كوفئوا بالانتساب إلى وزارة الداخلية في شرق ليبيا أو القيادة المركزية للقوات المسلحة العربية الليبية نفسها. وبعد أنّ حولت هذه الجهات الفاعلة المسلحة نفسها إلى هياكل شُرطية، عمدت إلى تنظيم الحوكمة الأمنية على أسس جغرافية ومجتمعية، إذ ركزت على الانتشار داخل الحدود الجغرافية للأحياء، أو المناطق التي نشأت منها أو أقامت فيها قبائلها، ومن ثم تعدت على الدور الذي كان من المفترض أن تضمنه الهياكل الشرطية الرسمية التابعة لوزارة

164 LibyaH erald, 2016. 'An Army for the People'.

الداخلية. وللاحتفاظ بالنفوذ في مشهد أمني يتسم بالتهجين والتعددية[165] بشكل متزايد، قامت الهياكل التابعة لوزارة الدفاع، مثل قوات الصاعقة الخاصة، بتجنيد «قوات الدعم» التي نُشرت لأداء وظائف شرطية، مما أدى بدوره إلى تجاوز تسلسل السلطة وعسكرة حوكمة قطاع الأمن[166].

ومع ذلك، فإنّ القوات المسلحة العربية الليبية تعمل على ما يبدو ككيان عسكري واحد لديه آلية شبه قانونية لإدرار الدخل، إلا أنّ الجماعات المسلحة المحلية المتعددة المتحالفة معها استفادت من اسمها والانتساب إليها للسيطرة على مناطقها المحلية ومتابعة أجنداتها الخاصة واستغلال فرص الحصول على الريع. ولكن على الصعيد الجزئي، انخرطت الجماعات المسلحة المحلية المتحالفة تحت قيادة القوات المسلحة العربية الليبية في صراعات مجتمعية وقبلية على السيطرة الإقليمية - وهي توترات خفت حدتها من خلال تحالفها المشترك مع القوات المسلحة العربية الليبية، إذ غالبًا ما تتدخل القوات المسلحة العربية الليبية للتوسط بين هذه الجهات الفاعلة المسلحة، بل ويصل الأمر أحيانًا إلى حل الوحدات المسلحة لتخفيف نزعتها المحلية وتفادي بؤر التوتر.

وبشكل عام، تدعي القوات المسلحة العربية الليبية أنّها تبني جيشًا وطنيًا، استنادًا إلى القواعد والانضباط العسكريين، سيحل في نهاية المطاف محل المصالح المحلية، وهو ادعاء تؤكده في الظاهر بعض التطورات التي برزت في شرق ليبيا - ومؤخرًا في فزان. والحقيقة أنّ الطبيعة المركزية للقيادة العسكرية قد حفزت ضباط الجيش النظامي وحتى أفراد الشرطة على استئناف عملهم الأمني. وفي بعض المناطق، تلقى مجندو الجيش تدريبات سريعة (استغرقت من ثلاثة إلى ستة أشهر في الأكاديميات العسكرية) في إطار ما يسوّقونه على أنّه إصلاح للقطاع الأمني[167]. ولكن ينبغي على كل من أفراد الجيش النظامي وضباط الشرطة التعامل مع الجهات الفاعلة المسلحة غير النظامية المحلية ودعم القوات الراسخة جيدًا في أحيائها.

ورغم المحاولات التي بذلتها قيادة القوات المسلحة العربية الليبية لدمج جماعات من خلفيات قبلية مختلفة بغية تقييد الولاءات القبلية، لم تتمكن في النهاية من ممارسة الرقابة اللازمة لتخفيف النزعات المحلية. بيد أنّها ركزت على بناء نواة محترفة ومخلصة ومدعومة من الخارج من الوحدات التي تلتزم بقرارات القيادة العامة (بعبارة أخرى، حفتر) وتتحرك للدفاع عن مصالحها. ومع ذلك، فإنّ التوسع الإقليمي للقوات المسلحة العربية الليبية في حد ذاته متاح ومبني على التحالفات مع الجهات الفاعلة المسلحة القبلية التي تعمل وفق وسائل وأجندات خاصة بها. ومع أنّ التحالف مع القوات المسلحة العربية الليبية يمنحها الشرعية ويوفر لها سبلاً لتطوير قدراتها، فإنّها لا تختلف موضوعيًا عن الجهات الفاعلة المسلحة

165 F. Wehrey, 2018. `Libya's Militia Menace: Tribes, Militias, and the Search for Stability.` Carnegie Endowment for International Peace, Washington DC. https://carnegieendowment.org/files/Wehrey_Libya_Militia_Menace_final.pdf

166 A. Badi, 2020. `Security Governance in Post-Qaddafi Libya: Between Militarization and Civilianization.` Geneva Centre for Security Sector Governance. https://www.dcaf.ch/sites/default/files/publications/documents/Badi_Security_Governance_Post-Qaddafi_Libya_2020.pdf

167 ع. بادي. (2019) مقابلة مع مسؤول في وزارة الدفاع في طرابلس (تموز/يوليو 2019)

«المارقة» التي تدعي القوات المسلحة العربية الليبية أنّها تعارضها. وبصورة أكثر عمومًا، يمكن القول إنّ الجهود المعتدلة المبذولة في إصلاح القطاع الأمني وحل الجماعات المسلحة كانت جزءًا من عملية أكبر لتوطيد السلطة، إذ كان الهدف الأساسي للقيادة المركزية للقوات المسلحة العربية الليبية يتمثل في إنشاء كيان يمتلك سمات الجيش النظامي ويمكن استمالة مكوناته المختلفة أو إكراهها لتوطئة الطريق نحو تحقيق هدف أوسع للتوسع الإقليمي. وبطبيعة الحال، فإنّ هذا التزاوج بين المصالح يفضي إلى مقاربة ضعيفة ومصطنعة وتفاعلية لممارسة الرقابة على هذه الجهات الفاعلة المسلحة.

ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنّ «القوات المسلحة العربية الليبية» تراعي الرأي العام ووسائل الإعلام والرقابة غير الرسمية للمجتمع المدني على سلوكها، خصوصًا في الحالات التي تكون فيها قراراتها وأفعالها عرضة لإثارة ضجة شعبية واسعة النطاق. والحقيقة أنّه بفضل حشد الصحفيين وعناصر المجتمع المدني الفاعلة، اضطرت القوات المسلحة العربية الليبية إلى التراجع عمليًا عن قرار يمنع النساء من السفر دون مرافق (رغم أنّها أصدرت لاحقًا قرارًا يطالب جميع المسافرين - ذكورًا وإناثًا - بالحصول على تصريح عسكري[168]). غير أنّ العلاقة بين القوات المسلحة العربية الليبية والمجتمع المدني في شرق ليبيا غارقة في حالةٍ من انعدام الثقة، لا سيما وأنّ القوات المسلحة العربية الليبية غالبًا ما توصم النشطاء والمنظمات غير الحكومية على أنّها جهات فاعلة مزعزعة للاستقرار وتعمل بنفوذ أجنبي[169]. ومن خلال هذه المقاربة، استطاعت القوات المسلحة العربية الليبية مراقبة عمل المجتمع المدني، مما أدى عمليًا إلى تقييد الدور الذي يمكن أن يلعبه أصحاب المصلحة هؤلاء وتحديد المساحة التي يشغلونها كجهات فاعلة رقابية غير رسمية.

موفرو الأمن السلفيون المداخلة: الإفلات من الرقابة

شهدت ليبيا بعد عام 2011، وبصورة أوضح بعد الحرب الأهلية في عام 2014، ارتفاعًا في نفوذ السلفيين المداخلة على صعيد المشهد الأمني والمؤسسي. ولم يكتف أتباع العقيدة الإسلامية السنية المحافظة المتشددة التي نشأت في المملكة العربية السعودية، الذين غالبًا ما يوصفون خطأً بأنّهم «هادئون سياسيًا»، بالتسلل إلى المؤسسات الدينية في شرق وغرب ليبيا فحسب، بل أنشأوا أيضًا فصائل مسلحة اكتسبت منذ ذلك الحين نفوذًا كبيرًا داخل كل من التحالف التابع لحكومة الوفاق الوطني والتحالف التابع للقوات المسلحة العربية الليبية. وبسبب الأجندة الأيديولوجية للسلفيين المداخلة في ليبيا، فقد وُضعوا في مواجهة الجماعات الإسلامية والتيارات الدينية الأخرى، مثل أعضاء جماعة الإخوان المسلمين والشبكات التابعة للجماعة الليبية المقاتلة المنحلة، والجماعات المتطرفة مثل

168 layoR .stseretnI cimonocE dna scimanyD ytinummoC :4102 ecniS spuorG demrA naybiL fo tnempoleveD ehT.0202 .la te notaE .sriaffA lanoitanretnI rof etutitsnI

169 ع. بادي. (9102) مقابلة مع ناشط ليبي، تونس (آذار/مارس 9102).

أنصار الشريعة والقاعدة وداعش[170]. وقد ساعدت فتاوى أصدرها شيوخ في المملكة العربية السعودية - ولا سيما فتاوى من الشيخ ربيع المدخلي نفسه عام 2016 - في تشجيعهم وحثهم صراحةً على الانضمام إلى عملية الكرامة التي يقودها حفتر.

وتفسر هذه الديناميكية جزئيًا السبب في أنّهم يمثلون مفرزة كبيرة ومؤثرة من القوات المسلحة العربية الليبية. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنّ السلفيين ليسوا بعيدين تمامًا عن تأثير الولاءات القبلية إذ منهم من ينحدر من قبائل شرقية. ومن ثم، فإنّ تحالفهم مع حفتر لا تفرضه الأيديولوجيا وحدها، هذا إن كانت تفرضه من الأساس. وعلى الرغم من أنّ القطاع الأكبر من السلفيين في الشرق يعتبرون حفتر «الحاكم»، ومن ثم يوجبون له السمع والطاعة دون غيره، يرى السلفيون المداخلة الآخرون أنّ عقيلة صالح هو تجسيد للسلطة التي تحل محله. ومع ذلك، فإنّ هذه الديناميكية تفسر سبب لجوء حفتر المتزايد - الذي صُور خطأً على أنّه «علماني»[171] - إلى ذكر مفاهيم الجهاد والدلالات الدينية في خطاباته لتحفيز السلفيين المنضوين تحت لوائه[172].

لكن في شرق ليبيا، لم يُترجم هذا التحالف إلى زيادة في قدرات الرقابة الرسمية أو غير الرسمية من قبل مجلس النواب على الجهات الفاعلة المسلحة التي يهيمن عليها السلفيون. ولم يتمكن حفتر من ممارسة سيطرة جادة على السلوك القتالي للجماعات السلفية المسلحة، التي أثبتت أنّها عرضة بشكل خاص لارتكاب جرائم حرب، بغض النظر عن احتفاظه بدرجة شكلية من القيادة والسيطرة والقدرة على استغلال شبكتها الداخلية لتمكين التوسع الإقليمي أو التنسيق التكتيكي أو الحشد للقتال[173]. علاوة على ذلك، عززت الجماعات السلفية وضعها كجهات فاعلة لا غنى عنها في أجهزة الشرطة والتحقيق الجنائي في شرق ليبيا، وغالبًا ما كانت تستغل نفاذها إلى سلطة الأوقاف في شرق ليبيا لقمع المعارضين المتصوَّرين[174] (وعلى وجه الخصوص إصدار الفتاوى والتوجيهات التي تمكنها من شن هجمات على مواقع التراث الصوفي). وللحد من بروز الجهات الفاعلة المسلحة السلفية داخل كادر القوات المسلحة العربية الليبية، حاول حفتر أن يخضعها بالخصوص «لتفكيك» مؤقت، وأن يدمج الأفراد المجمعين الذين يشكلون الجزء الأكبر من هذه القوات في وحدات أخرى. بيد أنّ هذه الاستراتيجية لم تحد من نفوذها بشكل فعال، لا سيما وأنّ حفتر أصبح يعتمد بشكل متزايد على أصحاب المصلحة هؤلاء لتوفير الأمن

170 حشد السلفيون المداخلة الليبيون عناصرهم بشكل أساسي ضد هؤلاء المعارضين المختلفين بعد إجراء العديد من المشاورات والنقاشات الفقهية، حتى إنّ تحالف السلفيين مع عملية الكرامة بقيادة حفتر لم يحدث إلا بعد أن انضمت بالفعل قوات الدعم من شباب الحي إلى صفوف الجيش الوطني الليبي آنذاك. على أنّ نمط الحشد التشاوري على أساس العوامل الأيديولوجية - بدلاً من العوامل الاجتماعية - بين الجماعات السلفية المداخلة في ليبيا يميزها عن الجهات الفاعلة الأخرى التي قد تعتمد على المزيد من المبررات المحلية أو المجتمعية أو حتى الاقتصادية للحشد والانخراط في الصراع.

171 .D ,kcirtapkriK .0202 .A` ecilоP etatS :tsiwt tsimalsI na htiw edisnI s'retfiH ,'aybiL s'semiT kroY weN ehT <.

172 تجلى هذا الأمر بشكل خاص في خطابه الذي أعلن فيه عن عملية طوفان الكرامة للاستيلاء على طرابلس، حيث كان حشد الجهات الفاعلة السلفية من غرب ليبيا (وبخاصة تلك التي في الزنتان وصبراتة) أمرًا بالغ الأهمية لخطط الهجوم الخاطف المبدئية للقوات المسلحة العربية الليبية. وفي إعلان لاحق خلال شهر رمضان المبارك لعام 9102، وجّه حفتر أيضًا دعوة مباشرة إلى الجهاد من خلال المتحدث باسمه.

173 إنّ الافتراض الذي مفاده أنّ حفتر لا يشجع أو يجبر مرتكبي جرائم الحرب على ارتكاب هذه الجرائم قد ينقضه الواقع لا سيما وأنه قد رقّى قائد الصاعقة المطلوب من المحكمة الجنائية الدولية محمود الورفلي.

174 .F ,yerheW .A ,srahkuoB dna .9102 ,`aybiL dna msfialaS etatS s'espalloC :eht fo esaC ehT ,'silahkdaM eht ni msfialaS ni .berhgaM eht ni msfialaS ni ,'silahkdaM eht fo esaC ehT :espalloC etatS s'aybiL dna msfialaS` .9102 ,.A ,srahkuoB dna .F ,yerheW .sserP ytisrevinU drofxO :drofxO

وتمكين التوسع الإقليمي[175]. والواقع أنّ تحالف الوحدات السلفية مع القوات المسلحة العربية الليبية أثبت فعاليته في الاستيلاء على فزان في كانون الثاني/يناير 2019، وإطلاق هجوم طرابلس في نيسان/أبريل 2019، والاستيلاء على سرت في كانون الثاني/يناير 2020. ومع ذلك، تُظهر هذه الديناميكيات أيضًا أنّ تحالف السلفيين مع حفتر لا يقوم على أسس أيديولوجية فحسب، بل يستند أيضًا إلى صفقات وأغراض نفعية. والحقيقة أنّه بفضل كونهم جزءًا من القوات المسلحة العربية الليبية، فقد استطاعوا توسيع رقعة وجودهم بشكل كبير في المناطق التي تسيطر عليها القوات المسلحة.

ومع ذلك، فإنّ حضور السلفيين المداخلة لم يقتصر على شرق ليبيا وجنوبها. ففي تطورٍ يعكس الديناميكيات في شرق ليبيا، تسلل السلفيون المداخلة أيضًا إلى سلطة الأوقاف الدينية التابعة لحكومة الوفاق الوطني في غرب ليبيا[176]، في أعقاب الحرب الأهلية عام 2014. علاوة على ذلك، اكتسبت الجماعات المسلحة ذات الغالبية السلفية المدخلية في غرب ليبيا - ومنها كتيبة الوادي الشهيرة سابقًا في صبراتة، وكتيبة عقبة بن نافع في الزنتان، والكتيبة 604 في سرت، وقوة الردع الخاصة في طرابلس - مكانة بارزة في مناطقها المحلية. ومن نواحٍ عديدة، سمحت هذه الأيديولوجية المشتركة للكتائب بتجاوز الانقسامات الإقليمية والقبلية، وتعاون العديد منها مع نظرائها من الجماعات السلفية المدخلية في شرق ليبيا - المتحالفة علنًا مع حفتر في أعقاب هجومه على طرابلس في نيسان/أبريل 2019.

تُعتبر قوة الردع الخاصة في طرابلس هي القوة الوحيدة ذات الغالبية السلفية المدخلية في غرب ليبيا التي حشدت متأخرًا وحدة من قواتها ضد حفتر في حزيران/يونيو 2019، وهذا إنما يدل على أنّ انضواء الجهات الفاعلة المسلحة السلفية في إطار تحالفاتٍ أوسع لا يخضع لاعتبارات أيديولوجية فحسب، بل يعتمد أيضًا على المصلحة الذاتية المتصورة ويتوقف على التكلفة الضمنية للحشد. ولكن بمرور الوقت، اكتسبت معظم الكتائب السلفية - وعلى الأخص قوة الردع الخاصة - درجة من الشعبية بين المجتمعات المحلية بفضل جهودها في أنشطة مكافحة الإرهاب وتوفير الأمن وما تبديه من نزاهة. وقد أدى ذلك إلى إخفاء آرائها المناهضة للديمقراطية التي يقلل الكثيرون من شأنها، فضلاً عن ميلها إلى تحدي الأعراف الثقافية والاجتماعية الليبية من خلال فرض الأعراف السلفية على السلوك الشخصي والحريات[177]. وبالنسبة للعديد من الليبيين، فإنّ سلوك بعض المتشددين السلفيين المداخلة يذكّرهم بطريقة عمل تنظيم الدولة الإسلامية[178]. وبصورة أكثر عمومًا، يعدّ تحالفها الشكلي مع أي من الفصائل المتحاربة في ليبيا تحالفًا نفعيًا، وقد أثبتت حكومة الوفاق الوطني بشكل خاص أنّها غير قادرة على ممارسة قدر ضئيل من الرقابة على القوات ذات الميول السلفية الواقعة داخل المناطق التي تسيطر عليها شكليًا.

175 ف. ويري و ع. بادي، 9102. «حرب ليبيا المقبلة الأبدية: لماذا لا يكمن الحل في دعم ميليشيا ضد أخرى». skcoR eht no raW.

176 المرجع نفسه.

177 éffoJ ،G.، 8102. `ehT ytemevom ilahkdaM eht :esroh najorT ehT`، acirfA htroN ni tnemevom ilahkdaM eht :esroh najorT ehT`، seidutS nacirfA htroN fo lanruoJ ehT، 32(5)، pp. 937-447.

178 المرجع نفسه.

إنّ العامل الفارق بين الجماعات المسلحة ذات الغالبية السلفية والفصائل الليبية الأخرى هو أنّ الأولى قادرة على تقليل اعتمادها على الاندماج الاجتماعي لحيازة الشرعية، باستخدام الأيديولوجيا كوسيلة للتجنيد والتنظيم والحشد. وهي بدورها قادرة على التملص - إلى حد ما - من بعض الأشكال التقليدية للرقابة التي تُمارس من خلال الجهات الفاعلة الاجتماعية غير الرسمية. وبذلك، فهي قادرة على تجاوز العديد من الانقسامات على المستوى الوطني التي تميز الصراع الليبي، مع أنّها تتقيد في الوقت ذاته بالروابط القبلية والمجتمعية في مناوراتها. ومن ثم، فإنّ نفعيتها، إلى جانب التأثير الواقع عليها من الفتاوى الصادرة من خارج القُطر الليبي، تميزها كجهة فاعلة لا تُحدث فيها أنماط الرقابة الرسمية وغير الرسمية إلا قدرًا ضئيلاً من التأثير.

الخلاصة: التداعيات على إصلاح القطاع الأمني والتوصيات

4

تداعيات التهجين في توفير الأمن ووقف إطلاق النار وإصلاح القطاع الأمني

- إنّ الطبيعة الهجينة لقطاع الأمن تجعل ثنائية الانقسام المعتادة لممارسات إصلاح القطاع الأمني - مثلاً التابعة للدولة وغير التابعة للدولة، الرسمية وغير الرسمية - غير قابلة للتطبيق على أرض الواقع نظرًا لانهيار الحدود بين هذه الأبعاد بمرور الوقت.

- توضح درجة النزعة المحلية والسيطرة المسيّسة على قطاع الأمن في ليبيا، إلى جانب التسلسل غير الواضح للمسؤولية بين الجهات الرسمية وغير الرسمية، أنّه من خلال الروابط الفضفاضة، يمكن للهياكل الرسمية أن تخفي حقيقة مَن هو المسيطِر الحقيقي عمليًا على قطاع الأمن، مما يبرز ضرورة تحديد الجهات التي سيتم التعامل معها بشكل أفضل.

- غالبًا ما تختلف العبارات المستخدمة للتهجين والترتيبات بين الجهات الفاعلة المسلحة والقوات الحكومية الرسمية، مما يؤثر على جودة توفير الأمن في جميع أنحاء البلاد. كما يؤثر الاقتصاد السياسي والاندماج الاجتماعي للجماعات المسلحة على طبيعة توفير الأمن والغرض من توحيده. وبالتالي، يجب دراسة هذه الأنماط والنماذج لتحديد أفضل مسار للمشاركة المحلية في إطار رؤية أوسع نطاقًا لإصلاح القطاع الأمني.

- بالنظر إلى الطبيعة الهجينة للمشهد الأمني، فإنّ التركيز فقط على تعزيز الهياكل المؤسسية الرسمية وممارسات توفير الأمن والعدالة قد لا يؤد إلا إلى تغييرات شكلية بحتة[179] في حوكمة قطاع الأمن حيث تتبنى الجهات الفاعلة بشكل انتقائي تدابير وروايات تعزز شرعيتها وتخفي هذه المناورة باسم إصلاح القطاع الأمني.

- لإنشاء هياكل حوكمة فعالة في قطاع الأمن، يجب مراعاة التهجين في إطار رؤية طويلة المدى لحوكمة قطاع الأمن، وهذا ما من شأنه أن يساعد في معالجة المشاكل والترتيبات الأمنية المباشرة، لا سيما خلال المرحلة الانتقالية حينما يسهم في بناء الثقة وصياغة عملية أوسع لتحقيق الاستقرار. فمن دون رؤية أوسع تحدد العمليات الحقيقية المبنية على التفاهمات المشتركة للترتيبات الأمنية المؤقتة الضرورية، يكون من المرجح للغاية العودة إلى الصراع.

179 سيتبع ذلك إنشاء «هيكل اسمي» سيشهد وفقًا لشرودر وشابوي وكوجاك (4102)، «قيام الجهات الفاعلة المحلية بتحويل الهياكل التنظيمية لقطاع الأمن، دون أن يكون للهيكل الأمني الجديد تأثير جوهري على حوكمة الأمن لأنّها غير مدعومة بقدرات تشغيلية، أو تتمتع بشرعية كاملة من خلال مجموعة من القواعد الشاملة».

تداعيات الاقتصاد السياسي للجماعات المسلحة على توفير الأمن ووقف إطلاق النار وإصلاح القطاع الأمني

- يعدّ تحليل الاقتصاد السياسي للجهات الفاعلة المسلحة والعوامل التي تؤثر على قدرتها على استخدام وسائل معينة للحصول على الريع أمرًا أساسيًا لفهم الأسباب المنطقية الكامنة وراء علاقتها مع المجتمعات المحلية، ومدى مصلحتها الخاصة في توجيه جهود الإصلاح.

- إنّ جور الجهات الفاعلة المسلحة في المجال الاقتصادي يعني ضمنًا أنّ أي تصورٍ لعمليات إصلاح القطاع الأمني من منظورٍ أمني أو مؤسسي بحت ينأى بالعملية عن العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الأوسع نطاقًا، لن يكون كافيًا بطبيعة الحال.

- تعتمد العديد من الجماعات المسلحة ذات النفوذ في ليبيا على الاقتصاد غير الرسمي في ليبيا، فضلاً عن الإيرادات التي توفرها الدولة، كآليات لإدرار الدخل. ومن ثم، فإنّ الإصلاح الاقتصادي الذي يعالج سبل الفساد (في المجالات الرسمية أو غير الرسمية) يمكن أن يقلل من قدرتها على إفساد جهود إصلاح القطاع الأمني.

- إنّ عملية الاندماج الأمني في قطاع الأمن الرسمي التي لا تأخذ في الاعتبار آليات إدرار الدخل البديلة (الرسمية وغير الرسمة) للجهات المسلحة من شأنها أن تؤدي إلى مواصلة إضفاء الطابع المؤسسي على الفساد على مستوى الدولة، لأنّ الجهات الفاعلة المسلحة ستندمج في الدولة فيما تحتفظ بمصادر دخلها.

- تقوم الجماعات المسلحة المتعددة بتشريع توسعها في المجالات الاقتصادية من خلال الشراكة مع الجهات الفاعلة الدولية لمعالجة أهدافها الأمنية (مثل مكافحة الهجرة أو الإرهاب). لذلك، ينبغي لعملية إصلاح القطاع الأمني الشاملة أن تحد من مثل هذه الشراكات الأحادية.

تداعيات الاندماج الاجتماعي على توفير الأمن ووقف إطلاق النار وإصلاح القطاع الأمني

- عند التركيز على نزع فتيل الصراع أو تعزيز وقف إطلاق النار، من المفيد صياغة مقاربة مزدوجة المسار تتضمن عملية تنازلية من القمة إلى القاعدة، بما فيها التفاوض الرسمي بين الفصائل المتحاربة (مثل لجنة 5 + 5)، إلى جانب عملية تصاعدية من القاعدة إلى القمة تدعم أصحاب المصلحة غير الرسميين وتشركهم لممارسة الرقابة المجتمعية على وقف إطلاق النار. ويمكن أن يشمل هذا المسار التكميلي الجهات الفاعلة الاجتماعية التي تمثل التحالفات المتحاربة، فضلاً عن «الأطراف الثالثة المحايدة»، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني (بما فيها

المنظمات النسائية والشبابية)، ومنظمات حقوق الإنسان، والبلديات التي تشكل حدودها الجغرافية حدود الصراع، فضلاً عن وحدات الحماية المحلية التابعة لمديريات الأمن في المناطق المجاورة.
- تشير درجة الاندماج الاجتماعي للجهات الفاعلة المسلحة في قطاع الأمن الليبي إلى أنّ عملية إصلاح القطاع الأمني، لكي تكون فعالة، يجب أن تعتمد على مشاركة المناصرين الليبيين الذين يفضلون رؤية موفري أمن محترفين ومنظمين تحت إشراف الدولة.

- عند النظر في مسألة الرقابة المحلية على ترتيبات وقف إطلاق النار، لا سيما فيما يتعلق بالجماعات المسلحة التي تدعم مثل هذه الترتيبات، فمن الممكن تنفيذ ذلك بطرق مختلفة بناءً على الدرجة الفعلية للرقابة المجتمعية على الجماعات المسلحة، التي تعتمد - في حد ذاتها - على الدرجة التي تستمد بها الجماعات المسلحة الشرعية الاجتماعية من المجتمع المحلي. وفي سياق وقف إطلاق النار الحالي، وخصوصًا في حالة سرت، ينبغي للترتيبات الأمنية المؤقتة أن تميز بين الجهات الفاعلة المسلحة التي تحشد أفرادها على أسس مجتمعية أو أيديولوجية (في حالة الجماعات السلفية)، وتلك التي تنضوي إلى جانب التحالفيْن على نطاق أوسع. كما أنّ درجة قرب الجهة الفاعلة المسلحة من المجتمع المحلي ترتبط ارتباطًا إيجابيًا بالتصورات حول الرقابة المجتمعية. وينبغي أن يُراعى ذلك في ترتيبات وقف إطلاق النار، إذ قد تكون بعض الجماعات أكثر عرضة للرقابة من قبل المجتمعات المحلية دون غيرها.
- إنّ فعالية حوكمة قطاع الأمن، فضلاً عن نوعية الأمن البشري، على المستوى المحلي، تعتمد بقدرٍ كبير على نوع العلاقة القائمة بين القوات والمؤسسات الرسمية (مثل مديريات قطاع الأمن) والجماعات شبه الرسمية أو غير الرسمية (مثل الجهات الفاعلة المسلحة المحلية). وبصرف النظر عن كون هذا النوع من العلاقة عنصرًا مهمًا ينبغي مراعاته عند وضع برنامج إصلاح القطاع الأمني، فينبغي أيضًا مراعاته في الترتيبات الأمنية المؤقتة، لا سيما فيما يتعلق بالمهام الشرطية المشتركة ومهام دوريات الأمن في المناطق العازلة (مثل سرت).

التوصيات

- ينبغي أن تتركز الجهود على تعزيز البرامج المؤسسية الكلية لإصلاح القطاع الأمني مع مشاركة المجتمع المحلي من خلال ابتكار مبادرات مراعية للصراع وملائمة للسياق تقر بالطبيعة الهجينة للحوكمة الأمنية وتعزز الأمن البشري للمجتمعات المحلية (مثلاً، من خلال مبادرات الشرطة المجتمعية حيثما يُسمح بذلك). كما ينبغي أن تستند الحلول المطروحة لتعزيز الأمن البشري إلى تحليل الأنماط الحالية للتعاون (أو غياب التعاون) بين الجهات الفاعلة الرسمية وغير الرسمية في بعض المناطق، وتسخير الجوانب المفيدة للتهجين بهدف الحد من ظهوره على المدى الطويل.

- لكي تكون عملية إصلاح القطاع الأمني فعالة، ينبغي أن تكون مراعية للصراع وملائمة للسياق. وتُعد الاستفادة من تفضيل الليبيين للعدالة والمؤسسات

الأمنية التي توفرها الدولة[180] - فضلًا عن استيائهم من الوضع الراهن - أمرًا أساسيًا للضغط من أجل عملية إصلاح للقطاع الأمني تضفي الصبغة الاحترافية والتنظيمية على موفري خدمات الأمن الحقيقيين. ويمكن تحقيق ذلك من خلال عمليات التشاور المحلية التي تحفز الجهات الفاعلة المحلية وتؤسس درجة من القبول المجتمعي لخطط الترتيبات الأمنية المؤقتة ومبادرات الاستقرار وعمليات إصلاح القطاع الأمني.

- ينبغي استكمال المبادرات المحلية ببذل جهود إصلاح القطاع الأمني المتمحورة حول المؤسسات «التقليدية» التي تركز على الاستفادة من الاستياء من الوضع الراهن وتعزز القبول المحلي بالبرامج التي تسهم في إضفاء الطابع الاحترافي على القوات وتعزز قدرتها على توفير الأمن لجميع المواطنين الليبيين بطريقة شاملة.
- عند الاقتراب من وقف إطلاق النار وتنفيذ الترتيبات الأمنية المؤقتة (كما هو حاصل في سرت حاليًا)، يكون من المفيد استكمال المبادرات على المستوى الوطني (مثل لجنة 5 + 5) بالمشاركة الجزئية التي تدعم إنشاء آليات محلية قادرة على تعزيز وقف إطلاق النار، وممارسة درجة من الرقابة، وتعبيد الطريق أمام مشاركات أمنية مؤقتة. ومن شأن تحليل الديناميكيات المحلية أن يساعد في وضع مخططات عملية يمكن أن تشمل أصحاب المصلحة المستقلين (مثل قادة المجتمع وأعيان القبائل والجهات الفاعلة في المجتمع المدني)، وهياكل الحوكمة (مثل البلديات والمجالس المحلية والاجتماعية أو مجالس الحكماء) ومديريات الأمن ذات الصلة (التي يمكن من خلالها إنشاء غرف عمليات مشتركة وتنسيق دوريات شرطية مشتركة).

- ينبغي تقديم الدعم الاستراتيجي للمؤسسات الرقابية، مثل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد التي ينبغي لها أن تعالج بشكل بنّاء مشاركة الجماعات المسلحة في الاقتصاد غير القانوني وفساد أصحاب المصلحة الذين يتمتعون بدرجة كبيرة من النفوذ في مجال الحوكمة الأمنية.

- ينبغي تقديم الدعم لتعزيز دور آليات ومؤسسات الرقابة القائمة داخل وزارة الداخلية ووزارة الدفاع، خاصةً الشرطة العسكرية والإدارة العامة للتفتيش والمتابعة.

- يمكن لدعم مؤسسات الرقابة الداخلية - خاصةً تلك التي يمكنها معالجة الفساد وسبل إدرار الدخل غير القانونية على الصعيد الداخلي - أن يعزز القدرة على الحد من مشاركة الجهات الفاعلة المسلحة في اقتصاد الحرب، وبالتالي خلق مساحة لتحفيز الجهات الفاعلة المسلحة على المشاركة في مختلف جهود الإصلاح أو نزع السلاح، لا سيما من خلال تعزيز قدرات الرقابة عند الاقتضاء.

- ينبغي الموازنة بين التكلفة الضمنية للشراكة بين الدول الأجنبية وتمكين الجهات الفاعلة المحلية لتحقيق أهداف السياسة الأمنية القصيرة المدى وبين مخاطر تعزيز الأنظمة الأمنية الهجينة التي يمكن بدورها أن تخلق مناخًا غير مستقر قابل

180 مركز الحوار الإنساني، 8102. المسار التشاوريّ للملتقى الوطني الليبي - التقرير النهائي.

للاستغلال يقوّض عملية إصلاح القطاع الأمني على نطاق أوسع. وينبغي أن تكون أهداف السياسة مدعومة باستراتيجيات انتقالية سياسية شاملة ومتماسكة ومنسقة، على أن يكون إصلاح القطاع الأمني مكونًا أساسيًا فيها.

- من النتائج الثانوية للتهجين التي تم تحليلها في هذا المنشور الاعتماد المتزايد على الأشكال المحلية لتوفير الأمن. فينبغي لبرامج إصلاح القطاع الأمني أن تعزز الإصلاحات المؤسسية الواسعة النطاق بمشاركات محلية صغيرة النطاق تعزز الأمن البشري وتسهم في نجاح الإصلاحات على نطاق أوسع. ويمكن تقييم ذلك على أساس كل حالة على حدة من خلال مبادرات "مستهدفة لإصلاح القطاع الأمني" توضع بناءً على عوامل مثل الجغرافيا وفرص الحصول على الريع وحجم التعددية الأمنية وأنماط التهجين داخل مناطق معينة. ومن شأن هذه المبادرات المستهدفة أن تستوعب التباينات في السياق على أرض الواقع، ولكن ينبغي لها أن تسهم في وضع رؤية أوسع لإصلاح شامل لقطاع الأمن يمكن تطبيقه على الصعيد الوطني.

- من فوائد الاندماج الاجتماعي للجهات الفاعلة المسلحة التي يتغاضى عنها كثيرون هي النفوذ الذي يمكن أن يمتلكه أصحاب المصلحة المحليون بشكل غير رسمي على الجهات الفاعلة المسلحة. وفي إطار كل من الترتيبات الأمنية المؤقتة وعمليات إصلاح القطاع الأمني الأوسع نطاقًا، ينبغي تعزيز وعي أصحاب المصلحة غير الرسميين (مثل قادة المجتمع ومنظمات المجتمع المدني والصحفيين والنساء والشباب) وقدراتهم من أجل تحسين القدرة المجتمعية على الرقابة غير الرسمية على قطاع الأمن. وفي هذا السياق، ينبغي لأصحاب المصلحة المحليين أيضًا ضمان تلبية الاحتياجات الأمنية المحددة للنساء والشباب والأقليات من قبل موفري الأمن.

- بما أنّ تحقيق الرقابة البرلمانية لا يزال بعيد المنال في السياق الليبي، فلا تزال الأطر التنظيمية تنفذ بشكل غير متكافئ في جميع أنحاء البلاد. وطالما أنّه لا تتمّ ممارسة الوظائف البرلمانية على المستوى الوطني، فإنّ المبادرات الأصغر نطاقًا المتعلقة بالأطر التنظيمية - مثل التحديد الواضح للتكليفات الوزارية، وتنفيذ مدونات قواعد الأخلاق والسلوك عبر المؤسسات، والإصلاحات القانونية المستهدفة (على سبيل المثال، مراجعة قوانين إصلاح الشرطة القائمة بالفعل والقوانين التي تنظم توفير الأمن على مستوى مديريات الأمن) - تعطينا أكثر السبل قابلية للتطبيق لتوفير الدعم الفني من أجل تحقيق المزيد من المساءلة على الصعيد المؤسسي.

- إنّ مراعاة العراقيل القائمة التي تحول دون الاستخدام السليم لآليات الرقابة البرلمانية التقليدية ودعم الرقابة على مستوى البلديات أو المجتمع المحلي يمكن - على المدى القصير - أن توفر تدبيرًا مؤقتًا فعالاً ينأى عن الحوكمة الشكلية على نحوٍ يمكن لاحقًا إدراجه ضمن نطاق الاختصاص البرلماني.

المراجع

Abrams, D. and Hogg, M.A., 1988. 'Comments on the motivational status of self-esteem in social identity and intergroup discrimination', European Journal of Social Psychology, 18(4), pp. 317-334.

[تعليقات على الوضع التحفيزي لتقدير الذات في الهوية الاجتماعية والتمييز بين الجماعات]

Abrams, D. and Hogg, M.A., 1990. Social Identity Theory: Constructive and Critical Advances London: Harvester Wheatsheaf.

[نظرية الهوية الاجتماعية: التطورات البناءة والنقدية]

Anderson, B., 2006. Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism. London: Verso.

[المجتمعات المتخيلة: تأملات في أصل القومية وانتشارها]

Ashmore, R.D., Jussim, L. and Wilder, D. eds., 2001. Social Identity, Intergroup Conflict, and Conflict Reduction. Oxford: Oxford University Press.

[الهوية الاجتماعية، والصراع بين الجماعات، والحد من الصراع]

Baker, B. and Scheye, E., 2007. 'Multi-layered justice and security delivery in post-conflict and fragile states: Analysis', Conflict, Security & Development, 7(4), pp. 503-528.

[العدالة المتعددة الطبقات وتحقيق الأمن في الدول الهشة وما بعد الصراع]

Belhadj, S, Van der Borgh, C, Jaffe, R, Price, M, Stel, N and Warren, M. 2015. Plural security provision in Beirut. The Hague: The Knowledge Platform Security & Rule of Law.

[توفير الأمن التعددي في بيروت]

Bradley, M., Fraihat, I. and Mzioudet, H., 2016. Libya's Displacement Crisis: Uprooted by Revolution and Civil War. Washington: Georgetown University Press.

[أزمة النزوح في ليبيا: اقتلعت من جذورها بفعل الثورة والحرب الأهلية]

Brewer, M.B., 1996. 'When contact is not enough: Social identity and intergroup cooperation', International Journal of Intercultural Relations, 20(3-4), pp. 291-303.

[عندما لا يكون الاتصال كافيًا: الهوية الاجتماعية والتعاون بين الجماعات]

Brewer, M.B., 2011. 'Optimal distinctiveness theory: Its history and development', in P. AM Van Lange, A. Kruglanski, & E.T. Higgins, Handbook of Theories of Social Psychology: Volume 2. London: Sage UK, pp. 81-98.

[نظرية التميز الأمثل: تاريخها

وتطورها]

Centre for Humanitarian Dialogue, 2018. The Libyan National Conference Process - Final Report.

[المسار التشاوريُ للملتقى الوطني الليبي - التقرير النهائي].

Chivvis, C.S. and Martini, J., 2014. Libya After Qaddafi: Lessons and Implications for the Future. Washington, DC: RAND Corporation.

[ليبيا بعد القذافي: عِبَرٌ وتداعياتٌ للمستقبل]

Cole, P. and Mangan, F. 2016. Policing Libya: Form and Function Of Policing Since The 2011 Revolution. Washington, DC: United States Institute of Peace.

[ضبط الأمن في ليبيا: شكل ووظيفة قطاع الشرطة منذ ثورة 2011]

Collombier, V., Favier, A. and Narbone, L., 2016. Inside Wars: Local Dynamics of Conflicts in Syria and Libya. European University Institute.

[الحروب الداخلية: الديناميكيات المحلية للصراعات في سوريا وليبيا]

Collombier, V. and Barsoum, F., 2019. To engage or not engage? Libyan Salafis and state institutions. Norwegian Institute of International Affairs.

[المشاركة أو عدم المشاركة؟ السلفيون الليبيون ومؤسسات الدولة]

Droz-Vincent, P., 2016. 'Libya's tentative state-building: Militias' 'Moral economy' violence, and financing insecurity', in E. Grawert, ed., Businessmen in Arms: How the Military And Other Armed Groups Profit in the MENA Region, London: Rowman & Littlefield.

[بناء الدولة المؤقت في ليبيا: عنف "الاقتصاد الأخلاقي" للميليشيات، وتمويل انعدام الأمن]

[رجال الأعمال المسلحين: كيف يربح الجيش والجماعات المسلحة الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا]

Eaton, T., Alageli, A., Badi, E., Eljarh, M. and Stocker, V. 2020. The Development of Libyan Armed Groups Since 2014: Community Dynamics and Economic Interests. Royal Institute for International Affairs.

[تطور الجماعات الليبية المسلحة منذ 2014: ديناميكيات المجتمع والمصالح الاقتصادية]

Eaton, T., 2018. Libya's War Economy: Predation, Profiteering and State Weakness. Royal Institute of International Affairs.

[اقتصاد الحرب في ليبيا: الجور والاستغلال وضعف الدولة]

Gaub, F., 2013. 'The Libyan armed forces between coup-proofing and repression', Journal of Strategic Studies, 36(2), pp. 221-244.

[القوات المسلحة الليبية بين مقاومة الانقلاب والقمع]

Harchaoui, J., 2018. 'Libya's Monetary Crisis', Lawfare Blog, 10 January.

[الأزمة النقدية في ليبيا]

Hogg, M.A., 2016. 'Social identity theory', in McKeown, S., Haji, R. and Ferguson, N. Understanding Peace and Conflict Through Social Identity Theory. Contemporary Global Perspectives, pp. 3-17.

[نظرية الهوية الاجتماعية]

International Crisis Group, 2011. 'Holding Libya Together: Security Challenges after Qadhafi', Middle East/North Africa Report, 115(1).

[المحافظة على وحدة ليبيا: التحديات الأمنية في حقبة ما بعد القذافي]

Joffé, G., 2018. 'The Trojan horse: the Madkhali movement in North Africa', The Journal of North African Studies, 23(5), pp. 739-744.

[حصان طروادة: الحركة المدخليّة في شمال إفريقيا]

Kaplan, S., 2014. Social covenants and social contracts in transitions. Norwegian Peacebuilding Resource Centre.

[العهود الاجتماعية والعقود الاجتماعية في المراحل الانتقالية]

Kasfir, N., Frerks, G. and Terpstra, N., 2017. 'Introduction: Armed Groups and Multi-layered Governance'. Civil Wars, 19(3).

[مقدمة: الجماعات المسلحة والحوكمة المتعددة الطبقات]

Kersten, M., 2014. 'Libya's Political Isolation Law: Politics and Justice or the Politics of Justice?'. Middle East Institute, 5 February.

[قانون العزلة السياسية في ليبيا: سياسة وعدالة أم سياسة العدالة؟]

Krieger, H., 2018. 'International Law and Governance by Armed Groups: Caught in the Legitimacy Trap?'. Journal of Intervention and Statebuilding, 12(4), pp. 563-583.

[القانون الدولي والحوكمة من قبل الجماعات المسلحة: الوقوع في فخ الشرعية؟]

Lacher, W. and Al-Idrissi, A., 2018. Capital of Militias: Tripoli's Armed Groups Capture the

Libyan State, Briefing Paper. .Geneva: Small Arms Survey

[عاصمة الميليشيات: سيطرة التشكيلات المسلحة في طرابلس على الدولة الليبية]

Lacher, W. and Cole, P., 2014. Politics by Other Means: Conflicting Interests in Libya's Security Sector. Geneva: Small .Arms Survey

[السياسة بوسائل أخرى، المصالح المتضاربة في القطاع الأمني الليبي]

Lacher, W., 2011. 'Families, Tribes and Cities in the Libyan Revolution', Middle East Policy, .18(4), p.140

[العائلات والقبائل والمدن في الثورة الليبية]

Lacher, W., 2013. Fault Lines of the Revolution: Political Actors, Camps and Conflicts in the New Libya. Stiftung Wissenschaft und Politik (SWP).

[خطوط الصدع في الثورة: الجهات الفاعلة السياسية والمعسكرات والصراعات في ليبيا الجديدة]

Lacher, W., 2014. Libya's Fractious South and Regional Instability. Dispatch. Geneva: Small .Arms Survey

[الجنوب الليبي المشاكس وعدم الاستقرار في الإقليم]

Lacher, W., 2019. Who is Fighting Whom in Tripoli? How the 2019 Civil War is Transforming Libya's Military Landscape. Briefing Paper. Geneva: .Small Arms Survey

[من يقاتل من في طرابلس؟ كيف تغير حرب عام 2019 الأهلية ملامح المشهد العسكري في ليبيا؟]

Lacher, W., 2020. Libya's Fragmentation: Structure and Process in Violent Conflict. London: Bloomsbury Publishing.

[تفكك ليبيا: الهيكل والعملية في الصراع العنيف]

Martínez, L., 2014. Libya from Paramilitary Forces to Militias: The Difficulty of Constructing a State Security Apparatus. .Policy Alternatives

[ليبيا من القوات شبه العسكرية إلى الميليشيات: بناء صعب لجهاز الدولة الأمني]

McQuinn, B., 2012. After the Fall: Libya's Evolving Armed Groups. Geneva: Small Arms .Survey

[بعد السقوط: تطور الجماعات المسلحة الليبية]

Megerisi, T., 2020. Geostrategic Dimensions of Libya's Civil War, Africa Security Brief No. 37. Africa Center for Strategic .Studies, p. 1

[الأبعاد الجيوستراتيجية للحرب الأهلية الليبية]

Salem, A.Z., 2018. The War in Derna: What's Happening Now, and What's Next?, Policy Brief, Middle East Directions.

[الحرب في درنة، ما الذي يحدث اليوم وما الذي سيحدث غدا؟؟]

Sayigh, Y., 2015. Crumbling States: Security Sector Reform in Libya and Yemen. Carnegie Middle East Center.

[الدول المتداعية: إصلاح قطاع الأمن في ليبيا واليمن]

Sayigh, Y., 2016. Dilemmas of Reform. Policing in Arab Transitions. Carnegie Middle East Center.

[معضلات الإصلاح: ضبط الأمن في المراحل الانتقالية في الدول العربية]

Schroeder, U.C., Chappuis, F. and Kocak, D., 2014. 'Security Sector Reform and the Emergence of Hybrid Security Governance', International Peacekeeping, 21(2), pp. 214-230.

[إصلاح قطاع الأمن وظهور حوكمة أمنية مختلطة]

Stets, J.E. and Burke, P.J., 2000. 'Identity theory and social identity theory', Social Psychology Quarterly, pp. 224-237.

[نظرية الهوية ونظرية الهوية الاجتماعية]

Wehrey, F. and Ahram, A., 2015. Taming the Militias: Building National Guards in Fractured Arab States. Washington DC: Carnegie Endowment for International Peace.

[ترويض الميليشيات: بناء الحرس الوطني في الدول العربية المتصدِّعة]

Wehrey, F. and Boukhars, A., 2019. 'Salafism and Libya's State Collapse: The Case of the Madkhalis', in Salafism in the Maghreb. Oxford: Oxford University Press.

[السلفية وانهيار الدولة الليبية: حالة المداخلة]

Wehrey, F. and Cole, P., 2013. Building Libya's Security Sector. Washington DC: Carnegie Endowment for International Peace.

[بناء قطاع الأمن في ليبيا]

Wehrey, F., 2012. The Struggle for Security in Eastern Libya. Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace.

[تحدّي بناء الأمن في شرق ليبيا]

Wehrey, F., 2013. 'Libya's Militia Menace', Foreign Affairs.

[خطر الميليشيات الليبية]

Wehrey, F., 2013. Transatlantic Security Assistance in Fractured States: The Troubling Case of Libya. German Marshall Fund of the United States.

[المساعدة الأمنية عبر المحيط الأطلسي في الدول المفككة: الحالة المقلقة لليبيا]

Wehrey, F., 2014. Ending Libya's Civil War: Reconciling Politics, Rebuilding Security. Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace.

[إنهاء الحرب الأهلية في ليبيا: التوفيق بين السياسة وإعادة بناء الأمن]

Wehrey, F., 2017. Insecurity and Governance Challenges in Southern Libya. Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace.

[فقدان الأمن وتحديات الحكم في جنوب ليبيا]

Wehrey, F., 2018. 'Libya's Policing Sector: The Dilemmas of Hybridity and Security Pluralism', in POMEPS Studies 30: The Politics of Post-Conflict Reconstruction. Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace.

[قطاع الشرطة الليبية: معضلات التهجين والتعددية الأمنية]

Wehrey, F. 2020. '"This War is Out of Our Hands" The Internationalization of Libya's Post-2011 Conflicts From Proxies to Boots on the Ground'. New America.

["هذه الحرب خارجة عن أيدينا" تدويل صراعات ما بعد 2011 في ليبيا من الحرب بالوكالة إلى التدخل الفعلي على الأرض]

Whitehouse, H., McQuinn, B., Buhrmester, M. and Swann, W.B., 2014. 'Brothers in arms: Libyan revolutionaries bond like family', Proceedings of the National Academy of Sciences, 111(50).

[إخوة في السلاح: الثوار الليبيون يترابطون كالأسرة]

Willems, R.C., 2015. Security and Hybridity after Armed Conflict: The Dynamics of Security Provision in Post-Civil War States. Routledge.

[الأمن والتهجين بعد الصراع المسلح: ديناميكيات توفير الأمن في دول ما بعد الحرب الأهلية]

Zahar, M.J., 2000. 'Protégés, clients, cannon fodder: Civilians in the calculus of militias', International Peacekeeping, 7(4), pp. 107-128.

[محميون، عملاء، مقاتلون عديمو القيمة: مدنيون في حسابات الميليشيات]

مقالات

218TV, 2020. 'GNA's MoI investigates police's assault against Libyan artist Walid Busala'.

[وزارة الداخلية في حكومة الوفاق الوطني تحقق في اعتداء الشرطة على الفنان الليبي وليد أبوسلة]

218TV, 2020. 'Misrata - Photographer turns police assault incident into a public opinion issue'.

[مصراتة - مصور يحول حادث اعتداء الشرطة إلى قضية رأي عام]

Akhbarlibya24, 2020. 'Saiqa Spokesperson: the General Command will deputize a support force to protect state and citizens' properties'.

[المتحدث باسم الصاعقة: القيادة العامة ستنتدب قوة دعم لحماية ممتلكات الدولة والمواطنين]

Al-Shadeedi, H., Van Veen, E. and Harchaoui, J., 2020. One thousand and one failings Security sector stabilisation and development in Libya. Clingendael CRU Report.

[ألف وواحد عيب في استقرار قطاع الأمن وتطويره في ليبيا]

Africa Center for Strategic Studies, 2020. A Light in Libya's Fog of Disinformation.

[إضاءة على ضباب المعلومات المضللة في ليبيا]

Alwasat, 2017. 'Awagir conditionally welcome Egaim's appointment as GNA's Deputy Interior Minister'.

[العواقير تعلن ترحيبًا مشروطًا بتعيين قعيم نائبًا لوزير الداخلية في حكومة الوفاق الوطني]

Amnesty International, 2018. 'Libya: Decree integrating Radaa forces into a new security apparatus overlooks need for accountability'.

[ليبيا: قرار دمج قوة "الردع" في جهاز أمني جديد يتجاهل الحاجة إلى تحقيق المساءلة]

Badi, E., 2019. 'General Hifter's southern strategy and the repercussions of the Fezzan campaign'. Middle East Institute.

[استراتيجية الجنرال حفتر الجنوبية وتداعيات حملة فزان]

Badi, E., 2019. 'Libya's Hifter and the false narrative of authoritarian stability'. Middle East Institute.

[حفتر في ليبيا والسردية الكاذبة عن الاستقرار الاستبدادي]

Badi, E., 2019. 'Mergers and assassinations as Tripoli remains under militia control'. Middle East Institute.

[عمليات اندماج واغتيالات مع بقاء طرابلس تحت سيطرة الميليشيات]

CPJ, 2019. 'Journalist Rida Fahil Al-Bom detained in Libya'.

[الصحفي رضا فحيل البوم معتقل في ليبيا]

Delalande, A. 2017. 'How Emirati air power turned Haftar's Libyan oil ports disaster to victory'. Middle East Eye.

[كيف حولت القوة الجوية الإماراتية كارثة موانئ حفتر النفطية الليبية إلى نصر]

Eaton, T. and Ramali, K., 2019. 'How Women are Dealing with Libya's Ever-Present Armed Groups'. Chatham House.

[كيف تتعامل النساء مع الجماعات المسلحة الليبية الموجودة دائمًا]

Kaplan, S., 2013. 'Social covenants must precede social contracts'. Carnegie Council for Ethics in International Affairs.

[العهود الاجتماعية يجب أن تسود على العقود الاجتماعية]

Kirkpatrick, D. 2020. 'A Police State with an Islamist twist: Inside Hifter's Libya', The New York Times.

[دولة بوليسية بلمسة إسلامية: داخل ليبيا حفتر]

International Crisis Group, 2019. 'Addressing the Rise of Libya's Madkhali-Salafis'.

[معالجة صعود السلفية المدخلية في ليبيا]

Harchaoui, J., 2020. 'Tarhuna, Mass graves and Libya's Internationalized Civil War', War on The Rocks.

[ترهونة والمقابر الجماعية والحرب الأهلية الليبية ذات الطابع الدولي]

Human Rights Watch, 2017. 'Libya: Mass Executions Alleged at Military Base'.

[ليبيا: إعدامات جماعية مزعومة في قاعدة عسكرية]

Human Rights Watch, 2017. 'Libya: Videos Capture Summary Executions - International Criminal Court Issues Warrant for LNA Commander'.

[ليبيا: فيديوهات تصور إعدامات غير قانونية - المحكمة الجنائية الدولية تصدر مذكرة اعتقال بحق قائد في الجيش الوطني الليبي]

Human Rights Watch, 2017. 'Libya: War Crimes as Benghazi Residents Flee - Summary Executions, Attacks on Civilians, Desecration of Corpses'.

[ليبيا: بنغازي تشهد جرائم حرب مع فرار مواطنين - إعدامات ميدانية وهجمات على المدنيين وتمثيل بالجثث]

Human Rights Watch, 2018. 'Libya: Displaced Benghazi

Families Prevented From Return

Torture, Disappearances, Property Seizure'.

[ليبيا: عائلات بنغازي النازحة تُمنع من العودة - تعذيب، إخفاء، واستيلاء على الممتلكات.]

Human Rights Watch, 2020. 'Libya: Armed Groups Violently Quell Protests'.

[ليبيا: الجماعات المسلّحة تقمع المظاهرات بعنف]

Kaplan, S., 2014. 'How to Navigate Regime Transitions - A State's Greatest Challenge'.

[كيفية القيادة في ظل المراحل الانتقالية بين الأنظمة - التحدي الأكبر للدولة]

General National Congress of Libya. 2014. Law No. 11 of 2014 on the establishment of a National Anti-Corruption Commission.

[قانون رقم (11) لسنة 2014 بشأن إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد]

Libya Herald, 2016. 'Another military man takes over from mayor in the east'.

[رجل عسكري آخر يتولى رئاسة البلدية في الشرق]

Libya Herald, 2020. 'UNSMIL concerned about increased kidnappings in Libya'.

[بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا قلقة من تزايد عمليات الاختطاف في ليبيا]

Megerisi, T. 2019. 'Governing ungoverned spaces: The case of Libya'. Atlantic Community.

[إدارة المساحات غير الخاضعة للحكم: حالة ليبيا.]

Megerisi, T., 2020. 'Why the "ignored war" in Libya will come to haunt a blinkered west'. The Guardian.

[لماذا تأتي "الحرب المتجاهلة" في ليبيا لتطارد الغرب الضيق الأفق]

Miller, C., Grossman, S. Khadija H., DiResta R., Kheradpir T., 2020. 'Blame it on Iran, Qatar, and Turkey: An analysis of a Twitter and Facebook operation linked to Egypt, the UAE, and Saudi Arabia'.

[إلقاء اللوم على إيران وقطر وتركيا: تحليل لتشغيل Twitter وFacebook المرتبط بمصر والإمارات والسعودية.]

Wehrey, F. and Badi, E., 2019. 'Libya's Coming Forever War: Why Backing One Militia Against Another Is Not the Solution'. War on the Rocks.

[حرب ليبيا المقبلة الأبدية: لماذا لا يكمن الحل في دعم ميليشيا ضد أخرى]

DCAF

ديكاف ـ مركز
جنيف لحوكمة
قطاع الأمن

www.dcaf.ch

DCAF – Geneva Centre for Security Sector Governance
Chemin Eugène-Rigot 2E
P.O. Box 1360
CH-1211 Genève 1